

دكتور محمد أحمد خضير

الإعراب والمعنى في القرآن الكريم



مكتبة الأنجلو المصرية

الإعراب والمعنى في القرآن الكريم

د. محمد أحمد خضير
كلية الآداب - جامعة القاهرة



مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

إسـم الكتاب : الإغراب والمهني في القرن الـكـرم

إسـم الكـاتب : د. محمد أحمد خـنـر

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية

طبعة : محمد عبد الكرم حسان

رقم الإيـمـاع : ٢٢٨٩ / ٢٠٠١

التـرفيـم الـدولـي : 4 - 1803 - 05 - 977 I.S.B.N.

مُقدِّمة

يهدف هذا البحث إلى تبيين العلاقة بين الدلالة والتحليل النحوي كما تتبدى في نوعية محدّدة من الكتب ، هي كتب إعراب القرآن ومعانيه في فترة تاريخية محدّدة ، منذ بداية التأليف في هذه الكتب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، وبحاول البحث تتبّع منهج النحاة من خلال تطبيقه في إعراب القرآن ، وإبراز مدى الوحدة والتنوع في مواقف النحاة ومحاولة الكشف عما وراء ذلك من دوافع .

إن مهمة اللغة هي التوصل ، والرسالة التي تحملها اللغة هي المعنى بكل صوره ، ولما كان القرآن رسالة لغوية في المقام الأول ، وقد جاء بلسان العرب مخاطباً إياهم بأساليبهم التي عرفوها ، كان على علماء المسلمين أن يتبينوا ما تحمله هذه الرسالة ، فبرزوا من كل مكان وفي كل تخصص ، يتفكرون على دراسته والعناية به ، ونشأت علوم مختلفة لفهم القرآن واستنباط معانيه وأحكامه ، لكن التأليف النحوي لم يلبث في طور نشأته الأولى أن تحول عن معين القرآن إلى أشعار العرب يجعلها شغلة الشاغل ، ويجعل الاستشهاد بالشعر مقدماً على الاستشهاد بالقرآن ، فبيّج صرح النحو على لغة الشعر ، ثم يتحوّل بقواعد الشعر ليحكمها في القرآن ، بقراءاته المختلفة ، ويكون الحكم على هذه القراءات بالصحة موطّأ بالصحة النحوية ، التي استقرت عند علماء النحو على قواعد الشعر .

ولقد ألفت كتب في إعراب القرآن ومعانيه ، منذ بداية المراحل الأولى للتأليف النحوي ، ضاع أكثرها ، واختلفت طرق تأليف هذه الكتب باختلاف المؤلفين ، لكنها ربما اتفقت فيما بينها في شيء واحد هو اهتمامها بالإعراب والمعنى معاً .

إن جدلية اللفظ والمعنى تمثّل في النص القرآني - كما تمثّل في غيره من النصوص - لكنه نص كامل ، يكمل بعضه بعضاً ، ويسمّم بعضه في تفسير البعض الآخر ، كما تُسمّم في تفسيره ظروف خارجة عن النص كالمسنة النبوية ،

وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ وغيرها ، مما يجعلنا نقول إن السياق اللغوي سواء أكان قريباً أم بعيداً ، مباشراً أم غير مباشر ، والسياق الخارجى - مُتمثلاً فى الظروف والملابسات - قد يُسهِّجان فى استنباط المعنى المراد ، كما أنهما قد يقومان بدور مُميِّز فى التحليل النحوى .

وهؤلاء المعربون فى تطبيقهم قواعد النحو على النص قد يتفقون أو يختلفون مع نحاة آخرين فى تخريجاتهم أو يعرضون آراء الآخرين ، مُتَّصِمين إلى مدارس نحوية أو مُقَرَّدين بآرائهم الخاصة ، فإلى أى حد يُسهِّم المعنى فى التحليل النحوى عندهم ؟ وإلى أى حد يعتمد المعنى على التحليل النحوى ؟ وإلى أى حد تُسهِّم هذه الكتب فى تطوير قواعد النحو العربى ؟ وماذا أفادهم التطبيق ؟ وفيم يتفقون أو يختلفون مع النحاة ؟ وهل هذه الخلاقات خلاقات فردية أم مذهبية ؟ وهل ارتبط تحليلهم النحوى الدلائل بعقائدهم ؟ ومذاهبهم العقدية ؟ تلك أسئلة تبحث عن إجابات ، وتجعل الباحث يحاول أن يُقيم على البحث عنها ، أو عن بعضها .

ولم يُقرَّ هذا الموضوع بالبحث من قبل ، وقد قامت دراسات متصلة به نُجِّلها فيما يلى :

١ - الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن ، دكتورة ، بقسم اللغة العربية ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إعداد : مبيض مساعد العوفى . ١٩٨٠ م ، عرض فيها الباحث أنماط الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن .

٢ - المدارس النحوية فى كتب إعراب القرآن فى القرنين الخامس والسادس الهجريين ، دكتورة ، بقسم اللغة العربية ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إعداد : محمود عبد العزيز محمد ، وقد تعرَّض فيها الباحث لآراء النحاة فى الفترة التى حددها ونسبها إلى مدارسها .

٣ - النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلائلى ، إعداد : محمد حماسة عبد اللطيف ، ويُعدُّ صاحبه مقدمة لدراسة العلاقة بين الدلالة والنحو ،

وقد أشار إلى بعض الجوانب النظرية مثل : اشتراط النحاة شرطاً دلالياً لبعض الوظائف النحوية ، واشتراط المعنى لعمل المشتقات ، ومعاني بعض الحروف ، وقد أفدنا من هذا العمل ونوّهنا إلى ذلك في موضعه من البحث .

٤ - مشكلة المعنى بين النحر والبلاغة ، دكتوراة ، أعدها محمد غزاد أحمد على الدين ، بكلية دار العلوم ١٩٨٦ م . وتهتم هذه الدراسة بتوضيح مفهوم المعنى النحوي ، وكشف الصلة بينه وبين المعنى البلاغي ، ثم كشف وسائل فهم المعنى بتوحيده : النحوي والبلاغي .

هذا بالإضافة إلى أبحاث تتصل بجزئيات الموضوع من قريب أو بعيد أفدنا بها ونوّهنا إلى ذلك في موضعه .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، وتُفِيدُ منها ، وتتميز بموضوعها وطريقة دراستها ومنهجها ، فهي تقوم على تبين العلاقة بين التحليل النحوي والدلالة معتمدة في ذلك على تطبيقات مؤلفي كتب إعراب القرآن على نص لغوي متكامل هو النص القرآني ، وفيها يستطيع الباحث الاعتماد على السياق في فهم العلاقة بين المعنى والتركيب . وكانت الدراسات التي اهتمت بكتب إعراب القرآن لم تهتم بزاوية العلاقة بين النحر والمعنى ، كما أن الدراسات التي اهتمت بموضوع النحر والدلالة قد انحصرت على مادة مأخوذة من كتب النحاة ، وهذه الدراسة تعتمد في المقام الأول على كتب إعراب القرآن .

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والتاريخي فتُحَاوِلُ عرض أقوال النحاة ، ومصرى القرآن مع مراعاة التسلسل التاريخي ، ومحاوَلُ الكشف عن الوحدة والتنوع في مراقف النحاة ، ومصرى القرآن ، وتبين دوالها .

وتقوم هذه الدراسة على مصادر أساسية هي كتب إعراب القرآن ومعانيه في الفترة التاريخية المحددة منذ بداية التأليف فيها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، وتنحصر مصادر البحث الأساسية فيما يلي :

١ - معاني القرآن للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هجرية .

٢ - مجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفى سنة ٢١٠ هجرية .

٣ - معاني القرآن للأخفش المتوفى سنة ٢١١ هجرية .

٤ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج المتوفى سنة ٢١٠ هجرية .

٥ - إعراب القرآن للنحاس المتوفى سنة ٢٢٨ هجرية .

٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هجرية .

والى جانب ذلك كان على الباحث أن يتوفر على ماله صلة بموضوعه من مصادر ومراجع - قدر استطاعته - وقد تنوعت مصادر البحث الأخرى ومراجعته فشملت القديم والحديث ، كما شملت كتب النحو العربى وكتب التفسير ، وكتب إعراب القرآن المتأخرة ، وكتب البلاغة ، وعلوم القرآن والقراءات ، على ما بيّناه فى ثبت المصادر والمراجع .

وقد اتسع الموضوع ليشمل أبواب النحو العربى على امتدادها وتفرعها ، بشرط ورودها فى تلك الكتب . ولم تقف الدراسة عند حدود الإعراب بل ستعتمد ذلك إلى جوانب التحليل النحوى الأخرى ، فتبحث فى العلاقة بين أركان الجملة كالترتيب ، والزيادة ، والحذف ، بل تتعدى ذلك أيضاً - مع المهرين - إلى علاقات الجمل ، كما تبحث دلالة الأدوات ، ودلالة الصلابة الإعرابية وأبواب النحو وتعدد أوجه الإعراب فى الأسماء والأفعال .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب ، ينقسم كل منها إلى فصول على النحو التالى :

الباب الأول : يبحث دلالة التركيب ، ويشمل أربعة فصول ، أولها : يبحث دلالة الأدوات وتناوبها ، والثانى : دلالة الأفعال والمشتقات ، وقد شمل أيضاً قضيتى التضمن والتعلق ، والثالث : دلالة الترتيب ، وقد تضمن قضية إعادة الترتيب والمعنى ، والقلب والتركيب فى العلامة والترتيب ، وصور التقديم والتأخير فى الكلمات والجمل ، والرابع : دلالة الزيادة ، ويشمل زيادة الأسماء والأفعال والحروف ، كما يتضمن التوكيد والتكرار والزيادة .

الباب الثانى : دلالة الحذف ، ويشمل ثلاثة فصول ، بحث الأول منها حذف جزء الجملة : المرفوعات ، المبتدأ والخبر والفاعل . والمنصوبات : المفعول به والمنادى والتمييز وخبر كان ، وبحث الثانى حذف الجملة من الفعل والفاعل وحذف الجواب ، وبحث الثالث حذف الأدوات والحذف فى التراكيب الوظيفية والتوايح .

الباب الثالث : دلالة الإعراب : ويتضمن مدخلا عن العلامة والمعنى ، يتضمن مقدمة ، وغياب العلامة الإعرابية ، وعلاقة العلامة بالإعرابين المحلى والتقديرى ، ومعنى اللفظة وإعرابها ، وبحث الفصل الأول من هذا الباب معانى أبواب النحو فتضمن معانى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوايح والمنوع من الصرف ، وبحث الفصل الثانى منه تعدد أرجح الإعراب فى الأسماء والأفعال ، وارتباط ذلك بمعنى العلامة ، وأسباب هذا التعدد .

ثم أتت ذلك بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث .

يضم هذا الكتاب الباب الثالث من البحث وهو ما جاء تحت عنوان (دلالة الإعراب) ،

على أمل أن يوفقنا الله إلى إخراج الباين الآخرين ونعل ذلك يكون قريبا ، (وما توفيقى

إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

دكتور محمد أحمد خضير

كلية الآداب - جامعة القاهرة

مدخل : العلامة والمعنى

لقد عرف النحاة العرب للعلامة أهميتها في تحديد المعنى النحوي - أو معنى الباب النحوي - ، يقول المبرد : « إنما كان الفاعل ونفعاً والمفعول به نصباً ، لمحرك الفاعل من المفعول » (١) ، فالعلامة هي التي تفرق بين الفاعل والمفعول ، ويقول الزجاجي : « إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشعركة - جعلت حركات الإعراب فيها تنبيهاً عن هذه المعاني لئلا نقالوا : ضرب زيدٌ عمرًا ، فدلوا برقع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلالات عليها لئلا يتسعروا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تلميحه وتكون الحركات دالة على المعاني » (٢) .

وكذلك أعطى ابن فارس للعلامة كل أهمية في التفريق بين المعاني ، فقال : « من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يُمحرك الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استنهام ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد » (٣) ، ولكنه في موضع آخر يُعطي للتصريف أهمية في الإلهام إضافة إلى الإعراب ، ثم يقول : « فأما الإعراب -

فهو تمييز المعاني وثبوتها على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : « ما أحسن زيد » غير معرب ، أو : « ضرب عمر زيد » غير معرب - لم يوثق على مراده . فإذا قال : « ما أحسن زيدًا » ، أو « ما أحسن زيد » ، أو « ما أحسن زيد » أهان الإعراب عن المعنى الذي أراده » (٤) ، ويُعطي ابن قتيبة

(١) المقتضب : ١٤٦/١

(٢) الإيضاح في علم النحو للزجاجي ص ٦٩ . ٧ .

(٣) التصانيف ص ٧٦

(٤) نفسه ص ٩٠

بعض الأهمية للإعراب في التفريق بين المعاني ، فيقول إن الإعراب فارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منها إلا بالإعراب » (١) .

أما ابن جني ، فقد قال : « إن الإعراب هو الإهانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول » (٢) ، لكنه لا يحتمل الإعراب كل مسئولية الإهانة بل يشترك معه شئتان أخريان أحدهما : الرتبة والآخر القرائن اللفظية والمعنوية (٣) ، وإذا كان الدكتور إبراهيم أنيس قد أجهد نفسه كل الجهد لينسب ما للإعراب من معانٍ ، ويجعل الرتبة والطرف والملايسات هي المسئولة عن الإقحام (٤) ، فإننا نجد رأي ابن جني في هذا أكثر مراعاة لواقع اللغة التي جاء الإعراب فيها ليحصل جزءاً من هذا العبء ، أما قول تمام حسان بالقرائن وتضافرها لإهانة المعنى النحوي فهو أكثر شمولية وأقدر على تفسير هذه المعاني النحوية (٥) .

وكذلك نجد عند الأنباري معرفته لاختلاف معنى الأسماء - دون الأفعال - باختلاف الإعراب حيث يقول : « إن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تُعرَّب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض ، بذلك

على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت متعجباً ، ولو قلت : « ما أحسن زيد » لكنت ناقياً ، ولو قلت : « ما أحسن زيد » لكنت مستفهماً عن أي شيء منه حسن ، فلو لم تُعرَّب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ،

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ (٢) الخصائص : ٢٨/٢ (٣) الخصائص : ٢٨/١

(٤) نفسه . (٥) من أسرار اللغة ص ٢٤٢ ، ٢٤٣

(٦) اللغة العربية معانيها ومبانيها ص ١٩١ وما بعدها ، وانظر ص ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٣٦ - ٢٣٧

والثنى بالاستفهام واشتهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب .
وأما الأفعال والحروف فإتباعها تدل على ما وُضِعَتْ له بصيغتها ، فعدم الإعراب لا
يحل بمعانيها ، ولا يورث لبساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يُريد زيادة
لغير فائدة ٥ (١) .

وإذا كان إبراهيم مصطفى قد حاول أن يخص كل علامة من علامات الإعراب
بمعنى محدد ، فالرفع علم الإِسْناد ، والجر علم الإِضَافَة ، أما الفتحة فليست
بعلم إعراب ولكنها الحركة الحقيقية المستحبة ، كما أن التنوين علم التنكير (٢) ،
فقد حُدِّدَ القدماء لهذه العلامات معاني أيضاً ، فرأى الزمخشري أن الرفع علمُ
الفاعلية ، والنصب علمُ المفعولية والجر علم الإِضَافَة (٣) ، وتبعه في ذلك ابن
المجايب (٤) ، بينما رأى الرضی أن الرفع علامة العدة ، والنصب للفضلات
التي يُوَصَّلُ إليها بلا واسطة ، والجر بالفضلات التي يُوَصَّلُ إليها بواسطة (٥) .

ولا ننكر أن للعلامة الإعرابية معنى لكنه من الأولى ألا نحدد الرفع بالإِسْناد
أو الفاعلية ، ولا النصب بالمفعولية أو الفضلات ، ولا الجر بالإِضَافَة أو غيرها ،
ولكن هذه العلامات قد تُسهم في التفريق بين الأبواب النحوية إلى جانب الرتبة
والقرائن اللفظية والمعنوية ، كما قد يؤثر اختبار العلامة الإعرابية على المعنى
المقصود للتركيب ، وهذا كله يتضح في الجواز النحوي أو تعدد الاحتمالات ،
وقبل أن ندرس تعدد الاحتمالات ، فإننا سنتدرس معاني أبواب النحو ، أو
بالأحرى سنعرض إشاراتناهم إلى معاني بعض أبواب النحو .

ولا نجد عند معرّي القرآن بالنسبة لمعاني العلامات إلا إشارات قليلة

(١) أسرار العربية ص ٢٤ ، ٢٥

(٢) انظر : تلخيصاً لرأيه في مقدمة كتابه إحياء النحو ص : و ، ز ، ح . وقد وافقه على ذلك
مهدي المخزومي . انظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ص ٧٠ وما بعدها .

(٣) المنصل ص ١٨ ، وانظر : شرح ابن عيش : ٧١/١ ، ٧٢

(٤) الكافية ص ٦١ (٥) شرح الكافية للرضي : ٢/١

ومقتضبة ، من مثل قول الزجاج إن الفتح أخف الحركات ^(١) ، وقد نقل ابن جني عنه قوله : « في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما قيل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : لأن قيل : فهلاً عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون » ^(٢) ، وهو ما يلتقي ورأى صاحب إحياء النحو ^(٣) . ويوافق ابن جني الزجاج في خفة الفتحة ونقل الضمة ويعمل بذلك رفع المبتدأ والفاعل ، لأنهم « إنما يُقدّمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً » ^(٤) ، كما يؤكد ابن جني القول بأن استمرار (أطراد) رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بينهما ، وهنا الفرق أمر معنوي لأن العرب عنايتها بالمعاني أقوى من عنايتها بالألفاظ ^(٥) ، كما يذكر أن علة رفع الفاعل هي إسناد الفعل إليه ، وعلة نصب المستثنى أنه فضلة ^(٦) ، وكل ذلك يلتقي بقولهم إن هذه العلامات الإعرابية تدل على معان محددة .

ويشير النحاس إلى أن « التنوين فرق بين المعرفة والنكرة » ^(٧) وهو ما يلتقي بدأي إبراهيم مصطفى أيضاً ^(٨) ، ولم يرض النحاس عن قراءة نصر بن عاصم وعبد الله بن أبي إسحاق : « أخذ الله » (الإخلاص ١ ، ٢) بغير تنوين ، وقال « إن الأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه علامة لتحذُّقه

قبيح ، وقراءة الجماعة الأولى » ^(٩) .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/١ (٢) المحامي : ٤٩/١

(٣) انظر : إحياء النحو ص ٧٨ وما بعدها

(٤) المحامي : ٥٥/١ ، وانظر : ٧٦/١ ، ٧٥ ، ٧٨

(٥) نفسه : ١٥٠/١

(٦) نفسه : ١٧٣/١ ، ١٧٤

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٧٤/٣

(٨) إحياء النحو مقدمة المؤلف ز ، ح ، ١٦٥

(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٩/٥ ، ٣١٠

وتتد محاولة البحث عن معنى للعلامة إلى المبنيات ، ومن أمثلة ذلك وتعرف
 الفراء عند (الآن) محاولاً أن يعلل بناءها ، فيجيز أن تكون صفة في المعنى
 واللفظ ، أي أنها تشبه حرف الجر في المعنى واللفظ ، أو أن يجعل أصلها من
 قولنا : أن لك أن تفعل فتكون مثل الفعل الماضي وتبنى على الفتح مثله ^(١) .
 كما يقف عند قوله الله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (يوسف ٤)
 مُعللاً بناء (أحد عشر) وأمثالها على فتح الجزتين عطيتين ، أولاهما : أن كل
 جزء منهما يمكن أن يتفصل عن الآخر وينفرد بمعناه ، والآخرى أنه لم يرد من
 الجمع بينهما الإضافة وأن يكونا في حكم الكلمة الواحدة فيعرب آخرهما ومع
 قصد الانفصال وعدم الإضافة أعطيا إعراباً واحداً ، لأن معناه في الأصل
 على العطف ، كما يُعطى المعطوفان إعراباً واحداً ^(٢) . ولما كان لهذه العلامات
 معنى محدده فإن الفراء يأخذ على الأعشى وبعض بن وثاب خلطهما بين حركة
 البناء وحركة الإعراب في قراءة ﴿ بِمُصْرِيخٍ ﴾ (إبراهيم ٢٢) بكسر الياء ،
 ويقول إن ذلك من وهم القراء ^(٣) .

ويعلق الزجاج بناء (إذا) بأنها لا يتم معناها إلا بما بعدها - أي أنها تشبه
 الحرف - حيث يقول : « (إذا) لا يظهر فيها الإعراب لأنها لا تتم إلا بأن
 توصل ، وجميع ما لا يتم من هذه المهمة إلا بصلة لا يُعرب لأنه بعض اسم ولا
 يُعرب إلا الاسم التام » ^(٤) .

وكذلك علل النحاس بناء (إذا) بشبه الحرف وأنها غير تامة حيث يقول إنها
 « غير مُعرَّبة لأنها مبتدئة (في) أنها اسم لا تتم إلا بما بعدها » ^(٥) . وقد
 علل ابن خالويه مجيء حركة الإعراب آخر الاسم بأنه « لا يُوقَفُ على بعض

(١) معاني القرآن للفراء : ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ (٢) معاني القرآن للفراء : ٢٢/٢ ، ٢٣

(٣) نفسه : ٧٥/٢ ، ٧٦ (٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٢/١ ق

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/١ ، وانظر أيضاً : ١١٤/٣ ، ١٢١/٢ ، ١٢٢

الاسم دون الإتيان على آخره ، ولذلك صار الإعراب في آخر الاسم دون أوله وأوسطه ، لأنه تمامه وانتهائه » (١) .

وكان النحاة يجعلون حركة البناء مع الاسم الناقص ، أي أنها تُشبه حركة البنية في ثباتها وهو ما يبدو لنا من مصطلح البناء والعلاقة اللفظية والمعنوية بينه وبين مصطلح (البنية) فالمتنى يأخذ حركة هي من خصائص بنائه أو بنيته ، وهو يشبه إلى حد كبير ما يقطعه بعض العرب في الترقيم على لغة من ينتظر حيث تتحول حركة البنية إلى حركة إعراب .

وقد تُفرّق حركة البناء بين حرف وآخر يُشبهه في اللفظ ويختلف عنه في المعنى ، ومن ذلك أن اللام عند الزجاج قبل كُسِرَتْ في (لزيد) للفرق بين لام الجر ولام القسم ، ومثل ذلك كسرها في : (ليضرب زيد عمراً) . ليعرف بين لام الأمر ولام التوكيد (٢) . كما قال : « إِنَّ (نحن) مبنية على الضم ، لأن (نحن) يدل على الجماعة ، وجماعة المضمرين (٣) يدل عليهم - إذا ثبت الواحد من لفظه - الميم والواو ، نحو فعلوا ، وأنتم ، فالواو من جنس الضمة ، فلم يكن بد من حركة (نحن) لحُرُكَتْ بالضم لأن الضم من الواو » (٤) . وقد فهم عنه النحاس أن الضمة هنا لالتقاء الساكنين (٥) ، وهو ما قال به الزجاج في : نون جمع المذكر السالم وكسرة نون المثني حيث جعلهما لالتقاء الساكنين وليس للفرق بينهما ، كما يقول سيوريه (٦) ، وكذلك جعل فتحة السين في (سوف) (٧) ، وقال علي بن سليمان : « (نحن) يكون للمرفوع لحركتها بما يشبه الرفع » (٨) .

وإذا كانوا قد تعسفوا في ربطهم بين ضمة (نحن) والمعنى فإن النحاس

(١) حجة ابن خالويه ص ٤٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٩ - ٥ ق

(٣) الجمع الذي يُعبر عنه بضمير (عن الحق) . (٤) معاني القرآن وإعرابه : ٨٩/١ ج

(٥) الكتاب : ١٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/١

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/١

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٨/١

أيضاً يُنبه إلى معنى حركة بتاء تاء الفاعل حيث يقول : « وَخُسْتُ التَّاءَ مِنْ أَنْتُمْ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً إِذَا خَاطَبْتَ وَاحِدَ مَذْكُورٍ ، وَمَكْسُورَةً إِذَا خَاطَبْتَ وَاحِدَةً مَوْثِقَةً فَلَمَّا ثَنَيْتَ وَجِئْتَ لَمْ تَبْقَ إِلَّا الضَّمَّةُ » (١) ، والمنطقي أن ضمة تاء الفاعل المفرد تُفيد أنها للمتكلم المفرد ، وفتحها تُفيد أنها للمخاطب المفرد المذكر ، وكسرها يفيد أنها للمخاطبة المؤنثة وهو ما نوافق عليه ، أما تاء ضمير الجمع (أَنْتُمْ) فلم تأت الضمة للتفريق بينها وبين الأخريات ، فيكفي أن تكون الهمزة دلالة على الجمع واليَم مع الألف (أَنْتُمْ) دلالة على المثني ، وإذا كانت قد جاءت في العربية مضمومة فهي في الحبشية والعبرية مكسورة (٢) .

والى جانب هذه المعاني التي قد تُلَاحَظ في علامات البناء نجد تخصصهم مبنيات معينة لمواضع محددة وبخاصة في الضمائر فمنها ما لا يأتي إلا في موضع الرفع ومنها ما يختص بموضع النصب إلى غير ذلك مما حدده النحاة في بابها كما أن المبنيات في كلامهم أقل من المعربات (٣) .

وقد علل ابن جني تركهم إعراب هذه المبنيات بصعوبة حملهم حركات الإعراب وأن البناء وسيلة أخرى لتحديد المعنى مثل الإعراب أو إضافة كلمات ، حيث يقول : « فَتَرَكَوا بَعْضَ الْكَلَامِ مَبْنِيًّا غَيْرَ مَعْرَبٍ ، نَحْوَ أَمْسٍ ، وَهَؤُلَاءِ ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَإِذَا ، وَأَحْكُمُوا مَا لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ مِنَ اللَّبْسِ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا خَالَفُوا ذَلِكَ زَادُوا كَلِمَةً أَوْ كَلِمَتَيْنِ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ مِنْ تَجَشُّسِهِمْ اخْتِلَالَ الْإِعْرَابِ وَاتِّقَانَهُمُ الزِّيغَ وَالزَّلَلَ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ لَا يَعْرَبُ ، فَيَقُولُ : ضَرَبَ

أَخْرَكَ لَأَهْوَاكَ قَدْ يَصِلُ بِاللَّامِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَلَا يَتَجَسَّسُ خِلَافَ الْإِعْرَابِ (٤) لِيُقَادَ مِنْهُ الْمَعْنَى ، فَإِنْ تَخَلَّلَ الْإِعْرَابُ (٥) مِنْ ضَرْبٍ إِلَى ضَرْبٍ

(١) إعراب القرآن للتحلي : ٢٤٢/١ ، ٢٤٣ .

(٢) انظر : هذه اللغات السامية ص ٨٥ .

(٣) من قضايا اللغة والنحو ص ٢٥ .

(٤) أي الإعراب المختلف نقلاً من الرفع إلى النصب إلى الجر .

(٥) يريد بتخلل الإعراب تناوبه .

يجرى مجرى مناقلة الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناحض
الرجيل ^(١) ، وزن الكردن ^(٢) الثقيل ، ^(٣) .

ومعنى كلام ابن جنى أن الالتزام بالإعراب صعب لا يقوى عليه إلا المتمكن
منه ، لكنه هو الموصول إلى المعاني النحوية كمعرفة الفاعل من المفعول ، ومن لا
يعرف الإعراب يلجأ إلى وسائل أخرى كأن يزيد حرف الجر (اللام) قبل المفعول
كما في مثاله - وهي وسيلة معروفة في العبرية حيث تزداد ~~XX~~ قبل المفعول
به ^(٤) - وهذه الصيغة فقد ترك العرب كلمات مبنية مع أنه لا يؤمن اللبس
معه .

وقد وعى الأستاذ على النجدي ناصف ذلك حيث قال : « إن العرب إنما
قصدت بلفتها الإنصاح والبيان ، فذلك هو المقصد الأصل باصطناع اللغة في
التعبير ، وأنها لذلك زودت الكثرة الغالبة من كلماتها بالإعراب ، يلزمها
وبين عن معانيها ، ثم أثبتت على اللغة التي حرمت مزية الإعراب تعرضها في
لفظها أو في مواطن استعمالها ، أو فيها جميعاً بما يبين عن معانيها كذلك ،
فإذا المعربات أكثر تصريحاً وأوفر نشاطاً في مطالب القول من المبنيات » ^(٥) .
وكأنه يكرر كلام ابن جنى السابق .

ويتضح مما سبق أن العلامة تُسهِم في تحديد المعنى النحوي ، كما قد تُسهِم
علامة البناء أيضاً ، أو نوع المبنى وموقعه الذي يحتله في الجملة ، سواء أكان
موضع رفع أم نصب أم جر ، ويبقى بعد ذلك قليل من المبنيات التي يُحدد

معناها النحوي بالظروف والملازمات ولذا فهي موجودة مع إلباسها .

● غياب العلامة الإعرابية :

وقد تخلت العلامة عن معناها في عدة صور فكان ذلك حجة لمن قال إنها لا

(١) القوي على الشيء .

(٢) الهجين غير الأصل .

(٣) الخصائص : ٣٢/٢

(٤) انظر : تاريخ اللغات السامية لـ (ولنتسون) ص ١٥

(٥) من تعاضل اللغة والنحو ص ٢٦

معنى لهما . وأول هذه الصور التقاء الساكنين ، حيث يلتقي ساكنان أحدهما في آخر كلمة والآخر في أول الكلمة التالية وقد تخلصوا من التقاء الساكنين بحذف أحدهما أو بتدويرك الأول ، ومن أمثلة ذلك : ﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ ﴾ (المائدة ٩٣) (١) ، والشاهرة الثانية هي ظاهرة الإتيان وقد أشار إلى ذلك أبو على الفارسي ، لكنه قال : « إنزواج الإتيان الحركة ليس بمستمر استمرار حركة الإعراب » (٢) . وقال في موضع آخر : « إن حركة الإتيان لا تطرد ولا يقاس عليها » (٣) .

وأكثر من ذلك مجيء كلمات ساكنة بغير إعراب في قراءات ثابتة صحيحة السند ، فقد روي عن أبي عمرو وحيزة واليزيدي والداني قراءة : ﴿ يَارِثُكُمْ ﴾ (البقرة ٥٤) (٤) ، وكذلك : ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ (البقرة ٦٧ وغيرها) (٥) ، وقد أنكر سيبويه مجيئها ساكنة وقال إنها على اختلاس الحركة (٦) وخرج الفراء أمثال ذلك على أن التسكين جاء لكثرة الحركات من مثل : ﴿ أَتْلِزْمُكُمْ هَا ﴾ (هود ٢٨) = ﴿ أَتْلِزْمُكُمْ هَا ﴾ وجعل هذا التسكين للتخفيف وشبهه بتسكين حركة البتية في الكلمة الواحدة للتخفيف في مثل (رُسُل) ، و (الإبل) (٧) ، وكذلك : ﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ ﴾ (آل عمران ١٧٦ وغيرها) في قراءة أبي عمرو (٨) وقد نقل الثعالب عن المبرد أنه قال : إنها على اختلاس الحركة أيضاً (٩) ، وأن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفرق بين المعاني (١٠) ، وكذلك لحسن الزجاج قراءة حمزة : ﴿ وَلَا يَحْبِقُ ﴾

الكَرَّ السَّيِّئُ : ﴿ (فاطر ٤٣) بالتسكين ، وقال إن ذلك لا يجوز إلا في الشعر

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٢/١ (٢) الحجة للفارسي : ٧٣/١ (٣) نفسه : ٨٢/١

(٤) انظر : معجم التراكيب ومصادره : ٥٦/١ ، ٥٧ (٥) نفسه : ٦٧ ، ٦٨

(٦) الكتاب : ٢/٢ ، وقراءة الاختلاس مروية أيضاً عن أبي عمرو وغيره . وانظر : المراجع

السابقة في معجم التراكيب .

في الاضطرار . وقال إن قراءة أبي عمرو (يَأْرُقْكُمْ) إنما هي باختلاس . بتقليل الصوت عند الكسرة ^(١) وبهذا نجد الزجاج يخطئ الراوى عن الأعمش وقد تبعه في ذلك النحاس ^(٢) . وكذلك قال ابن خالويه : « إن التسكين لكراهية توالى الحركات - كالفراء - كما ذكر قول سيبويه إنها باختلاس الحركة » ^(٣) .

وقد وقف أبو على الفارسي عند حذف علامات الإعراب وقوفاً طويلاً ونصل في ذلك ، فقال : إن حركة البناء قد تُسكَّن في المتصل - أي الكلمة الواحدة - كما تسكن في المنفصل (في الكلمتين) على تشبيه انفصل بالمتصل للتخفيف ، ومن أمثلة المتصل تسكين : سَمِعَ ، وَفَعِلْتُ ، وَابِلٌ ، وحركة البناء يجوز تسكينها إن لم تكن حركة إعراب من مثل : « وَمَنْ يَطْعِمْ آلَهُ دَرَسُولَهُ وَيَخْشِ آلَهُ وَيَتَّقِهِ » (النور ٥٢) أما حركة الإعراب فقد اختلفوا في تجويز إسكانها فمنهم من لا يجيز ذلك لأنها علامة للإعراب ، وأجازه سيبويه في الشعر وقامه على تحريك إسكان المهني ^(٤) ، ورد أبو على على من قال إنها علامة لإعراب فلا تُحذف ، بأن حركات الإعراب قد تُحذف لأشياء ، فهي تُحذف في الوقف ، وتُحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، وإذا قيل إن حركات الإعراب تدل على معنى إذا حُذِفَتْ اختلَّت الدلالة عليه ، فإن حركات البناء (البنية) أيضاً قد تدل على المعنى وقد حُذِفَتْ ، فـ (ضرب) يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، أما ما

رُوي عن أبي عمرو من مثل (بِأَمْرِكُمْ) فإنه يُخرِجها على الاختلاس مثل سيبويه ، أما إذا لم يكن الساكن حرف إعراب من مثل : « وَأَرْثَا مَنَامِكُنَا » (البقرة ١٢٨) فإنه يجوز تسكينه على تشبيه المنفصل بالمتصل ، والاختلاس حَسَنٌ لأن الكسرة في (أَرْنَا) ليست بدلالة إعراب ^(٥) .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ ، وانظر السبعة ص ٥٣٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٧/٣ (٣) حجة ابن خالويه ص ٥٤ ، ٥٥

(٤) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨

(٥) انظر : المحجة للفارسي : ٦٥/٢ - ٦٩ بصرف ، وانظر أيضاً : ٨٦/١ ، ٢١٠ ، ٢١١

وخرج ابن جني قراءة أبي عمرو (بَارِئُكُمْ) على التخفيف عن توالي
الحركات مع الضمات ^(١) وجعل الاختلاس أضيظ وخطأ من رواده بالإسكان
في الخصائص ^(٢) .

ومما سبق يتبين لنا أن حذف الإعراب قليل ويمكن تخريبه على الصور
السابقة - كما خرج النحاة - وليس لنا أن نشك في قراءة صحيحة السند -
على التقاء الساكنين أو الإتياع أو التخفيف - وهو قليل شاذ . هذه القلة وهذا
الشذو لا يغيران من الصورة العامة المطردة في الاستعمال اللغوي حتى
نحكمها في الكثرة الغالبة للتعبير اللغوي . كما فعل إبراهيم أنيس فيما جعله
قصة للإعراب ^(٣) ذلك الإعراب الذي يزداد وجوده في لغات سامية أخرى ^(٤)
وتزيده أيضاً النصوص اللغوية الموثقة من شعر وقرآن ^(٥) ، ولنا مع
المتشككين في قراءة أبي عمرو فقد روي ما يشبهها فيما عرضناه ، وأشار إليه
أبو حيان وغيره ، وقد أشار أبو حيان إلى أسرين هامبج ، أولهما أن لغة العرب
والشواهد الشعرية تزيد ذلك ، والآخر هو إشارة أبي عمرو إلى أن لغة تميم
تسكين المرفوع من (يعلمه) ونحوه ^(٦) مما يجعلنا نقول إنها قراءة أو قراءات
لكلمات محددة ، وليس لنا أن نحكمها في الاستعمال المطرد للغة ، كما أن
إشارة أبي عمرو إلى لغة تميم معناها أن هذه القراءة ترتبط بلهجة محددة لقبيلة

(١) للمحيط : ١/٩٠

(٢) الخصائص : ١/٧٢

(٣) من أسرار اللغة ص ١٩٨ وما بعدها ، وانظر على وجه الخصوص : ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨

(٤) يفت استاذنا الدكتور محسن فهمي حجازي في كتابه : اللغة العربية عبر القرون ص ٢٥
أن الإعراب في العربية والأكاديمية أقدم من سنة ٢٥٠٠ ق . م طبعه دار الكتب العربية سنة ١٩٦٨ م .
وانظر أيضاً : تاريخ اللغات السامية لـ (والتسون) ص ١٥ ، العربية يوهان فله الجار ص ٣ ،
لصور في لغة العربية : ٣٧٤ ، ٢٨٢ وما بعدها .

(٥) انظر مدرسة الكوفة ص ٢٤٥ ، فصول في لغة العربية ص ٢٨٥ وما بعدها .

(٦) البحر للمحيط : ١/٦٠

معينة ، وهو ما يجعلنا نردد أنه لا ينبغي أن نُحكّم لهجة في سائر الاستعمالات اللغوية .

• العلامة والإعرابان المحلي والتقديرى :

تختلف العلامة الإعرابية أيضاً في الإعراب المحلي والإعراب التقديرى ، والإعراب المحلي يكون للمفردات ، إذا كانت مبنية مثل الاسم الموصول واسم الإشارة واسم الاستفهام والصور المؤنك والجار والجرور ، كما يكون للجمل فعلية أو اسمية ، وقد يكون المفرد في محل رفع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً ، كما قد يكون في محل نصب مفعولاً به ، أو حالاً ، وقد يكون في محل جر بالإضافة ، وكذلك حدد النحاة مواضع يكون للجمل فيها محل إعرابى ، فهناك الجمل التى لها محل من الإعراب والجمل التى لا محل لها من الإعراب ^(١) .

أما الإعراب التقديرى فيكون للمفرد إذا طرأ عليه ما يمنع ظهور العلامة الإعرابية عليه كالأسماء المنقوصة والأسماء المقصورة والاسم المضاف إلى باء التكلم ، والفعل المضارع المعتل الآخر .

والفرق بين الإعراب المحلي والإعراب التقديرى أن المفرد أو الجملة في

الإعراب المحلي قد يكونان مَبْنِيَّين أو مُعَرَّبِيَّين بعلامات مخالفة للمحل الإعرابى ، لكنهما يحتلان موقعا إعرابياً يتطلبه المعنى ، فيذكر النحاة حينئذ الموضع والعلامة ، أما الإعراب التقديرى فإن أصل المفردات المعربة تقديرية أن تُعَرَّب إعراباً آخر إذا زال المانع ، فالاسم المنقوص مثلاً يُنصَبُ بالفتحة الظاهرة عندما يزول عنه المانع (الثقل) ، والمضاف إلى باء التكلم يُعَرَّب بالحركات الظاهرة إذا زالت عنه تلك الباء ، والفعل المضارع المعتل بالياء ، والواو تظهر عليه الفتحة أيضاً في النصب والفعل المعتل بالآلف تُحذف منه في النصب والجزم

(١) انظر : معنى اللهب ، ٢٨٢/٢

علامة الإعراب ، أما ما يُساوَرُنا فيه الشك فهو الأسماء المتصورة التي تثبت على حالة واحدة فتقدر عليها الحركات الثلاث ، ومن الأولى أن تحوّل إلى المبنيات وبالتالي يكون إعرابها معلوماً وليس تقديرية .

ولست مع المعارضين على الإعرابين المحلي والتقديرى لأنهما يرتبطان بالمعنى - كما سيُتضح - وأن النحاة كانوا يسعون بذلك إلى أطراف قواعدهم ، كما أن فى ذلك ضرورة تعليمية - على عكس ما يرى البعض - وتبدو الحاجة إلى تقدير الإعراب عندما نقف أمام التوابع فى حيرة فى مثل هذا قاضٍ عادِلٌ ، فلا بد أن يعرف المتعلم أن (هذا) مبتدأ فى محل رفع ، وأن (قاضٍ) خبر مرفوع بالضمّة المقدّرة ، حتى يتسنى له معرفة أن (عادِلٌ) هى نعت لقاضٍ وأنها تستحق الضمة .

وقد أشار الفراء إلى المحل الإعرابى للمبنيات ومن ذلك الاسم الموصول (مَنْ) فى مثل قول الله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ (الأنعام ١١٧) حيث قال : « (مَنْ) فى موضع رفع كقوله : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَيْنِ أَحْسَنُ ﴾ (الكهف ١٢) ، إذا كانت (مَنْ) بعد العلم والنظر والدرابة - مثل نظرت وعلمت ودريت - كانت فى مذهب أى . فإن كان بعدها فعل لها رفعتهَا به ، وإن كان بعدها فعل

يقع عليها نصبها ، كقوله : ما أدرى من قام ، ترفع (مَنْ) بقام وما أدرى مَنْ ضرت . تنصبها به (ضرت) « (١) ، ويبدو فى كلام الفراء اعتبار المحل الإعرابى لـ (مَنْ) حسب علاقتها ببقية أجزاء السياق اللغوى ، قبلها أو بعدها ، حيث يؤثّر على موضعها بالرفع أو بالنصب ويدخل فى ذلك معنى الفعل قبلها ووجود الفعل بعدها وعلاقته بها .

ومثل ذلك : ﴿ تَرَكُّبُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ﴾ (الأنعام ٨٣) فهـ (من) فى موضع نصب على هذه القراءة والمعنى : تفضل من نشأ - بالدرجات . وعلى

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٥٢/١

قراءة (ترفع درجات من تشاء) تكون (من) في موضع جر (١) على الإضافة .

ومثل ذلك عند الزجاج (ما) في قوله تعالى : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لُونَهَا ﴾ (البقرة ٦٩) حيث يقول : « موضع (ما) رفع بالابتداء لأن تأويله الاستفهام كقولك : ادع لنا ربك يبين لنا أي شيء لونها ، ومثله : ﴿ فَلْيَنْظُرْ آيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ (الكهف ١٩) » (٢) ، وكذلك : ﴿ فَمَا اسْتَبَسَّرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (البقرة ١٩٦) « موضع (ما) رفع المعنى : فواجب عليه ما استبسر من الهدى » (٣) .

واختلفوا في الكاف من : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ ﴾ (الأنعام ٤) فهي عند الفراء في موضع نصب وتأويلها الرفع ومثلها الكاف في قوله : دُونَكَ زَيْدًا ، فالكاف منها في موضع جر وتأويلها الرفع لأن المعنى خَذْ زَيْدًا (٤) ، وقد خطأ الزجاج في ذلك بأن (أَرَأَيْتَ) يكون لها بذلك فاعلان فيصير المعنى : أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ زَيْدًا ما حاله ، وهنا محال . وجعل الكاف للخطاب ، فنقول للواحد أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما حاله ، وللواحدة : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما حاله يا امرأة وللاثنتين أَرَأَيْتُكُمَا زَيْدًا ما حاله وللجماعة أَرَأَيْتُكُمْ زَيْدًا ما حاله ، وأَرَأَيْتُكُنَّ زَيْدًا ما حاله (٥) وهم على قول الزجاج ، وكما يقول النحاس : « يدعون التاء موجودة ويجعلون العلامة في

الكاف » (٦) وقد تأتي هذه الكاف في موضع نصب وحينئذ يستأنون بعلامة أخرى لتوجيه الخطاب ، فيقال في التنبيه : أَرَيْتُكُمْ عَالَمِينَ بفلان ، وفي الجمع أَرَيْتُكُمْ عَالَمِينَ بفلان ولَرَيْتُكُمْ عَالَمَاتٍ بفلان ... الخ (٧)

١ - معاني القرآن للفراء : ٥٢/٢ ٢ - معاني القرآن وإعرابه : ١٢٢/١
٣ - نفسه ٢٥٦/١

٤ - معاني القرآن للفراء : ٢٢٢/١ لأن الكاف وضعت لتكون ضمير نصب وجر لا ضمير رفع لكنها في معنى الفاعل حيث المعنى عنده : أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ .

٥ - استلزم معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ ٦ - إعراب القرآن للنحاس : ١٧، ٦٦/٢
٧ - معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢ ، ٦٧ .

وقد يأتي حرف الجر زائداً لكنه يكون عاملاً فيأخذ المجرور علامة الجر ويكون له محل من الإعراب كأن يكون فاعلاً في : ﴿ فَكَلَّمِي بِأَلْفٍ ﴾ . يونس (٢٩) . وقد يكون مفعولاً في مثل : ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ ﴾ (الأعراف ١٠٢) قال النحاس : « إنها في موضع نصب فالمعنى : وما وجدنا لأكثرهم عهداً ، ومن زائدة للتوكيد » (١) .

ويأتي المصدر المذلول وله محل إعرابي حسب موقعه من الجملة . كأن يكون مفعولاً به إذا وقع عليه الفعل (٢) . وجاء في موضع رفع خبراً للمبتدأ في مثل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا ﴾ (المائدة ٤٣) فقد قال الفراء : « (أَنْ) في موضع رفع » (٣) .

وما أكثر ما جاء المصدر المذلول من أَنْ والفعل أو من أَنْ واسمها وخبرها في موضع نصب أو جر على نزع الخافض وباختلاف النحاة (٤) .

وقد أجاز النحاس في إعراب المصدر المذلول أكثر من موضع . فقد أجاز أن يكون في موضع البدل أو المضاف إليه أو الخبر في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنِزْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ (الأنعام ١٥١) فقال : « يجوز أن تكون أَنْ في موضع نصب بدلاً من (مَا) أي : أنزل عليكم تحريم الإشراك . ويجوز أن تكون في موضع نصب بمعنى : كراهة أن تشركوا » (٥) . ويكون المثلو عليهم : ﴿ لَنْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ (الأنعام ١٥٥) الآية . ويجوز أن يكون في موضع رفع بمعنى هو أن لا تشركوا به شيئاً » (٦) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٠/٢

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٢٢/١ . إعراب القرآن للنحاس : ١٠٩٠ ٤٨/٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٠٦/١

(٤) انظر مثلاً الفراء : ٣٦٦/١ . إعراب القرآن للنحاس : ١٠٧/٢ . وقد جاءت أمثلة كثيرة

في حذف حرف الجر لعل أن - انظر هذا البحث ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٥) بتقدير المضاف . (٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٦/٢ ، ١٠٨

وكما يكون للمفرد موقع من الإعراب ، فكذلك هنالك الجمل التي لها محل من الإعراب ، ومن أمثلة ذلك مجيء الجملة الفعلية في موضع الخبر في قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ النَّهْبَ وَالْفِصَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة ٣٤) قال النحاس : (فبشرهم بعذاب أليم) في موضع خبر الابتلاء ^(١) . وقد تأتي الجملة الفعلية في موضع النعت في مثل قول الله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْبَيْنِ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُلٌ مِنْكُمْ بَقُصُورٍ ﴾ (الأنعام ١١٣) قال النحاس : « (بقصور) في موضع رفع نعت لرسول » ^(٢) .

وفي ضوء ما سبق يتبين أن معنى القرآن قدرنا المحل الإعرابي للمفرد والجملة وقدرنا معه العلامة الإعرابية ، وارتبط ذلك بالمعنى في أمثلة كثيرة ، وتبدو أهمية هذا التقدير للمحل والعلامة معاً في إعراب التوابع بعد ما قدر لها محل إعرابي ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف ٥٩) فقد قرئت (غيره) بالكسر والرفع ، والجزم على اعتبار اللفظ والرفع على اعتبار المحل وهذا ما نجد عند الفراء ، فإذا قرئت (غيره) بالجر فجعل « نعتاً للإله » وقد يرفع : يجعل تابهاً للتأويل في إله ، ألا ترى أن الإله لو نُزِعَتْ منه (مِنْ) كان رفعاً وقد قرئ ، بالوجهين جميعاً ^(٣) .

وتبدو أهمية اعتبار المحل الإعرابي في الإضافة إلى المشتقات أو ما هو في معنى الفعل ، فمع الإضافة إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر يعتبر معنى المضاف إليه ، فإذا أضيف المشتق إلى الفاعل جاء المفعول منصوباً ، وإذا أضيف إلى المفعول ظهر الفاعل مرفوعاً ، كما أن ذلك له اعتباره في التوابع بعد المضاف إليه وهذا ما يقول به الفراء عند قوله الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (البقرة ١٦١) فقد قدرها بجر (الملائكة والناس) عليهم لعنة الله ولعنة الملائكة ولعنة الناس ، على أنها إضافة محضة ، ويرفع (الملائكة والناس) أي :

(١) نفسه : ٢١٢/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٩٦/٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٨٢/١

يلعنهم الله والملائكة والناس ، على أن (لعنة) مصدر أُضِيفَ إلى الفاعل أي أن موضع (الله) هو الرفع وعطفت التوابع على المحل ، ومثل - بعد ذلك - لإضافة المصدر إلى الفاعل ونصب المفعول بقول العرب : عجبت من ظلمك نفسك ، قال : لأن تأويل الكاف رفع ، ومثل لإضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل بقولهم عجبت من غلبتك نفسك ، قال : لأن تأويل الكاف نصب ، ومثل لاعتبار المحل في حركة التوابع بقول العرب : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، وبعضها على بعض ، والجبر على اللفظ والرفع على المحل ، لأن المعنى : عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض ^(١) وهكذا يتحكم المحل الإعرابي واعتبار معنى المضاف إلى المشتق في أجزاء الجملة الأخرى سواء أكانت أركاناً أم توابع ، ويكون للعلامة الإعرابية - علامة المحل الإعرابي - تأثيرها . أو معناها - مقدرة كما كان لها ظاهرة وهذا نفسه ما نجد مع الإعراب التقديري وإن لم نجد له أمثلة عند هؤلاء المحررين .

● معنى اللفظة وإعرابها :

لاحظ معنى القرآن العلاقة بين المعنى المصمى لللفظة وإعرابها من ذلك ما قاله الفراء في إعراب (ق) في بداية سورة (ق) حيث قال : إن فيها المعنى الذي أقسم به - سبحانه - وهو قضى والله كما قيل ذلك في حم أي : قضى أو حم ، ثم عرض قولاً آخر ، وهو أن معنى (قاف) جبل محيط بالأرض ، وهو حيث يكون في موضع رفع ، والتقدير : هو قاف والله ، وكان الواجب أن يظهر الاسم كاملاً ولعل القارئ قد ذكر ذلك للدلالة على اسمه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

قُلْنَا لَهَا : قَفِي ، فَقَالَتْ : قَافٌ ^(٢)

(١) معاني القرآن للفراء : ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٢) للزهدي بن علي بن أبي عمير وتبعه ، لا تحسبنا قد نسينا الإيجال ، وانظر : المحاسب .

٢٠/٢ ، والخصائص : ٣٠/١ .

حيث استغنى بالقاف من الوقوف (١) .

وقد طرح الأخفش مثل ذلك في إعراب الحروف المقطعة في بدايات السور (٢) . وفصل الزجاج في ما قاله في الحروف المقطعة عند أول سورة البقرة (٣) وكذلك عرض النحاس آراء الخليل وسيبويه والفراء وتعلب وابن كيسان في تلك الحروف (٤) .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام ٩٤) فقد قرئت (بينكم) بالنصب ، كما قرئت بالرفع ، وهي بالرفع بمعنى (وصلكم) فهي فاعل مرفوع بالضم ، وهي في النصب ظرف مبنى على الفتح ، وقد عرض الفراء القراءتين كما أجاز رفع (بينكم) على التوسع ومثل لذلك بقولنا : بين الرجلين بين بعيد وبعيد (٥) ، وقال أبو عبيدة : « أي وصلكم مرفوع ، لأن الفعل عمل فيه » (٦) ، وقال الزجاج : « إن الرفع أجود ، ومعناه : لقد تقطع وصلكم ، والنصب جائز ، المعنى : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم » (٧) . وقد أوضح ذلك النحاس ، فالرفع على الفاعلية ، والنصب على الطرف (٨) .

ومن أمثلة ذلك - عند الزجاج - أيضاً قول الله تعالى : ﴿ تَنَسَّبُوا اللَّهَ عُدُوًّا بِخَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام ١٠٨) وقد قرئت (عُدُوًّا) و (عُدُوًّا) وهي مصدر في القراءة الأولى بمعنى (ظُلماً) وهي على ذلك مصدر على إرادة اللام أي منعمل

(١) معاني القرآن للفراء : ٧٥/٣ (٢) انظر : معاني القرآن للأخفش : ١٩/٦

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥٥/١ - ٦٦ ج . وانظر : ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ق

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٧/١

(٥) معاني القرآن للفراء : ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ . وانظر في (بين) والتوسع أيضاً محاسب :

١٨٩/٢ ، ١٩٠ .

(٦) مجاز القرآن : ٢٠٠/١

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٠٠/٢ ق

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٢

له ، أما (عُدُوًّا) فقد يُقصدُ بها معنى المصدر وقد يُقصدُ بها معنى الجماعة ،
 أى : فيسبوا الله أعداءً وهي على هذا التقدير حال ^(١) . ومثل ذلك عند النحاس
 « وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا » (المرسلات ١) ، حيث قال : « عُرْفًا » منصوب على
 الحال إذا كان معناه متناهية ، وإذا كان معناه : والملائكة المرسلات بالعرف أى
 بأمر الله أى بأمر الله جل وعز وطاعته وكتبه ^(٢) . فهي تنصب على الحال
 إذا كان معناها (متناهية) وعلى نزع الخافض إذا كان معناها بالعرف .

وفى ضوء ما سبق نستنتج أن معنى القرآن قد عرفوا العلاقة بين المعنى
 المعجمي للفظه وإعرابها ، واختلاف ذلك الإعراب باختلاف معنى اللفظة
 المعربة .

* * *

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٨/٢ ، ٩ ، ٣ ق

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١١٢/٥

الفصل الأول

معانى أبواب النحو

أولاً : معاني المرفوعات

رابط سببويه بين الرفع والإسناد ، والإسناد فكرة معنوية يدخل فيها المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، وقد جعل المبتدأ مرفوعاً بالابتداء وهو عامل معنوي^(١) ، ومزج بين فكرتي الابتدائية والإسناد وربطهما بالموقع الإعرابي ، وهو الرفع ، كما ربط بطريقة سلبية بين فقدان الابتدائية والتغير الإعرابي للمبتدأ^(٢) .

وقد تابع المبرد سببويه في ذلك وفصل في أقواله ، فالمستند والمستند إليه هما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه ، ومنه الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وما دخل عليه (كان) و (إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة ، ومعنى الابتداء هو العامل في رفع المبتدأ كما أن الابتداء والمبتدأ يرتفعان الخبر^(٣) .

١ - المبتدأ والخبر :

جعل سببويه المبتدأ هو الخبر حيث قال : « إن المبتدأ لابد له من أن يكون المنبئ عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان »^(٤) وانفق معه المبرد في ذلك حيث قال :

« إن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى ، نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم ، فالخبر هو الابتداء في المعنى ، أو يكون الخبر خبر الأول ، فيكون له فيه ذكر . فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال »^(٥) . بل إن اسم كان وخبرها - عند المبرد - يرجعان إلى معنى واحد ، لأننا إذا قلنا : كان عبد الله

(١) انظر : الإتصاف : الفسالة الخامسة ص ٤٤ وما بعدها

(٢) انظر : إبراھیم بركات ، العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سببويه ، الخافض

سنة ١٩٨٣ م ص ٦ - ٩

(٤) الكتاب : ١٢٧/٢

(٣) المختضب : ١٢٦/٢

(٥) المختضب : ١٢٧/٤ - ١٢٨

أخاك فالأخ هو عبد الله في المعنى (١١) . ومعنى قول المبرد أن الخبر إما أن يكون هو المبتدأ ، أو يكون غيره فيلزم أن يربطهما رابط .

ونجد ذلك عند الأخفش الذي يقول : « إن خبر المبتدأ إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع » (٢) وما جاء عند المبرد في شرطه أن يكون في الخبر (ذكر) أو رابط بينه وبين المبتدأ ، إذا لم يكن الخبر هو المبتدأ لحجده في الجدل الذي يعرضه النحاس حول قول الله تعالى : « أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِلُّهُمْ بِهِ مِنْ مِّثَالٍ وَتَيْنٍ ، نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ » (المؤمنون ٥٥ ، ٥٦) ف « ما » بمعنى (الذي) ، وفي خبر (أن) ثلاثة أقوال : منها أنه محذوف ، وقال أبو إسحاق المعنى نُسَارِعُ لَهُمْ بِهِ ، وَحَلَلْتُ بِهِ ، وقال هشام قولاً دقيقاً قال : (ما) هي الخبرات وليس في الكلام حذف ، لأن معنى في الخبرات فيه ، وهذا قول بعيد « (٣) ، وَجَدَلَهُمْ هُنَا بِأَنِّي حَوْلَ اشْتِرَاطِ الْعَانِدِ فِي الْخَبَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ - الْخَبَرُ - هُوَ الْمُبْتَدَأُ (٤) ، فالقول الأول على أن الخبر محذوف ، والثاني قول الزجاج إن العائد محذوف (به) حيث قال : « الخبر معه محذوف المعنى نُسَارِعُ لَهُمْ بِهِ فِي الْخَيْرَاتِ » (٥) ، أما القول الثالث فإنه قول هشام إن المبتدأ هو الخبر فلا حاجة لتقدير محذوف ، ورد النحاس ذلك لأنه بعيد أن يأتي الخبر الجملة بفهر عائد على المبتدأ .

وقد اشترطوا علاقات معنوية بين المبتدأ والخبر نهت من قولهم إن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فمن ذلك قول سيبويه : « إن جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للبحث » (٦) ، فلا يجوز أن تقول : زيدٌ حين يأتي ، وإنما يجوز أن تقول : الخبرُ حين تأتي (٧) ، ويتضح ذلك عند المبرد الذي يقول : « تقول : زيدٌ

(١) نفسه : ٨٦/٤ (٢) معاني القرآن للأخفش : ٩/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١١٧/٣

(٤) انظر في ذلك ابن معيش : ٩١/١ ، ص ١٥/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١٦/٤ (٦) الكتاب : ١٣٦/١ (٧) نفسه

يوم الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ، لأن ظروف الزمان لا تضمن الجثث . ألا ترى أنك تقول : زيد في الدار فيصلح ، وتفيد به معنى ، ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يصلح لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظرفاً له ، نحو قولك : القتال يوم الجمعة ، ومقدم الحاج ، والمحرم يا فتى ، لأنك تُخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت . فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار (١) .

والمراد يعلل عدم جواز أن يأتي ظرف الزمان خبراً عن الجثة بأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره أو بمعنى آخر لا يخلو منه كل الجثث ، وبذلك لا تتعين الفائدة ، لأنه يشترط في الخبر أن يأتي بفائدة تزيد على المبتدأ ، وهذا ما لجده هند ابن جنى الذي يقول : « إنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفاداً من الجزء الأول . ولذلك لم يجوزوا : ناكح الجارية واطئها ، ولا رب الجارية مالكها ، لأن الجزء الأول مستوفٍ لما انطوى عليه الثاني » (٢) وهو ما يعني أنهم يقولون إن الخبر ليس هو نفس المبتدأ وإنما هو ما ارتبط بمعناه وأضال فائدة .

ومن هذا ما جاء عند النحاس في قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ قَرَىٰ إِذَا الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (سبا ٢١) حيث قال : « (الظالمون) بالابتداء مرفوعون ، و(موقوفون) خبره ، والجملة في موضع خفض بالإضافة ، ولا يجوز أن تنصب (موقوفون) على الحال ، لأن (إذا) ظرف زمان فلا تكون خبراً عن الجثث » (٣) .

وقد أورد سيبويه قول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة ١٧٧) وقدرها : ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر (٤) على حذف المضاف .

(١) المنتخب : ١٣٢/٤ ، ١٣٣ ، وانظر : ابن عيسى : ٨٩/١ ، الرضي : ٩٤/١

(٢) الخصائص : ٣٣٦/٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٨/٣ (٤) الكتاب : ٢١٢/١

ويأتي تقدير سبويه للمضاف لكون المبتدأ معنى والخبر عيناً ، فهو لا يُجيز
اختلافهما ، بينما نجد الرضى يجيز ذلك ويجعله هو المعنى المقصود ، حيث
يقول إن التباين بين المبتدأ والخبر قد يأتي لكون واحد منهما معنى ، والآخر
عيناً ، وتزوم ذلك المعنى لتلك العين ، حتى كأنه هي ^(١) ، ويجعل منه قول
الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة ١٧٧) ثم يقول إنه قد يُقنر
المضاف : لك ، ذا البر من آمن ، أو لكن البر من آمن ، وقد يجعل المصدر
بمعنى الصفة (المشتق) فيقنر ولكن البار من آمن ، لكن ذلك التقدير يخلو من
معنى المبالغة ^(٢) التي هي مقصود المعنى .

وقد أجاز الفراء أن يُخبر عن المعنى بالعين في الآية حيث قال : « وأما قوله
﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ فإنه من كلام العرب أن يقولوا : إنما البر الصادق
الذي يصل رجته ويخلي صدقته ، فيجعل الاسم خبراً للفعل والفعل خبراً للاسم ،
لأنه أمرٌ معروف المعنى ^(٣) . وقد تبع أبو عبيدة الفراء في ذلك حيث قال :
« إن العرب تجعل المصادر صفات ، فمجاز البر ها هنا : مجاز صفة لـ ﴿ من
آمن بالله ﴾ ، وفي الكلام : ولكن البار من آمن بالله » ^(٤) .

بينما قدر الأخفش المضاف محذوفاً كسبويه ^(٥) وكذلك قدر الزجاج مضافاً
محذوفاً والتقدير عنده : ولكن ذا البر من آمن بالله ، أو : ولكن البر من آمن
بالله ^(٦) واكتفى النحاس بعرض الآراء المختلفة ^(٧) كما فعل ذلك المبرد من
قبله ^(٨) .

واشترط النحاة أن يكون المبتدأ معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات ^(٩)

(١) شرح الرضى على الكافية : ٩٦/١ ، ٩٧

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٠٤/١

(٣) مجاز القرآن : ٩٥/١

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٦/١

(٥) المتضبط : ٢٣ / ٢ ، ٢٣١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/١ ، ٢٨٠

(٧) المتضبط : ١٢٧/٤ ، وانظر الكتاب : ٣٢٨/١ ، ٣٢٩

إذا أفادت النكرة ، وهو ما أشار إليه النحاس في أكثر من موضع من مثل :
 ﴿لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ (سورة ق ١٠) . قال : رفعت طلعا بالابتداء ، وإن كان
 نكرة لما فيه من الفائدة (١) . كما يحسن ذلك إذا وصلت النكرة (أى وصفت)
 في مثل قوله : ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ (التوبة ١) رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿إِلَى
 الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة ١) وحسن الابتداء بالنكرة لأنها قد
 وصلت (٢) وأوضح من ذلك في الصفة قوله تعالى : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ
 صَدَقُوا﴾ (الأحزاب ٢٣) حيث قال : « رفع بالابتداء وصلح الابتداء بالنكرة
 لأن (صدقوا) في موضع التعت » (٣) .

وكذلك إذا كان في المبتدأ معنى المنصوب (٤) . ومن أمثلة ذلك قول الله
 تعالى : ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾ (مريم ٤٧) . قال النحاس : « صلح الابتداء
 بالنكرة ، لأن فيها معنى المنصوب ، وفيها في هذا الموضع معنى التطرق
 والعرك » (٥) . ومثل ذلك إذا كان في النكرة معنى الدعاء في مثل : ﴿وَسَلَامٌ
 عَلَيْهِ﴾ (مريم ١٥) قال النحاس : « رفع بالابتداء ، وحسن الابتداء بالنكرة
 لأن فيها معنى الدعاء » (٦) .

وقد لال سيبويه : « إنه لا يُبتدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى
 أنك لو قلت : كان إنساناً حليماً أو كان رجلاً منطلقاً ، كنت تلبس . لأنه لا
 يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكنا فكهروا أن يبدوا بما فيه اللبس
 ويجعلوا المعرفة خيراً لما يكون فيه هذا اللبس » (٧) . فلم يجز أن يكون اسم
 كان نكرة ، لأمن اللبس ، لكنه أجاز ذلك في الشر وفي ضعف الكلام (٨) .
 وقد قرأ الأعمش : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ (الأنفال ٢٥) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٢/٤ ، وانظر : ٩٣/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٩/٢ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٠/٣

(٤) الكتاب : ٣٢٩/١ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٣ (٦) نفسه : ١/٣

(٧) الكتاب : ٤٨/١ (٨) نفسه : ٤٨/١ ، ٤٩

فقال النحاس إن سيبويه قد أجاز « مثل هذا على أنه شاذ بعيد لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة » (١) .

بل إنهم يجعلون المعارف مراتب فيبدون بأعرفها ، ومن أمثلة ذلك قول ابن جني في المحتسب إن « أقوى القراطين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (النور ٥١) أعرف من قول المؤمنين ، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أن) وصارت اسم كان . ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (الأعراف ٨٢) أي إلا قولهم على معنى » (٢) .

* * *

٢ - الفاعل :

الفاعلية هي الشق الثاني للإسناد ، كما يشبه نائب الفاعل في ذلك الفاعل - عند سيبويه - الذي يقول : « هنا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إلى فعل فاعل ، ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر ، والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بخبره ، وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل » (٣) . لفكرة الإسناد تتمثل في الفاعل ونائب الفاعل ، وهي التي تجعله مرفوعاً . لقد ربط سيبويه « بين العلامة الإعرابية - في حالة الرفع - والمعنى محلاً في فكرة الإسناد بشقيها : الابتدائية والفاعلية فكل ما هو مبتدأ أو محمول على المبتدأ أو المسند إلى المبتدأ ، وكل ما هو فاعل أو محمول على الفاعلية أو نائب عن الفاعل فهو مرفوع » (٤) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢ ، ١٨٧

(٢) المحتسب : ١١٥/٢

(٣) الكتاب : ٣٧/١

(٤) العلامة بين الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه ص ١٣ - ١٤

ولم يصرح القراء بفكرة الإسناد لكننا نجد عنده فكرة انشغال الفعل بالفاعل وتفرغه له في مواضع كثيرة ، من مثل قوله في : « وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » (الكهف ٢٨) « الفعل للفعين » (١) . وفي : « تَذْهَبُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ » (الحج ٢) رفعت القراء (كل مرضعة) لأنهم جعلوا الفعل لها (٢) فرفع الاسم إنما يكون بجعل الفعل له ، فإن لم يكن كذلك تحول إلى علامة أخرى ، وهذا يرتبط بطبيعة الحال - بنية الفعل ، يقول القراء في قول الله تعالى : « وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ » (الأنبياء ٤٥) : « ترفع (الصم) لأن الفعل لهم . وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي (وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ) نصب (الصم) بوقوع الفعل عليه » (٣) . فلفظة (الصم) مرفوعة إذا كان الفعل لهم أو بمعنى آخر إذا كانوا هم الفاعلين ، ومنصوبة إذا كان الفعل واقعا عليهم أي : إذا كانوا مفعولين ويأتي ذلك باختلاف بناء الفعلين (تسمع) ، و (يسمع) .

ولقد جعل القراء معنى الجملة واحداً إذا عبر فيها بالبناء للفاعل أو البناء للمفعول أو بعبارة أخرى سوى بين معنى الفاعل ونائب الفاعل حيث يقول في قوله تعالى : « يَوْمَ تَشَقُّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعاً » (سورة ق ٤٤) « وَتُشَقَّقُ ، والمعنى واحد مثل : مات الرجل وأميته » (٤) ، لكنه يعود مرة أخرى فيجعل ذلك من المقلوب مثل دخل الخاتم في يدي ، حيث يقول : « وقوله : « فَمُصِّبَتْ عَلَيْهِمُ » (هود ٢٨) قرأها يحيى بن وثاب والأعمش وحزرة ، وهي في قراءة أبي (فَمُصِّبَتْ عَلَيْكُمْ) وسمعت العرب تقول : قد غمى على الخبر ، وغمى على بمعنى واحد . وهذا كما حوت العرب الفعل إليه وليس له ، وهو في الأصل لغيره ، ألا ترى أن الرجل الذي يغمى عن الخبر أو يغمى عنه ، ولكنه في جوازه مثل قول العرب : دخل الخاتم في يدي والخف في رجلي وأنت تعلم أن الرجل

(١) معاني القرآن للقراء : ١٤٠/٧ (٢) نكده : ٢١٤/٢

(٣) نكده : ٢٠٥/٧ ، وانظر في مثل ذلك : ٧٠/١ ، ٧٦٥/١ ، ٣٣٧ ، ٣٧٧

(٤) معاني القرآن للقراء : ٨١/٣

التي تدخل في الخلف والإصبع في الخاتم ... فاستجازوا ذلك لهذا (١) والفراء في هذا النص يُسوَّى بين الفاعل ونائب الفاعل ، ويشير إلى أن الفاعل إنما هو الذي يقوم بالفعل أو يحدثه فإذا جاء غير ذلك كان مجازاً يرتبط بوضوح المعنى وأمن اللبس عند المخاطب ، فالمخاطب يعرف أن الخبر لا يعنى ولهذا جاز أن يقولوا ذلك وجعلوه مثل دخل الخاتم في يدي .

لكن حديث الفراء عن الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي مجده عند قول الله تعالى : ﴿ قَرَجْنَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ (الكهف ٧٧) ، حيث يقول : « يُقال : كيف يريد الجدار أن ينقض ؟ » وذلك من كلام العرب أن يقولوا : الجدار يريد أن يسقط . ومثله قول الله : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ (الأعراف ١٥٤) والغضب لا يسكت ، إنما يسكت صاحبه ، وإنما معناه سكن ، وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ (محمد ٢١) ، وإنما يعزم الأمر أهله ، (٢) والفراء في النص يوضح بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي ، أو لنقل إنه يوضح بين الفاعل الحقيقي والفاعل في المصطلح ، ولهذا يجعل الغضب لا يسكت وإنما يسكن ، لأن الفاعل عنده هو الذي يقوم بالفعل ولا يصح للغضب أن يقوم بالسكوت (٣) .

وكذلك يقول أبو عبيدة : « ليس للمعاطة إرادة ولا للموات ، ولكنه إذا كان في هذه الحال من ربه فهو إرادته » ثم يقول : « ومجاز (أن ينقض) مجاز (يقع) ، يقال : انقضت الدار إذا انهدمت وسقطت » (٤) فأبو عبيدة يحول معنى الفعل (يَنْقَضُ) كما حول الفراء معنى (سَكَتَ) .

وقال الزجاج : « ومعنى جداراً يريد ، - والإرادة إنما تكون في الحيوان المبين - . والجدار لا يريد إرادة حقيقية ، إلا أن هيئته في التهيؤ للسقوط قد

١ - معاني القرآن ١٢/٢ ، ٢ - نفسه ١٥٥/٢ - ١٥٦ ، ٣ - معاني القرآن ٣٥٧/١ ، حيث يقول في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ رَفَعْنَا لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُلُوبًا) ، ٤ - معاني القرآن ١٢٧ ، « وللشركاء رفع لأفهام الذين زينوا » ، ٥ - مجاز القرآن : ٤١٠/١ ، ٤١١ .

ظهرت كما تظهر أفعال المرينين القاصدين ، فوصفَ بالإرادة إذ الصورتان واحدة (١) .

ويتضح من أقوالهم أن العلاقة المعنوية بين تلك الأفعال وفاعليها ليست علاقة تآلف ، فالفعل هنا ليس مما يقع من الفاعل - في الظاهر على الأقل - مما أحدث هذا التناقض الذي لا يُجبره إلا أن يُحوّلوا معنى الفعل إلى معنى يتناسب مع الفاعل ، أو أن يقولوا بالمجاز وهو ما جاء عند ابن قتيبة .

الذي عرف أن المشكلة في نسبة الفعل إلى غير الحيوان ، واستدل على الظاهرة بمجبتها في كثير من آيات القرآن والشعر وكلام العرب ، وقال إنه لا سبيل إلى غير هذا التركيب ، فنحن نقول : ثبتَ البطل ، وطالت الشجرة وأبنت الثمرة ، وأقام الجبل ورخص السمر . ثم يطرح تراكيب بديلة ، وهي : جدار بهم أو يكاد أو يقارب أن ينقض ويقول إن الفاعل في هذه التراكيب كلها إنما هو الجدار (٢) فلا مفر إذن من التعبير بهذا التركيب .

ولكن هل الفاعل فقط هو من أحدث الفعل ؟ وهل خصوصية الفاعل في أن يحدث الفعل أو يقوم به ؟ ، وعلى ذلك أيضاً ، فهل نائب الفاعل فاعل أم مفعول به ؟

لقد وقف السيرافي عند قول سيبويه السابق شارحاً فقال : « وقوله - أي سيبويه والمفعول الذي لم يحدد إليه فعل فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ، يريد به : ضربَ زيدٌ فزيدٌ هو مفعول في الحقيقة ، وضربَ هو فعل له ، وليس يريد أنه على الحقيقة فعل له لوقوعه ، وإنما يريد أنه فعل يُبنى له ووقع به ، وإن كان قد وصل إليه من غيره ، كما يُبنى الفعل للفاعل ، وربما لم يكن هو الموقع له كقولنا : ماتَ زيدٌ وطلعت الشمسُ ، فزيد لم يفعل موته ، ولا الشمس

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٦٠٣ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

طلوعها ، وإنما الله تعالى أماته وأطلعها ، وقد يُنسب الفعل إليهما ، (١)
فالفاعل ونائب الفاعل في الجمل الثلاث (ضَرَبَ زَيْدٌ ، وماتَ زَيْدٌ ، وطلعتِ
الشمسُ) لم يفعل الفعل ، لكنه يُنسب إليه وقد بُني له الفعل ورفعه .

ويجعل الفارسي خصوصية الفاعل في إسناد الفعل إليه مقدماً ، لا أنه
أحدث الفعل ويفرق بين الإسناد والإحداث ، حيث يقول : « اعلم أن الفاعل رفع ،
وصفته أن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه ... وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع
الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة » (٢) .

ويبنى عبد القاهر على ذلك أنه « لا فصل بين ضَرَبَ زَيْدٌ وضَرَبَ زَيْدٌ في
جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً . وإذا جاز أن يُسمَّى نحو ماتَ زَيْدٌ فاعلاً
مع أنه عاير من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أن الله أماته ، جاز أيضاً أن
يسمى زَيْدٌ في قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ فاعلاً ، وإن كان قد وقع عليه الفعل في
المعنى » (٣) . وعبد القاهر هنا يُحكِّم الإسناد والعلامة في تحديد الفاعلية ،
وهو ما جاء أيضاً عند ابن جني - تلميذ الفارسي - حيث قال : « إنَّ الفاعل
عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وإنَّ الفاعل عندهم إنما هو
كل اسم ذكرته بعد الفعل وأُسنِدت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم » (٤) ،
وعلى ذلك نقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ لفرعه وإن كان مفعولاً به ونقول : إن زَيْدًا
قام فتنصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : عجبت من قيام زَيْدٍ فَتَجَرَّؤُا وإن كان
فاعلاً » (٥) فالفاعلية وما يشبهها إذن إنما هي بالإسناد والعلامة ، أما المعنى
فلا يُفرَّق هنا بين الفاعل والمفعول ، ونائب الفاعل وإن كان مفعولاً في المعنى إلا
أنه مرفوع لأنه أُسِنِدَ إلى الفاعل .

(١) شرح السيراني : ١/٢٦٢

(٣) نفسه : ١/٢٤٦

(٥) نفسه : ١/٢٨٤

(٢) المختصر في شرح الإيضاح : ١/٢٢٥

(٤) الخصائص : ١/١٨٥

ويشترط ابن الحاجب - بعد ذلك - قيام الفاعل بالفعل حيث عرف الفاعل بأنه : « ما أسند إليه الفعل أو شبهه ، وقُدِّمَ عليه على جهة قيامه به » (١) .
وشرح الرضى ذلك بقوله : « ويقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يُسم فاعله ، وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً فلا يحتز أن عنه ليدخل في الحد » (٢) .

لقد اشترط بعض النحاة - فيما سبق - أن يقوم الفاعل بالفعل وهم بذلك لم يفرقوا بين الفاعل الحقيقي والفاعل الاصطلاحي ، بينما فرق آخرون بين الفاعل الحقيقي والفاعل الاصطلاحي وحكموا الإسناد والعلامة الإعرابية في ماهية الفاعلية ، وعلى قولهم فإن نائب الفاعل يتساوى مع الفاعل ، - وإن كان مفعولاً به في المعنى - بينما تنعكس المسألة عند ابن الحاجب فيجعل نائب الفاعل مفعولاً به مع اختلاف العلامة الإعرابية .

* * *

(١) الكافية ص ٦٨

(٢) شرح الكافية الرضى : ٧٠/١ . وانظر شرح الفصل لابن يعيش : ٧٤/١

ثانياً : معانى المنصوبات

يرى إبراهيم مصطفى : « أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست يعلم إعراب ، وإنما هي الحركة المستعينة عند العرب ، التي يحبون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودَرْج الكلام . فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية » (١) .

لكننا نرى النحاة يربطون بين النصب ومعنى المفعولية ، ذلك ما نراه عند سيبويه في مثل : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، حيث يقول : « انتصب (زيد) لأنه مفعول تمضى إليه فعل الفاعل » (٢) .

كما نراه عند المبرد الذي يقول : « اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مُشَبَّهٌ بالمفعول في لفظ أو معنى » (٣) ، وقد قسم ابن السراج المنصوبات إلى مفعول ومُشَبَّه بالمفعول (٤) ، وقد تبعه في ذلك الفارسي وابن جني وعبد القاهر (٥) ، ورأى الزمخشري وابن يعيش أن النصب علمٌ المفعولية (٦) ، بينما يجعل الرضي الاسترأباضي وابن يعيش النصب للفضلات (٧) .

ولهما يلي سنعرض لتلك المنصوبات وهي وإن اشتركت في علامة إعرابية واحدة هي علامة النصب إلا أنها تتمايز فيما بينها لفظياً ومعنوياً ، كما تختلف علاقة كل منصوب منها بالمعنى عن الآخر ، وبطبيعة البحث فلن نجد كل المنصوبات قد تعرض لها معبرو القرآن ، وسنبدأ بعرض ما جاء من المفاعيل وعلاقته بالمعنى أولاً ، ثم نُتَبَّعُها بسائر المنصوبات .

(١) إحياء النحو ص ٧٨

(٢) الكتاب : ٣٤/١ ، وانظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه ص ١٦ وما بعدها .

(٣) المنتصب : ٧٩٩/٤ (٤) الأصول : ١٥٩/١

(٥) الإيضاح المضدي : ١٦٧/١ ، ١٩٩ ، اللع ص ١٣٦ ، ١٤٤ ، المختصر : ٥٧٩/١ ، ٦٧١

(٦) شرح ابن يعيش : ٧١/١ (٧) شرح الكافية : ٧٠/١ ، شرح ابن يعيش : ٧٢/١

١ - المفعول به :

يدل مصطلح المفعول به على ما وقع عليه فعل الفاعل عند سبويه (١) . وكذلك هو عند القراء (٢) ، والنحاس (٣) .

وقد أشار معربو القرآن إلى معنى الفاعل ومعنى المفعول به في مثل قول الله تعالى : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ١٢٤) وهي في قراءة عبد الله (لا ينال عهدى الظالمون) (٤) فقال القراء : « فسر هذا لأن (كلا) ما نالك فقد نلت ، كما تقول : نلت خبرك ، ونالتى خيرك » (٥) ، والقراء بذلك يعلق أمر الفاعلية والمفعولية بمعنى الفعل . ويوضح الأخفش الفرق المعنوية بين الفاعل والمفعول حيث يقول : « لا ينال عهدى الظالمين . لأن العهد هو الذى لا ينالهم ، وقال بعضهم : لا ينال عهدى الظالمون (٥) ، والكتاب بالياء ، وإنما قالوا (الظالمون) لأنهم جعلوهم الذين لا ينالون » (٦) ، وقد جمع الزجاج بين قولى القراء والأخفش حيث جعل المعنى فى الرفع والنصب واحداً لأن النهل مشتمل على العهد وعلى الظالمين ، إلا أنه يجعل قراءة النصب أقوى لموافقة رسم المصحف ، « ولأن المعنى أن إبراهيم عليه السلام كأنه قال : واجعل الإمامة تنال ذريتى واجعل هذا العهد ينال ذريتى » (٧) .

وكذلك نقل النحاس عن المبرد أن المعنى بوجوب نصب الظالمين ، ثم حكم السياق اللغوى فى اختيار هذا المعنى حيث قال : « قال الله جل وعز لإبراهيم صلى الله عليه وسلم : (إني جاعلك للناس إماماً) فعهد إليه بهذا فقال إبراهيم فقال : (ومن ذريتى) فقال جل وعز (لا ينال عهدى الظالمين) لا أجعل إماماً ظالماً » (٨) .

(١) الكتاب ١١٧/١

(٢) معانى القرآن للقراء ، ٢١/١ ، ١١٣ ، ١٠/٣ وغيره .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٨/١ ، ٢٢٧ (٤) معانى القرآن للقراء ، ٧٦/١

(٥) انظر : البحر المحيط : ٢٧٧/١ ، وفي قراءة ابن مسعود وغيره ، انظر : معجم القراءات :

١١٠/١

(٦) معانى القرآن للأخفش : ١٤٦/١ (٧) معانى القرآن وإعرابه : ٧٠٥/١ ج

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٨/١ - ٢٥٩

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قَتَلْتَنِي آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ (البقرة ٣٧) (١) .
ويأتى الخلط بين الفاعل والمفعول فى مثل هذه التراكيب من معنى المفاعلة فى
تلك الأفعال ، وهو ما أوضحه ابن جنى (٢) . كما تقوم العلامة بحسب التمييز
بين الفاعل والمفعول ، أما المعنى فهو يفسر تلك التراكيب ، ويتحكم فى اختيار
قراءة دون أخرى ، دون أن يكون له دور فى التمييز بين الفاعل والمفعول .

لكن المعنى يكون هو المميز للمفعول به عند غياب العلامة الإعرابية ويكون
ذلك فى تحديد محل إعرابى للأسماء البنية والمصدر المؤول ، والجملة التى تقع
مفعولاً به ، وكذلك الجار والمجرور الذى يأتى فى موقع المفعول .

وقد جاء من هذه الحالات عند القراء والنحاس حالتا الجار والمجرور والمصدر
المؤول .

أما الجار والمجرور فقد وقف القراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ
دُونِى ﴾ (إبراهيم ٣٧) يبحث عن المفعول به فقال : « لم يأت منهم بشئ » يقع
عليه الفعل . وهو جائز أن تقول : قد أصبنا من بنى فلان ، وقتلنا من بنى فلان ،
وإن لم تفل : رجالاً ، لأن (مِنْ) تُؤَدِّى عن بعض القوم : كقولك : قد أصبنا
من الطعام وشربنا من الماء . ومثله : ﴿ أَنْ أَكْبِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا
رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (الأعراف ٥٠) (٣) ، فالقراء فى النصب يقول بأن المفعول
محذوف لأن (مِنْ) البعضية وما بعدها يدلان على ذلك المحذوف .

وقد عدَّ القراء حرف الجر زائداً فى مثل : ﴿ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ (الحج ٢٥)
ويطرحه يكون المعنى : ومن يرد فيه إلحاداً وموقع (بِالْحَادِ) هو المفعولية ، وعلى

(١) انظر أئوالهم فى تلك الآية فى المواضع التالية :

معانى القرآن للقرآء : ٢٨/١ ، معانى القرآن للأخفش : ٦٧/١ ، معانى القرآن وإعرابه .

٨٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/١

(٢) معانى القرآن للقرآء : ٢٨/٢

(٣) المحجب : ١٦٧/١

ذلك فى قوله تعالى : ﴿ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (المتحنة ١) يكون دخول الباء فى المودة وسقوطها سواء .^(١)

واستدل فى بعض الحالات بالقراءات ، فى مثل : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ﴾ (النساء ١٥) فقد قرأها ابن مسعود (واللآئى يأتين بالفاحشة)^(٢) .

ويجعل النحاس الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد . ونظرت إلى زيد . ونظرت زيدا - عنده - بمعنى واحد^(٣) . كما يعرب مفعولا فى مثل : ﴿ وَأَرْزُقْ أَهْلَكَ مِنَ الشَّعَرَاتِ ﴾ (البقرة ١٢٦)^(٤) .

وبأتى المصدر المزيل فى موقع النصب مفعولا به ، فمن ذلك تقدير الفراء لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ ﴾ (التوبة ٧٤) حيث قدرها : وما نقموا إلا الغنى له (أن) فى موضع نصب^(٥) ، وقد بسد المصدر المزيل من (أن) والفعل مسد المفعولين ، وهو ما جاء عند النحاس فى قوله الله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السُّبُتَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (المجادلة ٢١) حيث قال : « أن وصلتها بمعنى المفعولين »^(٦) .

وكذلك يكون الاسم المبنى فى موقع المفعول به ، ومن ذلك ما جاء عند الفراء فى قول الله تعالى : ﴿ وَكَيْتَحْكُمُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (آل عمران ١٤٠) ، حيث يقول : « يعلم المؤمن من غيره ، والصابر من غيره . وهذا فى مذهب (أى ، ومن) ، كما قال : ﴿ لَتَحْكُمَ أَيُّ الْحَقِّينِ أَحْسَنُ ﴾ (الكهف ١٧) ، فإذا جعلت مكان (أى) أو (من) (الذى) أو ألفا ولما نصبت بما يقع عليه »^(٧) فالاسم الموصول (الذين) فى موقع نصب بما يقع عليه ، أى أنه فى موقع المفعول به .

(١) نفسه : ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا : ١٢٥/١

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٥٨/١ ، وانظر : ٦٩/٣

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٢/٥ (٤) نفسه : ٢١٠/١ ، ٢٢٨

(٥) معانى القرآن للفراء : ٤٤٦/١ ، وانظر : ٢٥٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٥/٤ (٧) معانى القرآن للفراء : ٢٢٤/١

وما سبق نستطيع أن نستنتج أن موقع المفعولية لا يتعلق بالعلامة الإعرابية وحدها ، فقد تختلف العلامة أو تختلف ، ومع ذلك يراعى المحل الإعرابي للمفعولية الذي يرتبط بالمعنى .

وقد جعل القراء نصب النادى بالدعاء ^(١) وجعل النحاس النادى مفعولاً به منصوباً بمعنى الدعاء حيث قال : « إنه منصوب على أنه مفعول به لأن معناه ناديت ودعوت » ^(٢) وهو قول النحاة .

أما نداء غير الأدميين فله معنى آخر أشار إليه الزجاج حيث يقول : « النداء لغير الأدميين نحو : ﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَى الْعِبَادِ ق ﴾ (يس . ٣) ، ﴿ يَا وَيْلَتَا ﴾ (آل عمران ١٠١) ، وقال يا ويلتا أعجزت . فإنما وقع فى كلام العرب على تنبيه المخاطبين ، وأن الوقت الذي تُدعى له هذه الأشياء هو وقتها ، فالمعنى : يا ويلتا تعالى ، فإنه من إهانتك ، فإنه قد لزمى الويل ، وكذلك : يا عجبا ، المعنى : يا أيها الصجب هذا وقتك فعلى هذا كلام العرب » ^(٣) ، وكذلك علل ابن جني بناء النادى المفرد المعرفة بالشبه المعنوى للحرف ^(٤) .

٢ - المفعول المطلق والمعنى :

إذا كان سببويه والمبرد قد تنبها إلى العلاقة المعنوية بين الفعل والمنصوبات التى يعمل فيها ^(٥) ، فإن هذه العلاقة بين المفعول المطلق وعامله هى التى تحدد كونه مفعولاً مطلقاً فالفعل - التام - عند النحاة يتضمن الحدث والزمن ، وهذا الحدث هو المصدر ، والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لفعله ، أو بياناً

(١) معانى القرآن للقراء ، ٣٩٣/١ ، وانظر ، ٢٢٦/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس ، ٣٤٢/٢

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ق

(٤) المحاصن ، ١٦٩/١

(٥) الكتاب ، ٢٤/١ وما بعدها ، انظر : المنتصب ، ١٨٧/٢

لنوعه أو عدده ^(١١) والتوكيد لا يكون إلا بالتكرار ، فماذا يتكرر في جملة
المفعول المطلق ؟ إنه الفعل ، إما بلفظه ومعناه ، أو بمعناه وحده ، حين يكون لفظ
المصدر (المطلق) مخالفاً للفظ العامل .

وقد تنبه الفراء إلى التنصب على المصدرية في أكثر من موضع ^(١٢) ، كما تنبه
إلى العلاقة اللفظية بينه وبين فعله فيما رواه عن الكسائي حيث قال : « كان
الكسائي يخفف ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً وَلَا كُذَابًا ﴾ (النبا ٣٥) لأنها ليست
بمقيدة بفعل بصيرها مصدراً ، ويشدد : ﴿ وَكَثَّبُوا بِآيَاتِنَا كُذَابًا ﴾ (النبا ٢٨)
لأن كذبوا يقيد الكتاب بالمصدر ، والذي قال حسن ^(١٣) أي أن (كذاباً) في
الآية الأولى قد قرأ بالتخفيف (كذاباً) أو بالتضعيف (كذاباً) لأنها لم
تسبق بفعل من لفظها تنقيد به ، أما في الآية الثانية فهي مرتبطة بالفعل قبلها .

والمفعول المطلق يكون من لفظ الفعل ومعناه من مثل ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيمًا ﴾ (النساء ١٦٤) أو من معناه دون لفظه ، فيختلف اختلافاً يسيراً عن
لفظ الفعل ، كأن يأتي المصدر غير مطابق (في بنائه) لمصدر الفعل العامل من
مثل ﴿ وَاللَّهُ أَنْثَقَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَهَاتًا ﴾ (نوح ١٧) فمصدر (أنبت) هو
(إنباتاً) فيكون المصدر بذلك من معنى الفعل وإن اختلف اللفظ ، لذا قال
الأخفش في الآية « جعل النبات المصدر والمصدر (الإنبات) لأن هذا يدل على
المعنى » ^(١٤) ، وقال الزجاج « (نباتاً) على غير لفظ (أنبت) على معنى
نبت نباتاً حسناً » ^(١٥) وكذلك قال النحاس « ومصدر (أنبت) (إنبات) إلا
أن التقدير : فنبتهم نباتاً » ^(١٦) .

وقد يختلف العامل ، في لفظه كلية عن المصدر إلا أنه يكون مرادفاً له .

(١) ابن عليل : ١٦٩/٢

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٥٧/١ ، ٣٦٧ . وقد جاء عنده بمصطلح (المصدر) أو الفعل .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢٩/٣ (٤) معاني القرآن للأخفش : ٥١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٥/١ ق (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤٠/٥

وجاء ذلك عند الزجاج في قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقِضَتْ عُقُولَهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ (النحل ٩٢) . حيث قال إن « (أنكاثاً) منصوب لأنه في معنى المصدر لأن معنى (نكثت نقضت)» (١١) . وقد كثر ذلك عند النحاس ومن أمثاله - عنده - قوله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ (يوسف ٤٧) حيث جعل (دأباً) مصدراً لأن معنى تزرعون تدأبون (١٢) .

وقد جاء التوعان عند سيبويه حيث أشار إلى أن (أُنَيْتَ) معناه قد نبت ، وإلى قراءة ابن مسعود ﴿ وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ مُتَزِيلًا ﴾ (الفرقان ٢٥) فمعنى (أنزل) ونزل واحد ، ثم قال إن مثل هذه الأشياء : يبدعه تركاً ، لأن معنى يدع ويترك واحد (١٣) ويفهم من قوله في موضع آخر أن العامل فعل مقلّر من معنى المصدر (١٤) وقد فهم ابن جني (١٥) عنه ذلك حيث قال في قراءة ﴿ فَتَهَيَّأْ ضَحِكًا مِنْ لَوْلِيهَا ﴾ (النحل ١٩) إن (ضَحِكًا) منصوب على المصدر بفعل محذوف يدل عليه (تَهَيَّأْ) كأنه قال : ضحك ضحكاً وقال إنه ملحق بسبويه وقابله في ذلك مسعداً لرأيه ، كما عرض أيضاً قول المازني بأن الناصب نفس الفعل المذكور .

وقد اتسع معنى (الترادف) عندهم فلم يقتصر على المعنى اللغوي ، فقد

(١) معاني القرآن وأعرابه للزجاج : ٢١٧/٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٢/٢ ، ومثله أيضاً : ٤٥١/٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٩٨/٤ ، ٩٩/٣ .

(٣) الكتاب : ٨٦/٤ ، ٨٧ .

(٤) يقول في قول الرامي ،

دَأَيْتُ إِلَى أَنْ يَنْتِ الْفُلُ يَهْتِكَا تَلَامَرْتُ حَتَّى كَادَ لِي الْإِلَ يَنْصَحُ

وَبِهَلِ الْخَطَايَا لَمْ تَلْتِ لِيْصَحْبِي وَلَمْ يَنْزِلْ سِوَا إِبْرَدَتِي فَنَزَحُوا

« صار (دأيت) منزلة أوجبت عنده . فجعل وصف الخطايا تركيداً لأوجبت التي هي في

ضميره ، أي مقدر ، تنظر : الكتاب : ٣٨٣/١ .

(٥) المحصب : ١٣٩/٢ .

تؤدى (أخذ) عن (نكل به) ، و (جعل) عن (دك) ، و (اشتعل) عن (شاب) كما جاء عند الأخفش حيث يقول « فَأَخَذَهُ اللَّهُ تَكَالَةً الْآخِرَةَ وَالْأُولَى » (النازعات ٢٥) ، لأنه حين قال: أخذه كأنه قال: نكل به ، فأخرج المصدر على ذلك » (١) .

ومثل ذلك عند الزجاج ما جاء فى قول الله سبحانه « يُوجِبُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غَرُورًا » (الأنعام ١١٢) « وغروراً منصوب على المصدر ، وهذا محمول على المعنى ، لأن معنى إيهاء الزخرف من القول معنى الغرور ، وكأنه قال يغرون غروراً » (٢) .

ومثل ذلك ما جاء عند النحاس فى « وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » (مريم ٤) حيث قال : « فى نصبه قولان : أحدهما أنه مصدر ، لأن معنى اشتعل شاب » (٣) .

وقد يلتبس معنى الفعل الناصب للمصدر المؤكد فيما سبقه من التركيب ، وقد جاء ذلك عند سيبويه (٤) كما جاء عند الأخفش حيث قال فى قول الله سبحانه « وَزَيْنَا السُّمَاءَ بِصَاهِبٍ وَحِظًا » (فصلت ١٢) ، « كأنه قال : وحفظناها حفظاً ، لأنه حين قال : « زيناها بصاحب » قد أضر أنه نظر فى أمرها وتعاهدنا فلما يدل على الحفظ ، كأنه قال : وحفظناها حفظاً » (٥) ، كما قال الزجاج فى قوله تعالى : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » (النساء ٢٤) إنه « منصوب على التوكيد محمول على المعنى ، لأن معنى قوله « حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » (النساء ٢٣) : كتب الله عليكم هذا كتاباً » (٦) .

وهو ما جاء عند النحاس أيضاً فى أكثر من موضع ، من ذلك قوله : « سُنَّةٌ

(١) معانى القرآن للأخفش : ٥٣٧/٢ ، وانظر : ٣٠٩/٢ ، ٤٠١ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣١٧/٢ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٣ ، وانظر : ١١٧/٣ .

(٤) الكتاب : ٣٨١/١ - ٣٨٢ ، (٥) معانى القرآن للأخفش : ٤٦٥/٢ .

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦/٢ ج .

الله ﴿ (الأحزاب ٣٨ ، ٦٢) مصدر لأن قبله ما هو بمعنى سن ذلك ١١ ﴾ .
وفي هذه الأمثلة العامل هو معنى الفعل المفهوم مما سبق المصدر .

ويشير ابن جني ما أثاره من خلافهم في العامل هل هو معنى الفعل المفهوم من التركيب السابق أم هو الفعل المذكور في التركيب . فيقول حول قراءة ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ (مائدة ١٦) ﴿ (١) أما (منة) فمنصوب على المصدر بما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ لأن ذلك منه (عز اسمه) مَنَّةٌ مَنَّةً مَنَّةً عليهم ، فكأنه قال : مَنُّ عليهم مَنَّةٌ . ومن نصب وميض البرق من قولهم ، تبسمت وميض البرق بنفس تبسمت ، لكونه في معنى أو مضت - نصب أيضاً « مَنَّةٌ » بنفس « سَخَّرَ لَكُم » على ما مضى (٢) .

وقد أشار النحاس إلى معنى التوكيد في المفعول المطلق في مواضع كثيرة ، من ذلك قوله : ﴿ لَئِنَّهُ يَكُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَاباً ﴾ (الفرقان ٧١) مصدر فيه معنى التوكيد (٣) .

وإذا كان التوكيد على اختلاف أنواعه يرفع احتمال المجاز ويقرر المعنى في اللحن ، ويصير واقعاً لا مجال للشك فيه (٤) فإننا نجد ابن قتيبة يقول إن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ، ولا يصح أن تقول : أراد الحائط أن يسقط إرادة شديدة ، ومن هنا كان قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ (النساء ١٦٤) نفيًا للمجاز ، وكان الكلام هنا على الحقيقة (٥) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٥/٣ وانظر أيضاً : ٤١/٢ ، ٤٧ ، ٢٢٤/٣ ، ١٢٧/٤ ، ١٢٨ (وقد فصل في ذلك) .

(٢) وهي قراءة ابن عباس وابن محيص وغيرهما ، انظر : معجم القراءات : ١٥٠/٦ .

(٣) المحتسب : ٢٦٢/٧ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٩/٣ ، وانظر : ٤٤٥/٢ ، ١٢٨ ، ٢١٥/٣ ، ٢٨/٥ ، ١٨٦ ، ١١٢ ، ١٥٣ ، ١٠٦ .

(٥) في الهلابة : ٢٢٥ (٦) تأويل مشكل القرآن : ١١١ .

فمعنى التوكيد في المفعول المطلق يتفنى عن الفعل احتمال المجاز ، وهذا ما جعل النحاس يقول في قول الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (النساء ١٦٤) مصدر مؤكد ، وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً ، وأنه لا يجوز في قول الشاعر : امتلأ الخوض وقال قطنى أن يقول : قال قولاً ، فكذا لما قال : تكلماً ويجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذى يُعقل (١) .

٣ - المفعول فيه والمعنى :

المفعول فيه هو الطرف ، والطرف هو الرعاء يقول ابن عيش : اعلم أن الطرف ما كان رعاء لشيء ، وتسمى الأوانى ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأعمال توجد فيها فصارت كالأوعية لها (٢) .

ولجهد الألفس من قبله يقول إن « الطرف هو ما يكون فيه الشيء » (٣) ، وإذا كان حرف الجر (في) للرعاء فإن النحاة يجعلون شرط الطرف أن يتضمن معنى (في) دون ظهورها في الكلام ، فإن لم يتضمن معنى (في) كان اسماً وليس ظرفاً وإن ظهرت كان اسماً مجروراً بها أيضاً ، وقد جاء ذلك عند سيبويه (٤) .

وقال ابن السراج إن اعتبار الطرف « بحرف الطرف ، أعنى (في) فيحسن معه فتقول : قمت اليوم وقمت في اليوم ، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها ، ولذلك سميت - إذا نصبت - ظرفاً ، لأنها قامت مقام (في) ألا ترى أنك إذا قلت : قمت اليوم ثم قيل لك : أكن من اليوم قلت قمت فيه (٥) وجعل الزجاج « (في) مع الطرف مخلوطة » (٦) ، وقد أشار إلى ذلك ابن

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٧/١ (٢) شرح ابن عيش على المصنف : ٤١/٢

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٩/١ (٤) الكتاب : ٢١٦/١

(٥) الأصول : ١٩٠/١ (٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٨/١

خالويه حيث قال : « (أسفل) ظرف معناه في أسفل » ^(١) وقد جاء ذلك في وضوح عند ابن جني الذي عرف الظرف بأنه « كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه - كقولك : قمت اليوم ، وجلست مكانك ، لأن معناه : قمت في اليوم ، وجلست في مكانك ، فإن ظهرت (في) في اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً ، وصار التضمن لفي ، تقول : سرت في يوم الجمعة وجلست في الكوفة » ^(٢) .

ومعنى (في) في الاسم إنما يُعطى له التحديد ، فلا بد للظرف أن يكون زماناً محدداً أو مكاناً محدداً وهو ما يستتجه إبراهيم بركات من قول سيبويه : « وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول : أمس أو أولاً من أمس فيكون ظرفاً ، على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم » ^(٣) ، وتبدو فكرة الظرفية عند سيبويه أيضاً في كل اسم يمكن أن يُلحَس فيه معنى الزمان أو معنى المكان ^(٤) من مثل المصدر المنصوب في قولنا : ذهبت إليه مقدم الحاج ، وخفوق النجم .. الخ ^(٥) .

وينقسم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ^(٦) ويجوز في الظرف المتصرف أن يُستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وقد حاول سيبويه تحديد الظروف التي يجوز مجيئها على الاسمية ومحركها عن الظرفية بضرب الأمثلة الكثيرة لها ^(٧) ، كما حدد ما لا يُستعمل إلا ظرفاً ^(٨) وقد اختلف في بعض الظروف هل هي متصرفة

(١) اللج في العربية ١٢٨

(١) إعراب ثلاثون سورة ١٣٠

(٢) الكتاب : ٢١٦/١ ، وانظر : العلامة بين الإعرابية والمعنى ٢٢

(٣) العلامة بين الإعرابية والمعنى ٢٢ (٤) الكتاب : ٢٢٢/١

(٥) انظر : الكتاب : ٤١٩/١ ، المختص : ٢٤٤/٤ ، شرح ابن عيسى : ٤١/٢ ، ٤٩ ،

٤٧ ، ٧٣/٢ ، البرهنة ١٩٨ ، شرح الكافية : ١٨٧/١ ، شرح ابن عتيق : ١٩٨/٢

(٦) الكتاب : ٢١٧/١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩

(٨) نفسه : ٢٢٥/١

أم غير متصرفة ومن ذلك (حيث) (١) وإذ (٢) . وقد أشار الزجاج إلى معنى الطرف في (حيث) حيث قال إن « أصلها أن تكون موقوفة ، لأنها ليست لمكان بعينه » (٣) . كما أشار إلى معناه في (إذ) حيث قال في قول الله تعالى « وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ » (الأنبياء : ٥١ ، ٥٢) « (إذ) في موضع نصب ، المعنى : آتيناه رُشدَهُ في ذلك الوقت » (٤) .

وقد أجاز معربو القرآن في بعض الآيات معنى الاسم ظرفاً وغير ظرف ، واختلف المعنى في الحالتين ، فقد أجاز القراء أن يكون مرفوعاً في « وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ » (الأنفال ٤٢) حيث قال : « قوله (أسفل منكم) نصبت ، يريد : مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركب أشدُّ تسفلًا لجاز ورفع » (٥) ، لكنه لا يجوز عنده في « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ » (البقرة ١٩٧) إلا الرفع ، والمعنى وقت الحج هذه الأشهر ، ولا يجوز النصب لأن تلك الأشهر ليست محددة فهي نكرة غير محصورة (٦) في حين أجاز النحاص النصب على الطرف (٧) وقدر الزجاج مضافاً محذوفاً في « غَدُوًّا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ » (سبا ١٢) أي : غَدُوًّا مسيرة شهر وكذلك رَوَّاحُهَا (٨) والنصب على الطرفية هو الوجه - عند القراء - إذا كان الوقت معرفة محددة - ممكن - ، أما إذا كان مبهماً مُتَكْرِراً - غير متصرف - فيكون الرفع هو الوجه على التوسع (٩) .

وقد عرض النحاص ذلك على أنه قول الكوفيين ، ثم عرض رأي البصريين ، وهو

(١) شرح ابن عيسى : ١٠٦/٦ ، ١٠٧ ، مع الهوامع : ٢٠٩/٣ ، حاشية الصبان : ١٢٦/٢

(٢) مع الهوامع : ١٧٢/٣ ، ١٧٣ (٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٣/٢ ق .

(٤) نفسه : ٣٩٥/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٣

(٥) معاني القرآن للقراء : ٤١١/١ (٦) نفسه : ١١٩/١ ، ٢٠٣/٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/١ (٨) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٥/٤

(٩) معاني القرآن للقراء : ٢٠٣/٢

عكس رأى القراء حيث قالوا : إن الرفع هو الوجه إذا كان الطرف متمكناً ^(١) . ويجوز أن يضاف المصدر إلى الطرف ويكون فاعله في المعنى على التوسع ومن أمثلة ذلك عندهم « يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » (سبا ٢٣) وقد جعل سيبويه و المعنى : يل مكرم في الليل والنهار ^(٢) فقدر المعنى على الظرفية ، وأجاز القراء هذا الوجه ، كما أجاز أن يكون الليل والنهار فاعلين في معناهما على التوسع لأن المعنى معروف ، حيث قال : « المكر ليس ليل ولا لنهار ، إنما المعنى : يل مكرم بالليل والنهار ، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار ، ويكونا كالفاعلين ، لأن العرب تقول : نهارك صائمٌ ، وليلك نائمٌ ، ثم نضيف الفعل إلى الليل والنهار وهو في المعنى للأدميين ، كما تقول : نام ليلك وعزم الأمر ، إنما عزمه القوم ، فهذا مما يُحرك معناه فتتسع به العرب » ^(٣) ، وكذلك قال الأخفش « واللَّيْل والنَّهَار لا يكران بأحد ولكن يُمكرن بهما ، كقوله : « مِنْ لَيْلِكَ الَّتِي أَخْرَجْتَك » (محمد ١٣) وهذا من سمة العربية » ^(٤) فأجاز ذلك القوسع بينما تبع الزجاج سيبويه في ذلك ^(٥) .

وقد أثر نوع المضام إليه على جعل الطرف مرفوعاً أو مجروراً على الصحة لقد وقف القراء عند قول الله تعالى « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ، يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » (الذاريات ١٢ ، ١٣) فأجاز نصب (يوم) الثانية لأنها أضيفت إلى جملة (هم على النار يُفْتَنُونَ) ، كما أجاز ذلك إذا أضيف الطرف إلى فعل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ^(٦) ، وصرح في موضع آخر بأنه يجوز نصب الطرف الذي في موضع الرفع أو الجر إذا أضيف لغير اسم في مثل « هنا

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٧٠/٣ ، وانظر الكتاب : ٢٢/١

(٢) الكتاب : ٢١٢/١ (٣) معاني القرآن للقراء : ٣٦٣/٢

(٤) معاني القرآن للأخفش ٤٤٥

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٥٤/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٩/٣

(٦) معاني القرآن للقراء : ٨٣/٣

يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴿ (المائدة ١١٩) . و ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ (الماعز ١١)
و ﴿ مِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ ﴾ (هود ٦٦) كما يجوز رفعه في موضع الرفع وجره في
موضع الجر ^(١) ونقل عن الكسائي قوله : أن العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا
اليوم إلى يفعل وتفعل ، وأفعل وتفعل ، فيقولون هذا يوم لا ينفع ذاك ، وأفعل
ذاك ، وتفعل ذاك ، فإذا قالوا : هذا يوم فعلت ، فأضافوا يوم إلى فعلت أو
إلى (إذ) آثروا النصب ^(٢) .

ولم يفرق الفراء بين الإضافة إلى المضارع أو إلى الماضي وأجاز في نصب
الاسم وجهين : أحدهما على البناء والآخر على الطرفية ^(٣) ، وقد خطأ النحاس
في قوله بالبناء ، لأن الظروف لا تُبنى عند التحليل وسببونه مع الفعل المستقبل ،
لأنه معرب ، وإنما يُبنى مع الماضي ^(٤) .

وقد فرق النحاة بين الطرف وبين المنصوب على السعة بقولهم إن الطرف
منصوب على معنى (في) بقول عبد القاهر : الفصل بين الاسم والطرف أن
الطرف ما كان منصوباً على معنى (في) . . والاسم ما عُرِيَ من معنى (في) ^(٥) ،
وقد وقف النحاس عند قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
(البقرة ١٨٥) ، فقال إن « الشهر ليس بفعل وإنما هو ظرف زمان ، والتقدير :
لمن شهد منكم المصر في الشهر » ^(٦) ، وكذلك قدر الفارسي في الحجة (في)
للفصل بين الطرف والفعل على السعة ^(٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٢٩/١ ، ٣٢٩ ، وانظر : ٢٤٦/٣

(٢) نفسه : ٢٤٤/٣ (٣) نفسه : ٢٢٥/٣ ، ٢٢٩

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٢١/٥ ، وانظر : الكتاب : ٢٣/٢

(٥) المتعصب : ٦٣٤/١ ، وانظر : المتعصب : ١.٥/٣ ، ١.٦ ، الأصول : ٢٢٥/١ ، شرح

السيرافي : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، الإيضاح المقتضى : ٨٤/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٧/١ (٧) الحجة : ١٤/١ ، ١٥

٤ - المفعول له :

قدر الزجاج اللام لمعنى المفعول له ، فمن ذلك قوله عند قول الله تعالى :
 ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ .. بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (البقرة ٢١٣) : « وقوله
 بغياً بينهم ، نصب بغياً على معنى مفعول له ، المعنى : لم يوقعوا الاختلاف إلا
 للبغى » (١) ، ومثل ذلك ﴿ .. وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾
 (البقرة ٢٠٧) قال : « ونصب ابتغاء مرضاة الله على معنى المفعول له ،
 المعنى : يشتريها لا ابتغاء مرضاة الله (٢) ، وقد تبعه النحاس في ذلك (٣) وجاء
 عند النحاس أيضاً مصطلح مفعول من أجله (٤) .

وقد جعل المصدر المذلول في موضع نصب مفعولاً له ، وقدّر الأخفش المضاف
 قبل المصدر المذلول في مثل ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ ﴾ (الأنعام ١٥٦) ،
 حيث قدرها : كراهية أن يقولوا (٥) .

وقدّر له الزجاج الباء محذوفة فقدر قول الله تعالى ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ
 خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ (التوبة ٨١) بقوله : « وهو منصوب لأنه مفعول له ،
 المعنى : بأن قعدوا لمخالفة رسول الله » (٦) .

وقد جعل المصدر المذلول في هذه الحالة مفعولاً له ، حيث قال في قول الله
 تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَكِي لِّأَذَانِهِمْ وَلَعَلَّ ﴾ (الأنعام ٢٥)
 « لَأَمَّا (أن يفقهوه) فمنصوب على أنه مفعول له ، والمعنى : وجعلنا على
 قلوبهم أكنة لكراهة أن يفقهوه ، فلما حذف اللام نصبت لكراهة ، ولما حذفت
 الكراهة انتقل نصبها إلى أن » (٧) ، وقد جعل النحاس المصدر المذلول في

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٦/١ ق .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٩/١ ق ، ٥١٩/٢ ، ١٤٨/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢١/٤ (٤) نفسه : ٣١٦/١ ، ٢١١/٤

(٥) معاني القرآن للأخفش : ٢٩١/٧ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥١٣/٢ ق .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٩/٢

موضع نصب وقدر (كراهة) . إلا أنه لم يصرح بمصطلح مفعول له في كثير من الآيات (١) .

ومعنى التعليل في المفعول له هو أهم خصائصه . وقد جاء هنا الشرط عند سبويه الذي قال : إنه « انتصب لأنه موقوع له » . ولأنه تفسيرا لما قبله لم كان « (٢) وكذلك قال ابن السراج إنه « إنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر » (٣) كما قدرا اللام لنصبه (٤) . وقد جاء ذلك عند عبد القاهر وابن عصفور وابن يعيش وغيرهما (٥) .

وقد عرف معربو القرآن ذلك . ويتضح ذلك في تقديرهم اللام أو الها . أو كراهة محذوفة لأن في كل ذلك معنى العلة (٦) . فقد عرف القراء ذلك حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَرَسَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٩) « نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم يرد : يجعلونهم حذرا ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفا وفركا ، فانت لا تعطيه الحوف ، وإنما تعطيه من أجل الحوف » (٧) .

ويتضح ملاحظة الزجاج لمعنى العلة في المفعول له مع حذف اللام . حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ لَمُ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام ١٥٤) ، حيث يقول : « و (تمام) منصوب منفصل له . وكذلك

(١) إعراب القرآن للتحلي : ٧٣/٢ ، ١٦٣ ، ١٠٥/٢ ، ١٧/٤

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ (٣) الأصول : ٢٤٩/١

(٤) الكتاب : ٣٦٩/١ ، والأصول : ٢٤٩/١

(٥) المقصد : ٦٦٦/١ ، القرب : ١٦١/١ ق . شرح ابن يعيش : ٥٧/٢ - ٥٤

(٦) تأتي الها . بمعنى السببية ، ولهذا قرأ العكبري ﴿ بِمَا قُتِلَتْ ﴾ (البقرة ٩٥) بسبب ما قُتِلَتْ . ثم قال : إنه مفعول به ، وقرب معناه من معنى المفعول له (التبيان في إعراب القرآن : ٩٨/١) .

(٧) معاني القرآن للقراء : ١٧/١

(وتفصيلاً لكل شيء) ، المعنى : آتيناك لهذه العلة ، أى : للتمام والتفصيل (١) .

وبهذا يتبين أن معنى القرآن عرفوا للمفعول له معنى راعوه فى إعرابهم
لآيات الكتاب العزيز .

د - المفعول معه :

يُبنى باب المفعول معه على معنى الراو التى تسبق ما ساء النحاة منذ
سبويه مفعولاً معه ويأتى نصب المفعول من سبّقه بفعلٍ تتوسط بينه وبين المفعول
معه (واو) تحركت عن معنى العطف إلى معنى المعية . فهى واو بمعنى (مع)
لا تفيد العطف لأنها لا تُشريك المفعول معه مع ما قبله فى الحكم إلا أنها تُوصِل
عمل الفعل إلى المفعول معه المنصوب ، هذا ما نفهمه من سبويه ومن تبعه من
النحاة بصرف النظر عن خلافتهم فى عامل النصب فى المفعول معه (٢) .

وقد جعل سبويه الراو بمعنى (مع) ، كما جعلها بمعنى الباء فى مثل : استوى
الماء والخشب ، أى بالخشب (٣) ، وبعد الألف من بين معنى القرآن فى
جعلها بمعنى الباء (٤) ، بينما يجعلها القراء بمعنى (إلى) حيث قال : « فإذا
قلت : قد تُركت ورأيتك ، وخليت ورأيتك نصبت الرأى ، لأن المعنى : لو تركت
إلى رأيتك ، فنصب الثانى لحسن هذا المعنى فيه » (٥) .

وجعلها الزجاج بمعنى (مع) متابعاً لسبويه فى ذلك حيث أجاز فى قراءة
﴿ يَا جِبَالُ أَرِئِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ (سبا : ١٠) ينصب (الطير) أن تكون منصوبة

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٢٧/٢ ق .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٧/١ وما بعده ، الأصول : ٢٠٩/١ ، اللع : ١٤٢ ، الإتصاف :
٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، شرح المفصل لابن عيش : ٤٩/٢

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ (٤) معانى القرآن للأخفش : ٢٣٦/٢

(٥) معانى القرآن للقراء : ١٧٢/٣

على المفعول معه فقال : « ويجوز أن يكون (والظير) نُصبَ على معنى (مع) كما تقول : قمتُ وزيداً ، أي قمت مع زيدٍ ، فالمعنى : أوى معه ومع الظير » (١) . وقدرها النحاس كذلك بمعنى (مع) (٢) .

ويكون ذلك النصب بعد الواو إذا لم تصلح للعطف فإذا صلت للعطف جاز الوجهان عند الفراء وهو ما يُفهم من قول سيويه « ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في صنعتَ ، أنك لو قلت : أقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول : أنتَ ، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضر . فإذا قلت : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُركتَ هي ، فأنت بالخيار إن شئتَ صلت عليه الأول ، وإن شئتَ حملته على المعنى الأول » (٣) ويتضح من النص أن سيويه يفرق بين معنيين أحدهما معنى العطف على الفاعلية وفيه إشراك للمعطوف في معنى الفعل ، أما الآخر فمعنى المعية لا يشترك فيه ما بعد الواو مع ما قبلها في معنى الفعل (٤) .

أما الفراء فيفهم من كلامه أنه إذا صلح العطف أثروا الرفع فإن لم يصلح وجب النصب وهو ما يُفهم من قوله : « فإذا قالت العرب : لو تُركتَ أنتَ ورأيك ؟ رفعوا بقية (أنت) إذ ظهرت غير متصلة بالفعل . وكذلك يقولون : لو ترك عبد الله والأسد لأكله ، فإن كنوا عن عبد الله فقالوا لو تُركَ والأسدُ أكله نصبوا لأن الاسم لم يظهر ، فإن قالوا : لو تُركَ والأسدُ ، أثروا الرفع في الأسد » (٥) .

ويتفق الفراء في ذلك مع سيويه وهما وإن أشارا إلى المانع اللفظي للعطف ، حيث لا يجوز العطف على الضمير المستتر إلا بتوكيده ، إلا أن المانع معنوي في المقام الأول ، حيث إن الضمير في (أقعد) في مثال سيويه وقعت منه الفاعلية لذا فهو مرفوع ، لكن ما بعد الواو وقعت معه الحديثة فهو مفعول معه

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٤ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٤/٣

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ (٤) انظر : العلامة بين الإمارة والإعراب والمعى ٢٦

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٧٧/٣

حيث يجب فيه النصب ، وهنا راجع إلى معنى الواو ، فما بعدها لم يشترك في أحداث الحدث حتى يكون مرفوعاً (١) .

وإذا كان معنى الرقع هو إشراك ما بعد الواو (العاطفة) في حكم ما قبلها فإن معنى النصب في المفعول معه مخالفته لما قبله في الحكم أو خروجه عن تلك الشركة ، ومن هنا كان قول الكوكبيين إن المفعول معه منصوب على الخلاف (٢) تفسيراً للمعنى كما كان تفسيراً للعامل .

٦ - التمييز والمعنى :

تعددت المصطلحات الدالة على التمييز عند النحاة ومعربى القرآن ، فقد سُمي أيضاً التفسير (٣) ، والبيان (٤) ، والبيان (٥) ، وارتبطت هذه المصطلحات بمعنى التمييز ، كما ارتبط التمييز عند النحاة بالإبهام الذي « يدل عندهم على أن الجملة تامة من ناحية التركيب النحوي ولكنها غامضة من ناحية المعنى » (٦) ، والتمييز يأتي ليزيل ذلك الغموض المعنوي حيث يميز نوعاً من الأنواع المبهمة في الجملة ، يقول سيبويه « إذا قلت (لى مثله) فقد أبهمت كما أنك إذا قلت (لى عشرون) فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت (درهماً) فقد اختصت نوعاً وبه يعرف من أى نوع ذلك العدد ، فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع ، على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قال : (عبداً) فقد بين من أى أنواع المثل (٧) .

(١) انظر : العلامة بين الإعرابية والمعنى : ٢٥

(٢) الإتصال : ٧٢/١ ، وقد نُسيب ذلك إلى الأخفش أيضاً انظر : الارشاد : ٦/٣/١

(٣) معاني القرآن للقراء : ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٠٨ ، ١٩٨/٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٧٣/١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٤ ، ٢٥/٢ ، ٢٦ ، ٧.٧ ، ٢٧/٤ ، ٩٩ ، ٩٠ ، ٥٦/٥

(٥) المنتصب : ٣٢/٣ (٦) العربية والفصوص : ١٧٨

(٧) الكتاب : ١٧٢/٧ وانظر السابق : ١٢٨ ، ١٢٩ ، وانظر أيضاً المنتصب : ٣٢/٣ ، الأصول : ٣.٧/١

كما قال ابن جني إن « معنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض » (١) ويتضح ذلك عن ابن يعيش أشد الوضوح حيث يقول : « اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً محتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً » (٢) .

ويكون الإبهام في المفرد والجملة ، فمن أمثلة المفرد (عندي رطل) حيث يقع الغموض بسبب كلمة (رطل) لأنه يحتمل كثيراً من الموزونات فإذا قلت عندي رطل عملاً زال الإبهام وظهر المعنى . ومن أمثلة الجملة (طاب زيد) ويأتي الغموض من إسناد الطيبة إلى زيد المقصود إسنادها إلى شيء يتصل به محتمل أن يكون لسانه أو قلبه أو نفسه أو غير ذلك ، فإذا قلنا : طاب زيد نفساً رفح الإبهام عن الجملة (٣) .

وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقترناً بمن (٤) ، كما أنه يجب فضلة بعد تمام الكلام (٥) ، وقد جاءت شروطه عند معمر القرآن ، فهو فضلة ، نكرة ، ملصق عند الفراء ، الذي عبر عن الفضلة بالخروج من المعنى حيث يقول : « نُزِلَا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ » (آل عمران ١٩٨) و (ثواباً) خارجاً من المعنى : لهم ذلك نزلاً وثواباً مفسراً (٦) وقد أجمل شروطه وجعل هذا الخروج علة النصب حيث يقول في قول الله تعالى « فَمَنْ يَمْلِكُ مِنْ أَجْدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » (آل عمران ٩١) « نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندي عشرون درهماً وذلك خبرها كخبأ ، ومثله قوله « أَوْ عَدَلَّ ذَلِكَ صِيَامًا » (المائدة ٩٥) .

(١) اللع : ١٤٧ (٢) شرح الفصل لابن يعيش : ٧ / ٢

(٣) أنظر العربية والغموض : ١٢٩ ، شرح الفصل لابن يعيش : ٧ / ٢ - ٧١

(٤) شرح ابن يعيش : ٧ / ٢ (٥) نفسه : ٧١ / ٢

(٦) معاني القرآن للفراء : ٢٥١ / ١ ، وأنظر : ٢٦٩ / ١

والنما يُنصبُ على خروجه من المقنار الذي تراه قد ذكر قبله ، مثل : ملء الأرض
أو عدل ذلك فالعدل مقنار معروف ، وملء الأرض مقنار معروف ، فانصب ما
أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر ، كقولك : عندي قدر نفيز دقيقاً ،
وقدر حملة تبنياً ، وقدر وطلين عملاً ، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعده
مفسراً ، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقنار من أي
شيء هو ، كما أنك إذا قلت : عندي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم
خبره وجُهل جنسه وبقي تفسيره ، فصار هذا مفسراً عنه ، فلذلك نُصب « (١) » .

وشرط التنكير لهذه عند النحاة القدماء والمتأخرين (٢) . فإذا تخلف هذا
الشرط فإن النحاة يختلفون في إعراب المنصوب المعرفة ، ومن أمثلة ذلك
اختلافهم حول إعراب (نفسه) في قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ يُرَغِّبْ عَنْ قَلْبِهِ إِهْرَاقَهُمْ
إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (البقرة : ١٧٣) ، فالقراء يعربها تمييزاً مؤولاً المعرفة
بالنكرة ويُفسر معنى التمييز فيها ، حيث يقول : « هي من المعرفة كالنكرة لأنه
مفسر ، والمفسر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك : جئت به ذرعاً ، وقوله : ﴿ لَئِنْ
طِئْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ (النساء : ٤) فالفعل للرفع ، لأنك تقول : ضاق
أرعى به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت : ضقت ، جاء الرفع مفسراً ،
لأن الضيق فيه ، كما تقول : هو أوسعكم داراً ، دخلت الدار لعدلي على أن
السعة فيها لا في الرجل وكذلك قولهم : قد وجئت بطنك ، ووجئت رأيتك - أو
وَجِئْتُ ، إنما الفعل للأمر ، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد
بذكره على التفسير « (٣) » ، وعلى هذا فهي تمييزٌ مَحْوَلٌ عن الفاعل ، وهما
أوضحه القراء عند قول الله تعالى ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾

(١) معاني القرآن للقراء : ٢٢٦/١

(٢) انظر الكتاب : ١١٢/٧ ، الجمل : ٢٤٢ ، اللع : ١٤٧ ، شرح المفصل لابن عيسى :

٧٠/٢ ، التسهيل : ١١٥

(٣) معاني القرآن للقراء : ٧٩/١

(القصص ٥٨) حيث قال إن المعنى : أظهرتها معيشتها وذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها في الأصل فتحرك إلى ما أضيفت إليه فخرج المنصوب ليفسر معنى الفعل في الجملة (١) .

وقد عرض الزجاج أقوال سابقيه في الآية ثم قال : إن « معنى التمييز لا يحتمل التعريف لأن التمييز إما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال فإذا عرّف صار مقصوداً قصده » (٢) فأوضح بذلك العلة من اشتراطهم التنكير ، فالتمييز لا يميز إلا الجنس فإذا ميز الواحد لم يكن تمييزاً ، وهذا معنى قول النحاس أيضاً : « فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها » (٣) ، وقوله في موضع آخر : « نصب المعارف على التفسير محال عند البصريين لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحداً نكرة يدل على الجنس » (٤) . وهو ما يتفق وقول المبرد : « لم يجوز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة لأنه إذا كان معروفاً كان مختصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه » (٥) .

وقد فسر الفراء التمييز (التفسير) بما يصلح فيه تقدير (من) حيث قال في « أَوْ هَذَا ذَلِكَ صِيَاماً » (المائدة ٩٥) : « ونصبك صياماً على التفسير ، كما تقول : عندي رطلان حسلاً ، وملء بيت قنأ ، وهو ما يفسر للمبتدئ أن ينظر إلى (من) فإذا حسنت فيه ثم أثبتت نصب ، ألا ترى أنك تقول : عليه هذا ذلك من الصيام » (٦) ، وجعل الزجاج ذلك تقديراً للمعنى حيث قال : « وقوله (صياماً) : منصوب على التمييز . المعنى : أو مثل ذلك من الصيام » (٧) ، وكذلك قدرها في تفسير معنى تمييز العدد لأنها تخلص جنساً من جنس ، حيث

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٠/١

(١) نفسه : ٢/٢٠٨

(٤) نفسه : ٣/٢٤٠

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢٦٢

(٦) معاني القرآن للقرطبي : ١/٣٢٢

(٥) المنتظم : ٣/٣٧

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢٧٩ ق .

يقول : « ومعنى قول الناس (عندى عشرون درهماً) معناه : عندى عشرون من الدراهم ، فحذف لفظ الجمع - و (مِنْ) هذه التى خلص بها جنس من جنس ، وغير الواحد عن معنى الجمع ، فهذا جملة ما انتصب من العدد على التمييز ^(١) ، وكذلك قال النحاس : إن « سبيل التمييز أن يكون فيه معنى (مِنْ) » ^(٢) ، ولقد رها ابن خالويه أيضاً فى قول الله تعالى : ﴿ قَمَنَ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة ٧) حيث قال : « (خيراً) نصب على التمييز والتقدير : مِثْقَالَ ذَرَّةٍ من خير » ^(٣) ، وقال ابن جنى « ولا يد فى جميع التمييز من معنى (مِنْ) » ^(٤) .

ومما سبق يتبين أن معنى القرآن قد عرفوا علاقة التمييز بالمعنى ، حيث ظهرت هذه العلاقة فى تعدد مصطلحاته المرتبطة بالمعنى ، وفى كونه مبهماً للإبهام فى المفرد أو الجملة وفى شروطه من تنكير أو تقدير (مِنْ) أو تجهيزه للجنس وليس المفرد . وهم فى ذلك يتفقون مع النحاة ، إلا أنهم يفصلون فى بيان هذه الشروط ويختلفون حول إعراب بعض الآيات التى تضمنت تجهيزاً مخالفاً لشروط من الشروط ويتبع هذا الاختلاف الإعرابى اختلاف تفسيرى حول المعنى المقصود من التركيب .

٧ - الحال :

عرف النحاة الحال بأنها وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول ^(٥) ، ومعنى : جاء عبد الله راكباً : جاء عبد الله فى هذه الحال ^(٦) ، لقد اشترطوا أن يكون

(١) نفسه : ١١٢/١ ، ١١٣ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٧/٣

(٣) إعراب ثلاثين سورة : ١٥٤

(٤) اللمع : ١٤٨ ، وانظر أيضاً : المتعدد : ٧٢٧/٢ ، النحر والدلالة : ١٢٧

(٥) انظر : الأصول : ٢١٣/١ ، الكافية : ١٢ ، شرح الكافية : ١٩٨/١ ، الإيضاح شرح

المفصل : ٣٢٦/١ ، شرح ابن يعيش : ٥٥/٢ ، أسرار النحر : ١٢٧ ، شرح التصريح : ٣٦٥/١

(٦) شرح ابن يعيش : ٥٥/٢ ، الأصول : ٢١٣/١

الحال . (مذكوراً لبيان الهيئة) . وبعبارة أخرى أن يكون (مفهوماً في حال كذا) وهو شرط دلالي يميزه عن التعت ، الذي لا يفيد ذلك بلفظه بل باللزم ، كما يميزه عن التمييز الذي يأتي لبيان الجنس لا لبيان الهيئة (١) .

وقد قدر معربو القرآن معنى الحال كما قدره النحاة ، ومن أمثلته عند معربي القرآن : قول الله تعالى : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ ﴾ (غافر ١٨) قال الأخفش : انتصاب (كاطمين) على الحال ، كأنه أراد : القلوب لدى الحناجر في هذه الحال (٢) ومثل ذلك ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ (المائدة ٤) قال الزجاج : « أي في هذه الحال » (٣) ، ولندرها النحاس في آيات عدة (٤) ومثل ذلك عند ابن خالويه (مخلصين) في قول الله تعالى ﴿ وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾ (البينة ٥) قال : « مخلصين » نصب على الحال أي : اعبدوا الله في حال إخلاص النية (٥) .

والحال : منتصب لشبهه بالمفعول ، لأنه جنس به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول (٦) ومعنى مجيئه بعد تمام الكلام أو بعد استغناء الفاعل بفعله لجده عند القراء في إعراب (غير) في قول الله تعالى ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ﴾ (المائدة ٣) وقد هجر عنه بالحروج ، حيث يقول : « نصبت (غير) لأنها حال لـ (من) ، وهي خارجة من الاسم الذي في (اضطر) » (٧) ، وجاء ذلك عند الأخفش أيضاً في

(١) انظر : النحو والدلالة : ١٢٨ . شرح الكافية للرضي : ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٤٩١/٢ ، وانظر : ٢٤٣/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٦٣/٢ في . وانظر أيضاً : ١٩٤/١ ، ٣٤٢ ، ٢٢١/٢ .
٤٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢٠ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/٢ ، ٣٧ ، ٣٢٢/٣ .

(٥) إعراب ثلاثين سورة ١٤٦ (٦) الأصول : ٢١٣/١ .

(٧) معاني القرآن للقراء : ٣٠١/١ .

« إِنَّهَا لِأَحَدِي الْكَبِيرِ تَقْدِيرًا لِلْبَشَرِ » (المذثر ٣٦) حيث قال : « فانتصب (نذير) لأنه خبر للمعرفة ، وقد حسن عليه السكوت قصار حالاً ، وهي النذير ، كما تقول : إنه لعبدُ الله قائماً » (١) ، وعلى ذلك يقول النحاس في « إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ » (المائدة ٢٤) إن (قاعدون) « خيرٌ إن ، ويجوز في غير القرآن قاعدين على الحال ، لأن الكلام قد تم » (٢) فأجاز أن تأتي (قاعدين) ، نصباً على الحال بعد تمام الكلام .

كذلك يظهر اعتبار النحاة للمعنى في شروط الحال ، فمنها شرط التنكير ، حيث اشترط البصريون أن تكون الحال نكرة (٣) ، فإن جاءت معرفة أولوها على زيادة الألف واللام ، كما في : صررت بهم الجماء الفقير وغيرها (٤) ، و « مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى » (٥) ، بينما يميز البغداديون ويونس أن يكون الحال معرفة مطلقاً بلا تأويل (٦) .

وشروط صاحب الحال أن يكون معرفة ، قال ابن السراج « وقبح أن تكون الحال من نكرة ، لأنه كالخبر عن النكرة ، والأخبار عن النكرات لا فائدة فيها ... لمعنى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال ، كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قرنتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : جالس رجل من بني قهم راكباً . وما أشبه ذلك » (٧) ، ويُفهم من كلام ابن السراج في شرط

(١) معاني القرآن للأخفش : ١٦٦/٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٥/٢

(٣) الكتاب : ٣٦٠/١ ، ٣٧٢ ، وما بعدها ، ١١٣/٢ ، ١١٤ ، الأصول : ٢١٤/١ ، شرح

ابن عيش : ٩٢/٢ ، ٩٣ ، شرح الكافية : ٢٠١/١

(٤) انظر ، الكتاب : ٣٧٥/١ ، جمع التوامع : ١٨/٤ ، ١٩

(٥) شرح ابن عطيّل : ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩

(٦) تيسره : ٢٥٠/٢ ، وانظر : جمع التوامع : ١٨/٤

(٧) الأصول : ٢١٤/١

التعريف لصاحب الحال التفكير لها أن الحال وصاحبها ليس إلا الخبر والمبتدأ محوّلًا إلى الجملة الفعلية ، وكما يشترط أن يكون المبتدأ معرفة لأنه مُخْبَرٌ عنه فكذلك صاحب الحال ، فإذا وصف فإنه يقترب من المعرفة ويجوز أن يُخْبَر عنه ، وكذلك فإن الحال خبر وزيادة في الفائدة والخبر ، لذا يشترط أن تكون نكرة لأنه يُخْبَرُ بخبر المعروف .

فإذا انتقلنا إلى معنى القرآن وجدنا الشرطين معا قد جاءا عند الفراء عند قول الله تعالى ﴿ يَبَشِّرُهُ بِبَشْرٍ مُّصَدِّقٍ ﴾ (آل عمران ٣٩) حيث قال : « نصبت (مصدقاً) لأنه نكرة ، ويعني معرفة » (١) وقال النحاس إن « الحال من النكرة ليس بجيد » (٢) .

واشترط النحاة أن تكون الحال مشتقة (٣) ، وحدّثوا أسماء جامدة نصبت على الحال (٤) ومن ذلك أيضاً الحال الموطئة ، وهي الجامدة الموصوفة من مثل : ﴿ فَتَنَزَّلُ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (مريم ١٧) (٥) . وجعل ابن هشام وابن عقيل والسيوطي هنا الشرط غالباً لا ملزماً (٦) .

وقد أجاز الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ، ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران ٣٣) . (٣٤) نصب (ذرية) على القطع (أي الحال) (٧) وهي جامدة ، كما أجاز الأخفش أيضاً نصبها على الحال (٨) ، وكذلك أجاز الزجاج نصبها على الحال ، وقال « إن المعنى : واصطفاهم في حال كون بعضهم من بعض » (٩) ، فقدر

(١) معاني القرآن للفراء : ٢١٢/١ (٢) إعراب القرآن : ١٩٢/٤

(٣) التوطئة ص ٢٨٥ ، شرح الكفاية للرضي : ٢٠٧/١

(٤) شرح ابن جني : ٦١/٢ (٥) المغني ص ٤٦٥ ، معجم الهوامع : ٢٩/٤

(٦) المغني ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، شرح ابن عقيل : ٢٤٦/٢ ، معجم الهوامع : ٨/٤

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢٠٧/١

(٨) معاني القرآن للأخفش : ٢٠٠/١ (٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٠٢/١ ق

المعنى لتوضيح الإعراب وقد جعل سيبويه (جميعاً) في قولنا : مررت بهم جميعاً حالاً^(١) . ووقف الزجاج عند كلمة (جميعاً) فأعربها حالاً ، في آيات عدة . وهي وإن لم تكن مشتقة فقد أولها بالمشق ، وجعل معناها (مجتمعين)^(٢) . وكذلك قال في : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ » (سبأ ٢٨) : « إن المعنى : أَرْسَلْنَاكَ جَامِعاً لِلنَّاسِ »^(٣) . وعلى ذلك قال النحاس إنها : « نصب على الحال »^(٤) . وقد جعل المبرد ذلك موضوعاً في موضع الحال لوقوعه معه في المعنى^(٥) . ومثل ذلك : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً » (الأنبياء ٩٢) أي هذه أمتكم في حال اجتماعها على الحق . فإذا اختلفت فليس من خالف الحق داخل فيها . فعلى ذلك قدر الزجاج معنى الحال . كما أعربها النحاس بعده^(٦) .

ومثل ذلك نصب « ثَانِي الثَّيْنِ » (التوبة ٤) على الحال فقد جعل الزجاج المعنى : نُصْرَةٌ منفرداً . وتبعه في ذلك النحاس^(٧) . وقد كثرت تأويل الجامد بمعنى المشتق عند النحاس^(٨) . ومن أمثلة ذلك تقدير (سُدًى) بمعنى : مهجلاً في قول الله تعالى : « أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى » (القيامة ٣٦)^(٩) . ومثل ذلك تقدير الفارسي (أربعين) في « فَنَقَمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » (الأعراف ١٤٢) قال : « كلولك : تم القول عشرين رجلاً . والمعنى تم القوم معدودين هذا العدد . وتم الميقات معدوداً هنا العدد »^(١٠) .

(١) الكتاب : ٣٧٦/١

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٦٠/١ ، ٢٢٣ ، ٣٧١/٢ . ومن أمثلة ذلك : (أَنْ تُقَرَّبَ إِلَيْهِ جَمِيعاً) (البقرة ١٦٥) و (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً) (آل عمران ١٠٣) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٧/٣

(٥) المختضب : ٢٣٨/٣

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٠٤/٣ . إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/٣

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩٧/٢ ق . إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/٢

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٢ ، ٤٧/٣ ، ٦١ ، ٧٣٨

(٩) (١٠) الحجة : ٥٤/٢

(٩) نظم : ٩٢/٥

وقدر النحاس جملة الحال الاسمية بمعنى المشتق من مثل : « وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ »
 (البقرة . ٥ وغيرها) أى : ناظرين ^(١) . وكذلك قدر الفراء الجملة الفعلية
 حيث جعل تقدير : « كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » (الجمعة ٥) كمثلاً الخمار
 حاملاً أسفاراً ^(٢) ، كما جعل الأخفش (يسومونكم) فى قول الله تعالى :
 « وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ قِرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سَوَاءَ الْعَذَابِ » (البقرة ٤٩) فى
 موضع نصب على الحال ، وقهرها (ساتميين) ^(٣) . وقال ابن خالويه فى قول
 الله تعالى : « وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ » (النصر ٢) : « يدخلون حال ، ومعناه :
 رأيت الناس داخلين » ^(٤) .

كما قدر الزجاج الجار والمجرور فى موضع الحال بمعنى المشتق من مثل قول
 الله تعالى : « الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ » (آل عمران
 ١٩١) . حيث قال : « ومعناه : مضطجعين ، وصلح فى اللغة أن يعطف
 (يعلى) على (قياماً وقعوداً) لأن معناه يَنبِئُ عن حال من أحوال تصرف
 الإنسان ، تقول : أنا أسهر إلى زيد ماشياً وعلى الخيل ، المعنى : ماشياً وراكباً
 لهؤلاء المستدلون على حقيقة توحيد الله يذكرون الله على سائر هذه
 الأحوال » ^(٥) . فالجار والمجرور قد وقع هذا الموضع من العطف لأنه فى معنى
 حال من أحوال الإنسان كالقيام والقعود قبله ، ومعناه كما قدره الزجاج
 (مضطجعين) .

وإذا بدا أن شرط الاشتقاق شرط لفظى فإن النحاة يتأويلهم غير المشتق إنما
 لجئوا فيها سبق إلى المعنى ، فى حين نجد الرضى الاسترهاباذى بعد ذلك يقول
 رافضاً التأويل : إنه لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهبة ،

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/١ (٢) معانى القرآن للراى : ١٥٥/٣

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٩٢/١ . وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٣/١

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٢١٩

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٦/١ ، وقد تبعه فى ذلك النحاس . إعراب القرآن : ٤٢/١

وكل ما قام بهذه الفاتدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله
بالمشتق (١) .

وتتعلق الحال بالزمن فهي لا تكون إلا لزمن الحال فلا تكون للمستقبل أو
الماضي ، ومن هنا فإن الفعل الواقع في موضع الحال ما كان للحاضر من الزمان ،
فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح
حينئذ أن يكون حالاً ، فلابد أن يكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة (٢) .

وقد قدر الفراء (قد) مع الماضي في موقع الحال وقال : « إن الحال لا
تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها » (٣) إلا مع النفي (٤) وكذلك قال
الزجاج في : « أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » (النساء . ٩) « قال النحويون
إن (حصرت صدورهم) معناه : أو جاؤكم قد حصرت صدورهم ، لأن حصرت
لا يكون إلا بقد » (٥) . وقال في موضع آخر : « ولا يجوز في الكلام أن
تقول : مررت بزيد قام ، لأن زيد معرفة لا يتصل به قام ولا يوصل به ولا يكون
حالاً ، لأن الماضي لا يكون حالاً أنت فيها » (٦) .

وكذلك لا يصلح لمعنى الاستقبال أن يقع حالاً إلا بالتوقع أو التصور ، وقد
وقف الزجاج في قول الله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ ... وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ
مُخْتَلَفًا أَمْثَلُهُ » (الأنعام ١٤١) عند اختلاف زمن الفعل (أنشأ) - الماضي -
وزمن الحال (مختلفاً) - الاستقبال - ، حيث لا يصح وقوع الحال مستقبلاً ،
فأجاز أن يكون المعنى : أنشأها مقدراً ذلك فيها ، مع اعتبار زمن
الاستقبال (٧) ، كما أجاز سيبويه : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ،

(١) شرح الكافية للرخي : ٢٠٧/١

(٢) الأصول : ٢١٦/١ ، شرح الفصل لابن عيسى : ٩٦/٢ ، شرح الكافية : ٢١٢/١ ، ٢١٣

(٤) نفسه : ٢٨٢/١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٤/١

(٦) نفسه : ٤٦٨/١

(٥) معاني القرآن وأعرابه : ٩٥/٢

(٧) معاني القرآن وأعرابه للزجاج : ٣٢٦/٢ ، إعراب القرآن للتحلي : ١٠١/٢

فنصب صائلاً على الحال ، والمعنى مقلداً الصيد ^(١) ، وقد أشار ابن جني إلى مثل ذلك أيضاً ^(٢) .

ويعمل في الحال الفعل كما يعمل فيها معنى الفعل ^(٣) ، وعلى ذلك فقد قدر الزجاج معنى الفعل مع اسم الإشارة في قول الله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤) فقال : ﴿ (آية) انتصب على الحال ، أي : انظروا إلى هذه الناقة آية أي علامة ^(٤) وكذلك قال الفارسي في : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا ﴾ (آل عمران ٣) : ﴿ إن (مصدقاً) حال من الضمير الذي في قوله (بالحق) والفاعل فيه المعنى ^(٥) ، فجعل معنى الاستقرار في الجار والمجرود هو العامل ^(٦) .

ونستطيع مما سبق أن نستنتج أن معنى القرآن قد رصدوا العلاقة المعنوية بين الحال والمعنى في ماهية الحال وشروطها . وشروط صاحبها كما عرفوا علاقتها بالزمن ، وجواز عمل المعنى فيها .

٨ - الاستثناء :

ترتبط العلامة بالمعنى في الاستثناء أشد ارتباطاً ، وللمستثنى (إلا) ثلاث حالات في إعرابه ، أولها النصب على الاستثناء ، والثانية البدل من المستثنى منه ، والثالثة إعراب ما بعد (إلا) حسب موقعه الإعرابي .

وما يتحكم في تلك العلامات إنما هو معنى المخالفة أو الخروج أي خروج المستثنى من حكم المستثنى منه ، وهذه الفكرة هي أساس النصب في المستثنى

(١) الكتاب : ٥٢/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٠١/٢ ، ٣٢٢/٢ ، ٣٢٣

(٢) المحاسب : ٣٧/٢ (٣) المقصد : ٦٧٢/١ ، ٦٧٣

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٦/٢ (٥) المجبة : ١٢٧/٢

(٦) انظر : المقصد : ٦٧٣/١

عند سيبويه (١) ، الذي يقول : « هنا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخْرَجٌ عما أدخلت فيه غيره » (٢) .

ولجئ هنا واحداً عند معرى القرآن ، فمعنى الخروج هنا لجئ ماثلاً عند أبي عبيدة في قول الله تعالى : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ (هود ٨١) حيث يقول : « إنها منصوبة ، لأنها في موضع مستثنى واحد من جميع فيخرجونه منهم ، يقال مررت بقومك إلا زيداً » (٣) . وقال الأخفش بخروج المستثنى من أول الكلام في الاستثناء التام المتصل من مثل قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ (النساء ٩٧ ، ٩٨) ، حيث قال : « لأنه استثناءهم منهم ، كما تقول : أولئك أصحابك إلا زيداً و : كلهم أصحابك إلا زيداً ، وهو خارج من أول الكلام » (٤) . ووقف كثيراً عند الاستثناء المنقطع فجعل نصبه على خروج الكلام من الأول ، وعلى أن (إلا) فيه بمعنى (لكن) في مثل : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَحْكُمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ (البقرة ٧٨) ، بل إنه يسميه الاستثناء الخارج (٥) . ويتبعه في ذلك النحاس (٦) ، وكذلك أشار الزجاج إلى أن المستثنى لا يدخل في حكم المستثنى منه حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة ٤) : « أي : ليسوا داخلين في البراءة ما لم ينقضوا العهد » (٧) ، كما لاحظ في الاستثناء المنقطع أيضاً أن : « ما بعد الاستثناء ليس من الأول » (٨) .

(١) العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١٢ ، وما بعدها .

(٢) الكتاب : ٢٣ / ٢ (٣) مجاز القرآن : ٢٩٥ / ١

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢٤٥ / ١ ، وانظر : ٢٨٠ / ٢ ، ٤٤٢ .

(٥) نفسه : ١١٥ / ١ - ١١٧ ، وانظر : ١٧٧ / ١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٨ / ٢ ، ٤٦٩ ، ٤٩٩ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨ / ٢ (٧) معاني القرآن وأعرابه : ٤٧٥ / ٢

(٨) نفسه : ٤٦٨ / ١

كذلك يرتبط النصب بوجود المستثنى منه ، أو بتعبير آخر بجىء المستثنى بعد تمام الكلام وهو ما يعنى أن المستثنى فضلة كغيره من المنصوبات ، قال أبو عبيدة فى قول الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ (هود ١١٦) : « منصوب لأنه استثناء من هؤلاء القرون وهم من أنجينا »^(١) ، والنصب إذا تم الكلام على أصل الاستثناء^(٢) . أما إذا لم يذكر المستثنى منه فلا يجوز النصب لأن الكلام لم يتم^(٣) .

والمستثنى منه إذا كان بلفظ الواحد فإنه يكون فى معنى الجمع لأن المستثنى فرد من أفرادهِ ومن هنا صح استثناء (الذين آمنوا) من (الإنسان) فى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (العصر ٢ ، ٣) ، لأن معنى الإنسان (الأناس) فهو جمع^(٤) ، ومثل ذلك : ﴿ قُلَّا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ (الجن ٢٧) ، فأحد بمعنى جماعة^(٥) .

وقد راعى النحاة العلاقة المعنوية بين المستثنى منه والمستثنى ، فإن كان المستثنى بعض المستثنى منه صح الاستثناء متصلاً ، وإن لم يكن كذلك فهو الاستثناء المنقطع^(٦) .

وقد ارتبط معنى الانقطاع بالنصب سواء أكان الاستثناء موجباً أم غير موجب ، بشرط وجود المستثنى منه ، أو بمعنى آخر تمام الكلام قبل إلا وهو ما يرتبط بمعنى الفضلة^(٧) .

وارتبط الانقطاع بالنصب عند الفراء الذى يقول فى مثل : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) : « فإذا نوبت الانقطاع نصبت ، وإذا نوبت

(١) مجاز القرآن : ٣٠٢/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢١١/١

(٣) مله : ٢٠٥/١ (٤) نفسه : ٢١٠/٢ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٤/٥

(٦) مع الهوامع : ٢٤٨/٣ ، ٢٤٩ (٧) انظر - شرح ابن عثيم : ٢١٥/٢

الاتصال رفعت ^(١) . وقال أيضاً : « فإذا استثنيت الشيء من خلاقه كان الوجه النصب » ^(٢) . وقد شرح معنى الاتصال والانتقطاع عند قول الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قُرَيْشٌ أُمَّتٌ لَفَنَعْنَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (يونس ٩٨) . فقال في قراءة أبي : « استثنى قوم يونس بالنصب على الانتقطاع عما قبله : ألا ترى أن ما بعد (إلا) في المجد يتبع ما قبلها . فتقول : ما قام أحد إلا أبوك وهل قام أحد إلا أبوك . لأن الأب من الأحد . فإذا قلت : ما فيها أحد إلا كلباً وحميراً . نصبت . لأنها منقطعة عما قبل (إلا) . إذ لم تكن من جنسه . كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء » ^(٣) . فالمتصل هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه أو مأخوذاً منه . والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه فهو منقطع من غيره .

والمنقطع نصب على لغة أهل الحجاز لكن بنى فهم يتبعون المستثنى المستثنى منه فيجوزون بذلك الرفع وهو ما قرره الفراء في قوله : « وقد يجوز الرفع فيها - أي في آية يونس السابقة - كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا ... والنصب في هذا النوع المختلف - أي المنقطع - من كلام أهل الحجاز . والإتياع من كلام فهم » ^(٤) . فالاستثناء المنقطع إذن يختلف فيه المستثنى عن المستثنى منه . كما أنه يكون بعد كلام تام ^(٥) . حيث ينقطع الكلام الثاني عن الكلام الأول .

والمعنى في المنقطع غيره في المتصل . وقد تأتي لفظة مبهمة المعنى في التركيب فيجوز على ذلك أن يُعدَّ الاستثناء منقطعاً أو متصلاً بحسب تقدير معناها ومن ذلك لفظة (فمجرى) فهي محتمل أن تكون مصدراً - وهو ما عبر عنه الفراء بـ (فِعْلَر) - ، كما محتمل أن تكون جمعاً لاسم الفاعل بمعنى

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦٧/١ ، وانظر : ٤٨/٢ ، ٤٢/٣

(٢) نفسه : ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ (٣) معاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، وانظر : ٢ / ٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، وانظر : ٢٨٧/١ ، ٢٧٨ (٥) نفسه : ٢٩٣/١

(مُتَنَاجِينَ) وعلى المعنى الأول فالاستثناء منقطع ، وعلى الثانى متصل ، وهو ما يتضح من قول الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾ (النساء ١١٤) : « (مَنْ) فى موضع خفض ونصب ، الخفض : إلا ليمن أمر بصدقة والتجوى هنا رجال ، كما قال : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾ (الإسراء ٤٧) . ومن جعل التجوى فعلاً كما قال : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ (المجادلة ٧) ، فـ (مَنْ) حيثنذ فى موضع رفع . وأما النصب فإن يجعل التجوى فعلاً (١) ، وكذلك اختار أبو عبيدة أن تكون التجوى فعلاً (مصدراً) ، فهو بذلك استثناء منقطع (٢) .

وقد فرق الفراء بين المنقطع والمتصل بعلامة شكلية هى تقدير (أن) بعد (إلا) فإن صح تقديرها كان الاستثناء منقطعاً ، والمتصل عكس ذلك (٣) ، وهو ما أخذ به أبو عبيدة كذلك وطبقه فى أكثر من موضع (٤) .

وقد عرف الفراء معنى المخالفة فى الاستثناء المنقطع ، وسماه المختلف (٥) ، وقد أشار أبو عبيدة إلى معنى مخالفة المستثنى للمستثنى منه فى الاستثناء المنقطع فى مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّثَمَ ﴾ (النجم ٣٢) حيث قال : « لم يؤذن لهم فى اللثم وليس هو من الفواحش ولا من كبائر الإثم ، يستثنى الشيء من الشيء وليس منه » (٦) .

كما عرفه الأخفش بالاستثناء الخارج من أول الكلام (٧) ، أو الاستثناء الذى

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٨٧/١ (٢) مجاز القرآن : ١٣٩/١ ، ١٤٠

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٥٨/٣

(٤) مجاز القرآن : ٨/٢ ، ٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢٨٤/١ ، ١٣٦

(٥) معانى القرآن للفراء : ٤٧٩/١

(٦) مجاز القرآن : ٢٣٧/٢ ، وانظر أيضاً : ١٣٦/١ ، ٨/٢ ، ٧٨ ، ١٠١

(٧) معانى القرآن للأخفش : ٢/١ ، ٢١٣ ، ٤٩٩/٢ ، ٤٦٩ ، ٢٧٨

ليس من أول الكلام ^(١) . وكذلك جعل الزجاج « ما بعد الاستثناء ليس من الأول » ^(٢) .

وعرف ابن خالويه تلك المخالفة . كما أشار إلى الرقع عند بني تميم حيث قال في قوله الله تعالى : ﴿ وَمَا يَلْحَظُ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ (الليل ١٩ ، ٢٠) « (ابتغاء) نصب على المصدر ، وهو استثناء من غير جنسه ، كما تقول العرب : ارتحل القوم إلا الخيام ، وما في الدار أحد إلا حماراً ، وينو تميم تقول : ما في الدار أحد إلا حماراً فيرمعون ويبدلون » ^(٣) .

ولهذا وقفوا عند قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ (البقرة ٣٤) فتساءلوا هل إبليس من الملائكة أم من غيرهم ، فإذا كان من الملائكة كان الاستثناء متصلاً ، وإن لم يكن منهم كان الاستثناء منقطعاً ، وقد جعله أبو عبيدة استثناء متصلاً حيث قال : « نصب إبليس على استثناء ليل من كثير » ^(٤) ، بينما جعله الزجاج استثناء منقطعاً ^(٥) ، لأن إبليس لم يكن من الملائكة ، وقد عرض القولين واختار هذا القول حيث قال : « قال قوم إن إبليس كان من الملائكة فاستثنى منهم في السجود ، وقال قوم من أهل اللغة : لم يكن إبليس من الملائكة والدليل على ذلك قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ تَأَنَّى مِنَ الْجِنَّةِ (الكهف ٥٠) . فقبل لهؤلاء : فكيف جاز أن يُستثنى منهم ؟ فقالوا : إن الملائكة - وإبليس - أمروا بالسجود ، قالوا ودليلنا على أنه أمر معهم قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ ، فلم يأب إلا وهو مأمور وهذا القول هو الذي نختاره ، لأن إبليس كان من الجن كما قال عز وجل ، والقول الآخر غير ممتنع ويمكن (كان من الجن) أي : كان ضالاً كما أن الجن كانوا ضالين فجعل منهم ،

(١) نوله : ٤٠٤/٢ ، ٤٧٨ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٨/١ ق

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٠/١ ، ٢٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٩١/٢ ، ٩٦ ، ٢٢/٣ .

(٤) إعراب ثلاثين سورة من ٣٠٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤٢ ، ٢١٥/٥

(٥) مجاز القرآن : ٣٨/١ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٥/٢ ق

كما قال في نصته وكان من الكافرين ، فتأويلها أنه عمل عملهم فصار بعضهم
 كما قال عز وجل : « الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » (التوبة
 ٦٧) (١١) ، والزجاج في ذلك يُحكّم السياق اللغوي فيستدعي من القرآن ما
 يؤيد القولين ويختار أحدهما إلا أنه لا يتفق جواز الآخر وذلك لأن لفظة (الجن)
 في آية الكهف قد تعنى أنه يشترك معهم في الضلال مع أنه من الملائكة .

وقد جاءت أمثلة أخرى عند النحاس يجوز فيها أن يكون الاستثناء متصلاً أو
 منقطعاً حسب تقدير الصلة المعنوية بين المستثنى والمستثنى منه (١٢) ، كما جاءت
 أمثلة عند الفارسي (١٣) .

وقد جعل سبويه (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) (١٤) كما
 جعلها الفراء والأخفش والنحاس وابن خالويه وابن جني كذلك (١٥) ، وقد فسر
 الفراء ذلك على أنه تفسير للمعنى وليس للاستعمال لأن (لكن) لا تصلح
 مكان (إلا) (١٦) .

ويجوز في الاستثناء العام غير الموجب النصب على الاستثناء أو الرفع على
 الهدل من المستثنى منه (١٧) .

وقد أجاز الفراء النصب والرفع في قوله الله تعالى : « قَالُوا لَا عَلِمَ لَنَا إِلَّا مَا
 عَلَّمْنَا » (البقرة ٢٢) ، حيث قال : « (ما) التي بعد (إلا) في موضع
 نصب لحسن السكون على قوله (لا علم لنا) ، والرفع جائز » (١٨) .

(١) نلسه : ٨٢/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٩/٢ ، ٢٧/٣ ، ١٨٣ ، ٢٤٥/٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٧

(٣) المجلة : ١٦٩/١ ، ٣٠/٧ (٤) الكتاب : ٣٢٥/٢

(٥) معاني القرآن للفراء : ٢٥٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش : ١١٥/١ - ١١٧ ، ١٧٧

٢١٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٨٠/٤ ، ٢١٥/٥ ، إعراب ثلاثين سورة ص ٧٢ ، المحصب :

٢/٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٦/٢ (٦) معاني القرآن للفراء : ٢٥٩/٣

(٧) شرح ابن عقيل : ٢١٦/٢ ، ٢١٧ (٨) معاني القرآن للفراء : ٢٢٤/١

واختار الأخصى الرفع في قول الله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾
 (النساء ٦٦) فقال : « فرفع (قليل) لأنك جعلت الفعل لهم ، وجعلتهم
 بدلاً من الأسماء المضمة في الفعل » (١) .

كما أجاز الزجاج النصب على الاستثناء والرفع على البدل وفرق بين المعنيين
 في النصب والرفع فقال في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (النمل ٦٥) : « بالرفع القراءة (٢) ، ويجوز
 النصب ، ولا أعلم أحداً قرأ به ، فلا تقرأن به . فمن رفع في قوله : إِلَّا اللَّهُ
 فعلى البدل المعنى : لا يعلم أحد الغيب إِلَّا اللَّهُ ، أي لا يعلم الغيب إِلَّا اللَّهُ ،
 ومن نصب فعلى معنى : لا يعلم أحد الغيب إِلَّا الله ، على معنى أَسْتَفْنِي الله
 عز وجل ، فإنه يعلم الغيب » (٣) ، كما أجاز ذلك النحاس (٤) .

وإذا كان البدل من مجرور فإنه يأتي مرفوعاً على المعنى ، وقد أجاز
 الكسائي الجر على اللفظ في البدل من الجار والمجرور بينما لم يجر الفراء ذلك
 إلا مع الباء . قال الفراء : « وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ (المائدة
 ٧٣) لا يكون قوله (إله واحد) إلّا رفعاً لأن المعنى : ليس إله إلا إله واحد ،
 لرددت ما بعد (إلّا) إلى المعنى ، ألا ترى أن (مِنْ) إذا حُذِفَتْ من أول
 الكلام رُفِعَتْ . وقد قال بعض الشعراء :

مَا مِنْ خَبْرٍ بَيْنَ يَدَيَّ وَصَاحَةٍ وَلَا شَعْبَةٍ إِلَّا شِبَاعٌ نَسْرَهَا

فرايت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلّا ، وأنزل (إلّا) مع المجرور
 بمنزلة غير ، وليس ذلك بشيء ، لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر :

أَهْنَى لَيْتَنِي لَسْتُ بِمَيْدٍ إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَصَدٌ

(١) معاني القرآن للأخفش : ٧٤١/١ ، ٣٥٣ ، وانظر : ٥٧/١ (٢) أي في لغة الجلالة .

(٣) معاني القرآن وأعرابه للزجاج : ١٢٧/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢١٨/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٧/٣ ، ١٣٣/٤ ، ٧٣/١

وهذا جائز ، لأن الهاء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة فيقول :
ما أنت بقاتم والقاتم نكرة ، وما أنت بأخيها ، والأخ معرفة ، ولا يجوز أن تقول :
ما قام من أخيك ، كما تقول ما قام من رجل .^(١)

وقد جعل الفراء النصب إذا كان ما قبل (إلا) لا جحد فيه ، والإتياع إذا
سبق (إلا) جحد ، ويُفهم من كلامه أن الجحد هنا أوسع من النفي فيدخل فيه
الاستفهام أو التحضيض على ما مثل به (لولا) ، و (هلا) ، والوجه في
الجحد الرفع لأنه ينفي الفعل عن المستثنى منه ويشبهه لما بعد إلا في مثل : ﴿ مَا
فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) بالرفع ، أما النصب في قراءة أبي :
(ما فعلوه إلا قليلاً) فعلى نية الاستثناء المنقطع عن أول الكلام ، وكونه ينفي
الفعل ويجعل ما بعد إلا منقطعاً عما قبلها^(٢) ، ونفس الفكرة لجدها عند
الأخفش حيث يقول في قراءة ابن مسعود (قليلاً) ، لأنك نفيت عنه وجعلته
لآخر^(٣) ، وجعل ابن خالويه الرفع في الآية هو الوجه لوجود النفي ، وخرج
النصب على أن الكلام قد تم عند (ما فعلوه) ثم قال بعد ذلك (إِلَّا قَلِيلًا
مِنْهُمْ)^(٤) .

ومعنى النفي وحده هو التحكم في النصب والرفع في قول الله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ
بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ﴾ (هود ٨١) وقد جعل
الفراء (امرأتك) منصوبة بالاستثناء ، ومرفوعة بمطفها على أحد^(٥) ، وقال
أبو عبيدة في الرفع : « كان أبو عمرو بن العلاء يجعل مجازها على مجاز قوله
لا يلتفت من أهلك إلا امرأتك فإنها تلتفت فيرفعها على هذا المجاز »^(٦)
فألح إلى اعتبار النفي في (لا يلتفت) ، أما الأخفش فإن الأمر واضح عنده
حيث يقول : « فأسر بأهلك إلا امرأتك ، نصب ، وقال بعضهم (إلا

(١) معاني القرآن للفراء : ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، والبيتان اللذان استشهد بهما مجهولا القاتل
ولم أجدهما عند أحد غيره .
(٢) نفسه : ١٦٦/١ ، ١٦٧ .
(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٣٩/٧ .
(٤) حجة ابن خالويه ص ١٠٠ .
(٥) معاني القرآن للفراء : ٧٤/٧ .
(٦) مجاز القرآن : ٢٩٥/١ .

امْرَأَتُكَ) رفع وحمله على الالتفات ، أى لا يلتفت منكم إلا امرأتك » (١) .
ومن هذا النص يتبين أن النصب للإيجاب والرفع للنفي .

كما يُحكّم الفراء أيضاً معنى التعريف والتكثير فيقول : « وإذا كان الذى قبل (إلا) نكرة مع جحد فإنك تتبع ما بعد (إلا) ما قبلها ، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أخوك » (٢) . فيقدر المستثنى منه نكرة لتعميل الرفع في قول الله تعالى : « وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » (آل عمران ١٣٥) ، حيث يقول : « يقال ما قبل إلا معرفة ، وإنما يرفع ما بعد إلا باتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومع جحد ، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أبوك ، فإن معنى قوله : « وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » ، ما يغفر الذنوب أحدٌ إلا الله ، فجعل على المعنى وهو في القرآن في غير موضع » (٣) .

فإذا جاء النفي مع غياب المستثنى منه فإن الاستثناء حينئذ ملغى ويُعرب الاسم بعد (إلا) بإعرابه الذى يستحقه لو لم تكن موجودة ، وتكون (إلا) قد دخلت لتوجب الفعل قبلها للاسم بعدها ، ويكون ذلك في كل ما كان فيه ما قبل (إلا) محتاجاً إلى ما بعده (٤) .

وقد ربط الفراء بين غياب المستثنى منه والاستثناء المنقطع فقال : « وإذا لم تر قبل (إلا) اسماً فأعمل ما قبلها فيما بعدها ، فتقول : ما قام إلا زيد ، رفعت (زيدا) لإعمالك (قام) إذ لم تجد (قام) اسماً بعدها ، وكذلك ما ضربت إلا أخاك ، وما مريت إلا بأخيك » (٥) .

(١) معاني القرآن للأخفش : ٣٥٧/٢ (٢) معاني القرآن للفراء : ١٦٧/١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٣٤/١ ، وانظر : ١٠/٢ ، ١١ ، ١٦٧/١

(٤) انظر : الكتاب : ٣١/٢ ، وتعليق السيراني بهامش الصفحة ، وانظر العلاقة بين

العلامة والمعنى في كتاب سيبويه ص ١١٦ ، وقد أخرج كثير من الباحثين في القديم والحديث هذا

النوع من الاستثناء ، انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي ص ٢٦

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٦٧/١

وقد جاءت آيات كثيرة على الاستثناء المفرغ أعرب النحاس المستثنى فيها بحسب موقعه الإعرابي (١).

وقد يختلف في المعنى المقصود من تركيب الاستثناء ، ويكون للنحاة تقديرات مختلفة للمعنى . وقد يوحى تركيب الاستثناء بمفروض في المعنى المقصود فيحاول النحاة كشف هذا المفروض ، بتقديم معانٍ مختلفة لـ (إلا) الاستثنائية ، أو لتركيب الاستثناء ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ (هود ١٠٧) فقد أورد ابن قتيبة اعتراض الطاعنين بقولهم إن استثناء المشيئة من الخلود يدل على زواله أو أنه لا معنى للاستثناء في الآية (٢).

وقد عرض الفراء وجهين لتفسير المعنى : أولهما على إلغاء الاستثناء ، فهو استثناء يستثنيه - سبحانه - ولا يفعله ، والآخر على بقاء الاستثناء و(إلا) بمعنى (الواو) أو سوى والمعنى : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض سوى ما يشاء من زيادة الخلود ، واختار هذا الوجه (٣).

أما الزجاج فيقول إن الاستثناء من يوم القيامة ، وجعل المستثنى من الخلود مدة الحشر والحساب ، كما أجاز أن يكون المعنى : إلا ما شاء الله أن يعذبهم به من أصناف العذاب ولخص المعنيين بقوله : « فيجوز - والله أعلم - إلا ما شاء ربك من مقدار حشرهم ومحاسنتهم ، ويجوز أن يكون إلا ما شاء ربك مما يزيدهم من العذاب » (٤).

وقد عرض ابن قتيبة لتركيب الاستثناء في الآية معاني ثلاثة ، أولها : أن تكون (إلا) بمعنى سوى وهو ما جاء عند الفراء ، والثاني : أن يكون

(١) راجع إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ .

(٢) تأويل مشكل ابن قتيبة ص ٢٨ (٣) معنى القرآن للفراء : ٢٨/٢

(٤) معنى القرآن وأعرابه للزجاج : ٣٧١/٢ ق

المستثنى هو مدة تعميرهم في الدنيا ، ولا استثناء من خلود الآخرة ، والثالث : أن يكون المستثنى هو مدة بقاء أهل الذنوب من المسلمين في النار (١) .

وإذا عدنا إلى أقوال الفراء وجدنا اختياره يتسق ومذهبه الاعتزالي حيث يقولون بالعدل الإلهي الذي يمتثل عندهم وتعليق الخلود بالمشيئة ، بينما نجد الزواج يُجيز الاستثناء من الخلود بالمشيئة وهو ما يعكس اختلافاً عقدياً يكمن وراء بعض التحليلات النحوية ، وكان ابن قتيبة محققاً في عرض ذلك ضمن مطاحن الطاعنين .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الصَّوْتَةَ الْأُولَى ﴾ (الدخان ٥٦) ، فقد قال الطاعنون : « كيف يستثنى موتاً كان في الدنيا من حُكْمِهِمْ فِي الْجَنَّةِ (٢) ، وقد جعل الفراء (إلا) في الآية بمعنى (سوى) أيضاً (٣) ، وتبعه في ذلك الزواج (٤) وابن قتيبة الذي جعل الدنيا والآخرة متصلة بفترة البرزخ ، حيث يتفاضل السموات في تعميرهم بأسباب الجنة في تلك الفترة وتعيش أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تأكل في الجنة » (٥) .

ومثل ذلك اختلافهم في معنى تركيب الاستثناء في قول الله تعالى : ﴿ إِنْ لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حَسْناً بَعْضَهُ سُوْءً ﴾ (النمل ١٠ ، ١١) فقد أجاز الفراء أن يكون الاستثناء من الرسل ، أو من محذوف لأن المعنى : لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم . ثم استثنى فقال : إلا من ظلم فإن هذا لا يخاف ، أو أن تكون (إلا) بمعنى الواو والمعنى : لا يخاف لدى المرسلون ولا من ظلم ثم بَدَّلَ حَسْناً ، واعترض على هذا القول لأنه مخالف لمعنى الاستثناء

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ٧٧ ، ٧٨ (٢) نفسه ص ٢٨

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٤/٣

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٧٨/٤

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٧٨ ، ٧٩

وهو إخراج الاسم الذي بعد (إِلَّا) من معنى الأسماء قبلها ، وأجاز أن تكون (إِلَّا) في الآية بمعنى (سوى) (١) .

واعترض النحاس على الاستثناء من محذوف ، كما اعترض على جعل (إِلَّا) بمعنى الواو لأن ذلك ضد البهتان وضد معنى الاستثناء ، واختار أن يكون المعنى على أن الله سبحانه لما علم أن من عصى من الرسل يسر الخيفة استثناء ، وهذه سبيل العلماء بالله أن يكونوا خائفين من معاصيه (٢) .

وقد اختلف النحاة في عامل المستثنى (٣) ، وجعل المبرد العامل (إِلَّا) نائبة عن الفعل (أعنى ، أو استثنى) (٤) ، ولجد الزجاج يُقتر معنى تركيب الاستثناء وفيه (إِلَّا) في مثل : « تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ » (البقرة ٢٤٦) « المعنى : تولوا استثنى قليلاً منهم » (٥) .

أما في الاستثناء بغير فقد حكم القراء تمام الكلام في النصب أو الرفع فنصب (غير) يكون بعد التمام على الاستثناء أو الحال (٦) ، لكنه يقول : « إن بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إِلَّا) نصبوها ، ثم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاني غيرك ، وما أتانى أحد غيرك » (٧) ، لكن النحاس يقول : « إنه لا يجوز عند البصريين نصب (غير) إذا لم يتم الكلام وذلك عندهم من أفصح اللحن » (٨) .

(١) معاني القرآن للقراء : ٢٨٧/٢ ، ٢٧٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٠/٣ .

(٣) انظر : الإتصال المسألة ٣٤ ، شرح ابن عرش : ٧٦/٢ ، ٧٧ ، شرح الكافية :

٢٢٦/١ ، ٢٢٧ ، صغ الهوامع : ٢٥٢/٣ ، ٢٥٣ .

(٤) المقطع : ٣٩٠/٤ .

(٥) معاني القرآن وأعرابه : ٣٧٢/١ ، وانظر : ١٢٨/١ .

(٦) معاني القرآن للقراء : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٧) نفسه : ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ (٨) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٤/٢ ، ١٢٥ .

وبما سبق عرضه يتبين أن معنى القرآن قد رصدوا العلاقة بين الاستثناء والمعنى ، وظهر ذلك في حالات إعرابه المختلفة وفي أنواع المستثنى ، حيث حكموا عوامل معنوية مثل الإثبات والتفى ، والتعريف والتكثير ووجود المستثنى أو تمام الكلام ، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا ، ونحكم ذلك كله - إضافة إلى السياقين اللغوي والمقامي - في المعنى المقصود بآيات القرآن التي تضمنت تركيب الاستثناء ، حيث اختلف معربو القرآن حول تفسير بعض الآيات يدفعهم في بعضها الوازع العقدي الذي يختلف باختلاف مذاهبهم العقدية .

* * *

ثالثاً : المجرورات والتوابع وغيرها

١ - الإضافة والمعنى :

الإضافة هي علم الجر ، فلا يكون الاسم مجروراً إلا بال إضافة ، وتكون بحرف الجر أو بمعناه ^(١) وتنقسم إلى إضافة محضة (أو معنوية) ، وإضافة غير محضة (أو لفظية) وهي إضافة المشتقات إلى معمولاتها ^(٢) .

وفي هذه الإضافة يحرف النحاة معنى المضاف إليه ومحل الإعرابي فقد يكون فاعلاً في المعنى في مثل : ﴿ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ (البقرة ٥٤) ^(٣) ، ومثله : ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءُ وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾ (الأحقاف ٦) ، فالمصدر مضاف إلى الفاعلين ، والمعنى : كانوا بعبادتهم إياها كافرين ^(٤) . وقد يجوز تقدير إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول وتظهر المعنى في التفسيرين ، وقد جاء ذلك عند الفارسي في قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرَّةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ (السجدة ٢٣) فعلى إضافة المصدر إلى المفعول يكون المعنى من لقاء موسى الكتاب وأضيف المصدر إلى ضمير الكتاب ، ويجوز أن يكون الضمير لموسى في (من لقائه) ويكون الفاعل محذوفاً ، والمعنى من لقاءك موسى ، في الحشر والاجتماع للبحث أو في الجنة ^(٥) .

ويرتبط المضاف والمضاف إليه في الإضافة المحضة (المعنوية) بعلاقة معنوية عرفها النحاة في تقدير حرف الجر الذي يفصل بين المتضايقين إذا نُقِصَتْ الإضافة ، فالإضافة تكون بمعنى اللام من مثل مال زيد بمعنى مال لزيد ^(٦) أو

(١) انظر : المتضبط : ١٣٦/٤ ، شرح ابن عيسى : ١١٧/٢ ، الكتاب : ١٩٩/١

(٢) انظر : الأصول : ٥/٢ ، شرح الكافية : ٢٧٣/١

(٣) إعراب القرآن للتحلي : ٢٢٦/١ (٤) الحجة للفارسي : ٤ / ٢

(٥) إعراب القرآن للتحلي : ٤٦١/٣ (٦) الحجة للفارسي : ٢٣/٢

(٧) المتضبط : ١٤٣/٤

بمعنى (مِنْ) إذا كان المضاف بعض المضاف إليه . وقد قسم ابن السراج الإضافة المحضة إلى قسمين : أحدهما : إضافة الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام مثل : غلام زيد ، والآخر : إضافة الاسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (مِنْ) مثل : هذا ثوبٌ خزٌّ وهذه جبةٌ صوفٍ (١) . وكذلك تكون الإضافة إلى الطرف بمعنى (لى) عند بعض النحاة من مثل : « أَلَدُ الْخِصَامِ » (البقرة ٢٠٤) . « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » (سبأ ٣٣) (٢) .

فالرابط بين المضاف والمضاف إليه عند النحاة إنما هو معنى ذلك الحرف المقدر سواء أكان اللام أم (مِنْ) أم (لى) . وتتم الإضافة إذا كان بين المضاف والمضاف إليه أدنى ملاءمة (٣) . ومن هنا صحَّت إضافة الليل إلى السماء لى قوله تعالى : « أَغْطِشْ لَيْلَهَا وَأُخْرِجْ ضُحَاهَا » (النازعات ٢٩) . وإن كانت عند النحاس إضافة مجازية لأن معنى الليل ذهاب الشمس فلما كانت تغيب لى السماء قيل ليلها ، كما يقال : مريح الدابة . وكذا (وأخرج ضحاه) (٤) . وكذلك : « فَارْقُرُوا دِينَهُمْ » (الأنعام ١٥٩) . الروم ٣٢ ق١ ، قال الفارسي : « إنما سُمِّيَ شريعة الإسلام (دينهم) وإن لم يُجيبوا إليه ولم يأخذوا به لأنهم قد شرع لهم ذلك ودُعُوا إليه . فلهم الالتباس الذى لهم به جاز أن يضاف إليهم » (٥) . فإذا أضيفت (دار) إلى اسم الله تعالى (السلام) لم يكن ذلك إلا للتعظيم والرفع كما قيل للكعبة بيت الله (٦) . ومثل ذلك عند ابن جنى قراءة الحسن وقتادة وعمر بن عبد العزيز : « مِنْ رُوحِ اللَّهِ » (يوسف ٨٧) قال : « ينبغى أن يكون - والله أعلم - من الروح الذى من الله . ويبنى به روح ابن آدم » (٧) . لكن الإضافة إلى الله سبحانه تكون أفخم وأشرف (٨) . ولا يضاف الاسم إلى مرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكده عند جمهور النحاة

(١) الأصول : ٥/٢ . وتأمله ابن جنى فى ذلك . انظر : الخصائص : ٢٦/٢

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٧٢/١ . مع الهوامع : ٢٦٧/٤

(٣) مع الهوامع : ٣٦٤/٣ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٥/٥

(٥) الحجة : ٧٧/٢ . وانظر : ٤١/٢ (٦) نقله : ١٣٧/١ . ٢٢٧/٢

(٧) المحجب : ٣٤٨/١ (٨) نقله : ٢٢١/١

لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره . والنعت عين المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده ، إلا بتأويل - وهو تأويل معنوي - بينما جوز ذلك الكوفيون بشرط اختلاف اللفظ ^(١) .

وقد مثل الكوفيون في ذلك الفراء ومن أمثلة ذلك عنده : « وَحَبُّ الْحَصِيدِ » (سورة ق ٩) ^(٢) و « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ النَّوْتِ بِالْحَقِّ » (سورة ق ١٩) ^(٣) ، و « فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ » (القمر ٣١) ^(٤) ووقف عند قوله الله تعالى : « فَأَخْرَجْنَا مِنْ ثَمَرَاتِ كُلِّ شَيْءٍ » (الأنعام ٩٩) فقال : « يقول : رزق كل شئ » ، يريد ما يَنْبَتُ ويصلح غذاء لكل شئ . وكذا جاء التفسير ، وهو وجه الكلام . وقد يجوز في العربية أن تصيغ النبات إلى (كل شئ) وأنت تريد بكل شئ النبات أيضاً ، فيكون مثل قوله : « إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ » (الواقعة ٩٥) واليقين هو الحق ^(٥) ، وقال في موضع آخر إن الشئ يضاف إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، وعلل ذلك بقوله إنهم يتوهمون أن الشئين إذا اختلفا في اللفظ كانا مختلفين في المعنى ^(٦) . قال في : « وَلَذِكْرُ الْآخِرَةِ » (يوسف ١٠٩) « أضيف إلى الآخرة ، وقد تصيغ الشئ إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : « إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ » (الواقعة ٩٥) ، والحق هو اليقين ، ومثله أتيناك بارحة الأولى وعام الأول ، وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تُضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها » ^(٧) ، وهو هنا يخلط بين إضافة الصفة إلى الموصوف وإضافة الشئ إلى مرادفه ، فما جاء في النص إنما هو أمثلة لإضافة النعت إلى المنعوت ، وهنا ما تد ، عليه نصوص أخرى عنده من مثل : « وَلَذِكْرُ الْآخِرَةِ » (الأنعام ٣٢) قال : « جعلت البارها هنا اسماً ، وجعلت الآخرة من صفتها ، وأضيفت في غير هذا الموضع » ^(٨) .

(١) جمع الهوامع : ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ ، (٢) معاني القرآن للفراء : ٧٦/٣

(٣) نفسه : ٧٨/٣ ، (٤) نفسه : ١٠٨/٣

١٠٨٥ ، ٣٤٧ ، ١٠٨٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١

(٧) معاني الفراء للفراء : ٢ ، ١٠٥٥ ، ١٠٨٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ونظر - ٤١

وقد أجاز أبو عبيدة أيضاً إضافة الصفة إلى الموصوف في مثل : ﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة ٩٥) و : صلاة الأولى ، وصلاة العصر (١١) ، وأشار النحاس في الآية - إلى أنه قول الكوفيين (١٢) . وكذلك عرض ابن خالويه قول الكوفيين وقال إن الشيء - عندهم - لا يُضاف إلى نفسه وإنما يقدرون في الاسم الأول نوعاً ، وفي الثاني جنساً فيضاف النوع إلى الجنس ، كما عرض قول المبرد بتقدير مضاف محذوف وتقدير صلاة الظهر : صلاة وقت الظهر (١٣) .

وقد عرض النحاس قول البصريين - والمبرد - بتقدير مضاف لأن إضافة الشيء إلى نفسه محال (١٤) لأنك تُضيفُ الشيء إلى ما تبيته به فتضمه إليه فمحال أن تُبيته بنفسه أو تضمه إلى نفسه (١٥) ، وإنما يضاف الشيء إلى الشيء لِيُبيِّنَ به معنى الملك والنوع فمحال أن يبيِّنَ أنه مالمك نفسه أو من نوعها (١٦) .

وقد وقف ابن جني في الخصائص مدافعاً عن رأي البصريين ، فبرهن على أن الاسم غير المسمى لأنها مضافان إلى بعضهما (١٧) ، والشيء لا يضاف إلى نفسه : « لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشيء إنما يُعرَّفُ بغيره ، لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبداً أن يُعرَّفَ بغيره ، لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة ، وموجودة غير مفقودة . ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها ، لأنه ليس فيها إلا ما له فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها » (١٨) ، وفي نوعي الإضافة إنما يضاف

(١) مجاز القرآن : ٢٥٣/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦/٥ ، كما نقل قول الفراء في أكثر من موضع ، انظر : ٢٢١/٤ ، ٢٢٥ ، ١٩٨/٣

(٣) إعراب ثلاثين سورة من ١٦٩ : وانظر من ١٤٧

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢١/٤

(٥) نفسه : ٢٧٣/٥ (٦) نفسه : ١٩٨/٣

(٧) انظر : في أمثلة إضافة الاسم إلى المسمى وعكسه : الخصائص : ٢٧/٣ ، وما بعدها .

(٨) الخصائص : ٢٤/٣

الشيء إلى غيره بمعنى اللام أو إلى ما هو بعضها بمعنى (من) وكلاهما ليس
المضاف فيهما هو المضاف إليه (١) .

وقد عرض ابن الأنباري وجهتي النظر الكوفية والبصرية في ذلك واحتجاج
الكوفيين بالشواهد القرآنية ، وقد حاول تخريبها على المذهب البصري كما
عرض احتجاج البصريين المنطقي وهو ما جاء عن ابن جني فيما سبق (٢) ،
والحق أن البصريين قد تكلفوا في تقدير مضاف محذوف في تلك الشواهد
القرآنية الثابتة ، وقد أصاب الكوفيون في رصد الظاهرة وتفسيرها دون تأويل
أو تكلف .

أما إضافة الشيء إلى شيء هو بعضه ، فقد أشار النحاس إليها عند قول
الله تعالى : ﴿ كَيْدٌ سِحْرٌ ﴾ (طه ٦٩ ق) قال : « على إضافة النوع والجنس ،
كما تقول : ثوبٌ خزٌ » (٣) .

وقد حذر أبو علي الفارسي أمثلة أخرى من مثل : ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامٌ ﴾ (البقرة
١٨٤) قال : « وأما من أضاف الفدية إلى الطعام فكإضافة البعض إلى ما هو
بعض له ، وذلك أنه سُمِّيَ الطعام الذي يُفْدَى به فدية ، ثم أضاف الفدية إلى
الطعام الذي يَحُمُّ الفدية وغيرها ، وهو على هذا من باب خاتم حديدٍ » (٤) .

وأفعل التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه ، وهذا ما جعل ابن جني يرفض أن
تكون (أَعْلَمُ) مضافة إلى (مَنْ) في قوله الله تعالى : ﴿ إِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ هُوَ أَعْلَمُ
مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (الأنعام ١١٧) لأن ذلك يزدى إلى معنى محال على
الله سبحانه هو أن يكون بعض الضالين أو بعض الضالين (٥) .

ومعنى الإضافة في ضم الاسمين يختلف عن معنى انفصالهما بالتثنية أو

(١) نفسه : ٢٦/٣ (٢) الإتصاف : المائة للحادية والثلاثون : ٤٣٧/٢ . ٤٣٨

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٩/٣ (٤) الحجة للفارسي : ٢٠٩/٢ . ٩٢٣/٩ . ٩٢٤

(٥) المحشوب : ٢٢٨/٩

بظهور حرف الجر ، وقد هنا ذلك جلياً عند معنى القرآن وقد قُرئت : ﴿ وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ (إبراهيم ٣٤) بإضافة (كل) إلى (ما) وهي قراءة العامة وقرأ الحسن والأعمش بتنوين (كل) ^(١) ويختلف معنى كل من القراءتين عن الأخرى . فمعنى قراءة التنوين يُفسرهُ الفراء بقوله : « كأنهم ذهبوا إلى أنا لم نسأل الله عز وجل شمساً ولا قرماً ولا كثيراً من نعمه . فقال : أتاكم من كل ما لم تسألوه فيكون (ما) جعلاً » ^(٢) . أما معنى قراءة الإضافة فهو « أتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه . كأنك قلت : وأتاكم كل سؤلکم » ^(٣) . وكذلك تنبه الأخفش إلى الاختلاف بين التنوين والإضافة في قوله تعالى : ﴿ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ ﴾ (غافر ٣٥) . قال : « فمن نون - القلب - جعل المتكبر الجبار من صفته . ومن لم ينون أضاف القلب إلى المتكبر » ^(٤) . وعرف الزجاج الفرق الدلالي بين الإضافة التي تعني أن المتكبر هو الإنسان وبين الصفة التي تجعل القلب هو المتكبر وقال إن الأول الوجه ^(٥) .

والمضاف عند النحاس لا ينفصل من المضاف إليه في المعنى ^(٦) . كما أن الإضافة - عند ابن جني - تقتضي وصل المضاف بالمضاف إليه . لأن الثاني قام الأول . وهو معه في أكثر الأحوال كالجزم الواحد ^(٧) . وإذا كانت الإضافة تعني أن الاسم يتم بما بعده . فإن التنوين معناه تمام الاسم . كما أن الإضافة تفيد التعريف والتنوين يفيد التنكير . لذا فهما متناقضان . يقول ابن جني : « التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه . والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا . تصادتا وتنافتا .

(١) انظر : معجم القراءات : ٢٢٨/٣ . وقد قرأها كذلك غيرهما أيضاً .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٧٧/٢ . ٧٨ (٣) نفس المصدر : ٧٨/٢

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٤٦١/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٧٤/٤ . وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٦/٥ (٧) المعتصم : ١٦٥/١

فلم يكن اجتماع علامتهما . وأيضاً فإن التنوين عِلْمٌ للتكبير ، والإضافة موضوعة للتصريف « (١) .

وقد ذكر سيبويه إضافة ظرف الزمان فقال : « جملة هنا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أُضِيفَ إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى إذا ، فأُضِيفَ إلى ما يضاف إليه إذا ، وإذا كان لِمَا لم يقع لم يُضَفْ إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال » (٢) ، ومعنى كلامه أن الإضافة إلى ظرف الزمان تكون إضافة إلى الجملة إذا كان معنى الزمان الماضي ، وتكون إلى بالفعل إذا كان الزمان مُسْتَقْبَلاً . وهذا ما جاء عند معري القرآن أيضاً ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ (غافر ١٦) قال الأخفش : أضاف المعنى ، فلذلك لا ينون اليوم ، كما قال : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (الذاريات ١٣) ، وقال : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (المرسلات ٣٥) معناه هذا يوم فتنتهم ولكن لما ابتدأ الاسم ونى عليه لم يقدر على جرّه ، وكانت الإضافة في المعنى إلى فتنة وهذا إما يكون إذا كان اليوم في معنى (إذا) ، وإلا فهو قبيح ، ألا ترى أنك تقول : لقبنتك زَمَنَ زيدٌ أميرٌ ، أي : إذا زيدٌ أميرٌ ، ولو قلت : ألقاك زَمَنَ زيدٌ أميرٌ ، لم يحسن « (٣) ، وقد كرر ذلك النحاس (٤) .

فالإضافة في الآية هي إضافة معنوية ، حيث أُضيفت الجملة إلى الظرف الماضي تماماً كما تضاف (إذا) التي هي في معنى الماضي ، أما إذا كان في معنى الاستقبال بمعنى (إذا) فإنه يُضاف إلى الفعل .

-
- (١) الخصائص : ٦٥/٣ ، وانظر أيضاً المحاسب : ٢٢٦/١ ، حيث يقول إن : (شهادة الله) (المائدة ١٠٦) بالتنوين أعم من (شهادة الله) .
(٢) الكتاب : ١١٩/٣ ، وانظر : المحاسب : ٣٤٧/٤ .
(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٦٠/٢ ، ٤٦١ .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨/٤ ، وانظر : الخصائص : ٢٥٣/٢ ، وما بعدها .

وقد علل النحاس إضافة ظرف الزمان إلى الفعل بأن الفعل بمعنى المصدر ^(١) ، وهو تعليل نقله عن المبرد ^(٢) .

ومما سبق يتضح أن معنى القرآن قد أسهموا مع النحاة ، بتصيب وافر في تجلية العلاقات المعنوية بين المضاف والمضاف إليه مع اختلاف نوعي الإضافة اللفظية والمعنوية ، وكذلك في إضافة الصفة إلى الموصوف والاسم إلى مرادفه وأثر في آرائهم انتماءهم المذهبي إلى مدرسة نحوية معينة ، مما جعلنا لا نستطيع الفصل بين أقوالهم وأقوال النحاة . وتبدو الإضافة الحقيقية في تحديد الفرق الدلالية بين القراءة بالإضافة أو الانفصال في بعض الآيات القرآنية وهو ما ظهر جلياً عند الفراء والأخفش والزجاج .

٢ - البديل والمعنى :

الفرق بين البديل وغيره من التوابع - عما عطف النسق - أن البديل تابع مقصود بالحكم - أو مقصود بما تُسبب إلى المتبرع دونه - أما غيره من التوابع فهي مكملات للمتبرع المقصود بالحكم لا أنها هي المقصودة بالحكم ^(٣) . ومعنى ذلك أنه يمكن الاستغناء بالبديل عن المُبدل منه ، ومن هنا كانت مررت بأخيك زيد مثل : مررت بزيد عند المبرد ^(٤) ، وفرق ابن السراج بين البديل وعطف البيان بأن « البديل تلديره أن يوضع موضع الأول » ^(٥) ، وهذا ما جعل ابن جني أيضاً يضع حداً فاصلاً بين البديل وغيره ، فيقول : « إنَّ عِبْرَةَ البَدَل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه » ^(٦) .

وقد جاء ذلك عند معنى القرآن وهو ما نفهده من قول الفراء : « وَوَيَوْمَ

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩/٥ (٢) نفسه : ١٥٧/٢

(٣) شرح قطر الندى ص ٤٣٩ ، شرح الكافية : ٢٣٧/٩

(٤) المنتظم : ٢٩٥/٤ (٥) الأصول : ٤٦/٢

(٦) اللع ص ١٧٢ ، ١٧٥ ، وانظر : شرح للفصل لابن يعيش : ٩٢/٢

الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴿٦٠﴾ (الزمر . ٦٠) والمعنى : ترى وجوههم مسودة ﴿١١﴾ . فالرؤية الحقيقية إنما تقع على الوجوه لا على (الذين كذبوا) . وجملة (وجوههم مسودة) إنما هي بدل بعض من كل وليست حالاً كما تمرّدنا مع رأى البصرية .

وقد عرف ذلك الزجاج وقدر معنى الآيات مستغنياً عن المبدل منه . ومن أمثلة ذلك ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (البقرة ٢١٧) ، قال : و (قتال) مخفوض على البدل من الشهر الحرام . المعنى : يسألونك عن قتال في الشهر الحرام ﴿١٢﴾ ، أما النحاس فقد نقل عن ابن كيسان الفرق بين البدل وبين عطف البيان ، وهو نفس ما جاء عند ابن السراج ، فقال : « وما علمت أن أحداً بيّنه - أي عطف البيان - والفرق بينه وبين البدل إلا ابن كيسان ، قال : الفرق بينهما أن معنى البدل أن تقدّر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، ومعنى عطف البيان أن يكون تُقدّر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني وإن ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول فبجئت مبيناً للأول قائماً له مقام النعت والتوكيد ﴾ (١٣) .

وقد جاءت مصطلحات للبدل تشير إلى الفرض من مجيئه في الكلام . فمن ذلك : التكرير (١٤) ، والترجمة والتبيين (١٥) أو البيان (١٦) وكذلك : التفسير (١٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٧٣/٢ . ودلنا على أن الفراء قد فهمها كذلك هو بيان الكلام عند فقد جاء ذلك عند قول الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (إبراهيم ١٨) وقال إن المثل للأعمال . كما أجاز أن تأتي مجرورة (أعمالهم) وكذلك شواهد القرآنية الأخرى في تفسيره للآية ، كما أنه قد صرح بمصطلح (التكرير) في تعليقه على شواهد الشعرية .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨١/١ ق . وانظر : ٤٥٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، ٧٣/١ ، ٣٢٩ .
إعراب القرآن للنحاس : ٣٧/٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/٥ ، ٢٢٨ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٥٥/٢ ، ٤٠٤/١ . استعمل الفعل : قرأ . وشرح الأصموني : ١٢٥/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٥٤/٣ . مدرسة الكوفة ص ٣١ .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ١٤٧/١ (٧) نفسه : ١٨٠/١ ، ٤٦٩/٢ .

وقد فضل مهدي الخزومي مصطلح الترجمة والتعيين ، لارتباطهما بالمعنى ،
على مصطلح البديل (١) .

وجعل النحاس الغرض من البديل البيان (٢) . كما نقل قول الميرد أنه لا يُبدل
من ضمير الخطاب ولا الخطاب فلا يقال : مررتُ بـك زيد ولا مررتُ به زيد ،
لأنه لا يُشكّلُ قَبِيحٌ (٣) ولهذا خطأ الكماتى والقراء فى إجازتهما نصب (كلا
(فى قول الله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ (غافر ٤٨)
على النعت (٤) . ومعنى هذا أن البديل يأتى للتوضيح والشرح إذا لم يُشكّلُ
الكلام لم يُحتجْ إلى البديل ، وهو ما ينطبق على حالة الخطاب فهى واضحة لا
تحتاج إلى تفسير ولهذا لا يبدل من ضمير الخطاب . والبديل إنما يأتى زيادة فى
الفائدة للبيان (٥) .

وهذا ما نجده أكثر وضوحاً عند ابن جنى فى قراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ
جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ (المجاثبة ٢٨) حيث قال : « (كل أمة
تدعى) بدل من قوله : ﴿ وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ﴾ وجاز إبدال الثانية من الأولى
لما فى الثانية من الإيضاح الذى ليس فى الأولى ، لأن جئوها ليس فيه شيء من
شرح حال الجئوا . والثانية فيها ذكر السبب الداعى إلى جئوها ، وهو استدعائها
إلى ما فى كتابها ، فهى أشرح من الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها » (٦) .

ولا يخفى علاقة أقسام البديل بالمعنى ، فقد يكون البديل هو المبدل منه - بدل
كل من كل - أو بعضه بدل بعض من كل ، ومن ذلك ما سمي بدل الغلط أو
النسيان حيث يكون فى الاستدراك ، وبدل الاشتغال (٧) . وقد أشار النحاس

(١) مدرسة الكوفة ص ٣١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨/٢ ، ٣٦/٤ (٤) نفسه : ٣٩/٤

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٥ (٦) المحاسب : ٢٦٢/٢ ، ٢٦٣

(٧) الكتاب : ١٥٦/١ ، ١٥٦ ، ٤٣٩ ، ١٦/٢ ، المقضب : ٢٦/١ ، ٢٧ ، ٢٩٦/٤ .

إلى بدل البعض من الكل (١) ، كما أشار إلى بدل الاشتمال (٢) ، وقد وقف ابن جني عند قول الله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ (التوبة : ٤٠) ، فقال : « وقوله : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ بدل من قوله جل وعز (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) فإن قلت : فإن وقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله صلى الله عليه وسلم في الغار ، فكيف يُبدل منه وليس هو هو ، ولا هو أيضاً بعضه ، ولا هو أيضاً من بدل الاشتمال ، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط » (٣) .

وابن جني في هذا النص يُجيب أقسام البدل ، وينفي عن الآية أن تكون من بدل الغلط لأنه لا يقع في القرآن ، وهو يشير إلى الربط بين المعنى اللغوي (المعجمي) والمعنى الاصطلاحي للغلط .

ويُبدلُ الاسمُ من الاسم بحرف النظر عن تعريفهما وتنكيرهما عند سبويه والمبرد (٤) ، وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ لَتَسْقَمْنَ بِالْمَأْصِيَةِ ، مَأْصِيَةٍ ﴾ (العلق : ١٥ ، ١٦) ، فقال : « على التكرير ، كما قال : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَكِيمٍ ، صِرَاطٍ إِلَهُ ﴾ (الشورى : ٥٢ ، ٥٣) المعرفة تُرَدُّ على النكرة - بالتكرير - والنكرة على المعرفة » (٥) ، فأجاز أن تُبدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، كما أجاز ذلك النحاس (٦) ، لكن ابن جني يقول إن الكوفيين لا يُجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها (٧) وهو ما لمجد في الآية ، إلا أن الفراء جعل كلامه عاماً وإن جاء تعقيباً على الآية ، مما يقطع بأنه يُجيز ذلك دون الشرط الذي ذكره ابن جني .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٠/١

(٢) نفسه : ١٩٢/٥ (٣) المحصب : ٢٩١/١

(٤) انظر : الكتاب : ١٤/٢ ، المحصب : ٢٦/١ ، ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦

(٥) معاني القرآن للفراء : ٢٧٩/٣ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٦/٣

(٧) المحصب : ٣٢٥/١

وهكذا يرتبط البديل بالمعنى فى تعريفه ومصطلحاته وأقسامه ، لكن مسألة التعريف والتنكير ليست مما يشترطه معربو القرآن فى البديل .

* * *

٣ - النعت والمعنى :

جاءت عندهم مصطلحات النعت ^(١) ، والصفة ^(٢) ، والوصف ^(٣) ، وهى مصطلحات تدل على معنى الوصفية ، مما يشير إلى ارتباط المصطلح بالمعنى اللغوى . وجاء مصطلح (صلة) عند الفراء للدلالة على النعت ومن أمثلة ذلك ما جاء عند قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (المتحنة ١) قال الفراء : وقوله ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ من صلة الأولياء ، ^(٤) ، إلا أن الصلة - عنده - لا تكون للعلم ، وإنما تكون للنكرة أو ما فيه الألف واللام ^(٥) .

ويحلل سيبويه إنتاج النعت والمنعوت فى العلامة الإعرابية بأنهما كالاسم الواحد قال : « فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقوله : مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ، نصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد » ^(٦) ، وكذلك أوضح الفارسي أن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف إذ كان الموصوف لا يُعرَك إلا بالصفة فلا يُستغنى به دون صفة ^(٧) .

وقد يكون الغرض من النعت الكشف عن معنى الموصوف وإيضاحه ، وزيادة

(١) إعراب القرآن للحامى : ٤١٥/٣

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٤٨٨/٢ ، معانى القرآن وإعرابه للرجاج : ١٢/١ ، الحجة

للفارسي : ١١٠ ، ٣٠/١ (٣) المحتجب : ١٠٧/٢ ، ٢٩٨

(٤) معانى القرآن للفراء : ١٤٩/٣ (٥) نفسه : ٢٩٩/١

(٦) الكتاب : ٤٢١/١ (٧) الحجة : ١٠٩/١ ، ١١٠ ، وانظر : ٣٠/١

بيانه (١) ، وقد أشار النحاس إلى أن النعت لازم لأي في النداء ليبيّنه (٢) لأن أي اسم فيهم يلزمه التفسير والتوضيح (٣) .

وبلاحظ النحاس معنى التبيين في النعت ، ويربط ذلك بالتفسير حيث قال في قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (الزخرف ٦٨ ، ٦٩) : « الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا » في موضع نصب على النعت لعبادي ويدل ذلك على أنه نعت له وتبيين ما رواه ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : بينما الناس في الموقف إذ خرج مناد من المحجب فنادى ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ ففرحت الأمم كلها وقالت نحن عباد الله كلنا لمفرج ثانية فنادى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَسَلِينَ ﴾ فينسب الأمم كلها إلا أمة محمد ﷺ ومن كان منطماً (٤) .

والنعت عند النحاس - إنما يكون تحلية ، ولهذا خطأ نصب (رُبُّكُمْ) على النعت في قول الله تعالى : ﴿ اللَّهُ رُبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الصافات ١٢٩) لأنه ليس بتحلية (٥) .

والنعت هو المنعوت في المعنى ولهذا يقول النحاس في ﴿ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمَرٍ لِّذٍّ لِلشَّارِبِينَ ﴾ (محمد ١٥) « نعت خمر ، بمعنى : ذات لذة ، ويجوز : (لذاً) نعت الأنهار » (٦) ، فلأن الخمر ليست هي اللذة فخر مضافاً محذوفاً ، لقول : (ذات لذة) .

ويجعل ابن جني النعت هو المنعوت أيضاً ، فإذا لم يكن كذلك كان كأنه هو هو على المبالغة ، قال في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوقِفُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾

(١) انظر : فن البلاغة ص ٢١٢ ، وقد تليد معنى الموصوف أيضاً ، انظر : دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٦٢ ، ٦٤

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢

(٣) انظر : العلامة بين العلامة والمعنى ص ٩٠ - ٩٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١١٩/٤

(٥) نفسه : ١٨٤/٤

(٦) نفسه : ٤٣٦/٣

(النور ٢٥) : « (الحق) هنا وصف لله سبحانه ، أى : يومئذ يوفيه الله الحق دينهم وجزاء وصفه (تعالى) بالحق لما فى ذلك من المبالغة ، حتى كأنه يجعله هو هو على المبالغة » (١) .

وكذلك لاحظ الفراء العلاقة المعنوية بين النعت السببى وما بعده فقال فى قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (النساء ٧٥) : « خفض (الظالم) لأنه نعت للأهل ، فلما أعاد الأهل على القرية كان فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها (٢) : فالظالم فى المعنى من أهل القرية وليس منها ولذلك كانت العلاقة المعنوية هى ما يربط النعت السببى بما بعده ، بينما يربط لفظياً بما قبله .

٤ - التوكيد :

لقد جاءت إشارات معنى القرآن فى هذه الفترة إلى التوكيد قلبية ، وقد أشار الفراء إلى التوكيد اللفظى بمصطلح التكرار ، كما عرف الغرض من التوكيد فبه قوة وإبلاغ .

ومن أمثلة التوكيد عنده : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُ ، وَمَا لَا يَنْزِعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ، يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ (الحج ١٢ ، ١٣) قال الفراء : « يدعو مكررة ، كما نقول : يدعو يدعو دائماً ، فهذا قوة لن نصب اللام ولم يوقع (يدعو) على (مَنْ) » (٣) .

ويقف عند قول الله تعالى : ﴿ وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام ٣٨) ثم يبحث عن فائدة اللفظة (بجناحيه) ، فلا يجد لها إلا الإبلاغ فى الكلام أى : توكيده أو تقويته بقول الفراء : « وأما قوله (ولا طائر يطير بجناحيه) فإن الطائر لا يطير إلا بجناحيه . وهو فى الكلام بمنزلة قوله : ﴿ لَدُ تَسْمَعُ وَتَسْمَعُونَ

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٧٧/١

(٢) المحاسب : ١٠٧/٢

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢١٨/٢

نَجْةً وَكَى نَجْةً أَنْتَى ﴿ (سورة ص ٢٢) ١١ ﴾ وكقولك للرجل : كلمته بفي ، ومشيت إليه على رجلى إبلاغاً في الكلام ١٢ .

وبوضّح الزجاج معنى التوكيد في الآية فيقول : « وقال : يظهر بهجناحيه على جهة التوكيد ، لأنك قد تقول للرجل : طرّ في حاجتي أي : أسرع » (٣) . وهو ما يفهم منه أن الغرض من التوكيد هنا رفع المجاز . وقد أوضح ذلك أبو حيان بعد ذلك حيث قال إنه : « تأكيد لقوله (ولا طائر) لأنه لا طائر إلا يظهر بهجناحيه ، وليرفع المجاز الذي كان يحتمله قوله (ولا طائر) لو اقتصر عليه ، ألا ترى إلى استعمال الطائر للعمل في قوله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِرَبِّهِ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ ﴾ (الإسراء ١٣) » (٤) .

ويقف الزجاج عند آية أخرى لبحث عن الفائدة فيجدها . حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (التوبة ٣٠) : « إن قال قائل : كل قول هو بالفم فما الفائدة في قوله (بأفواههم) فالفائدة فيه عظمة بيّنة المعنى أنه ليس فيه بيان ولا برهان إنما هو قول بالفم لا معنى تحتة صحيح لأنهم معترفون بأن الله لم يتخذ صاحبة فكيف يزعمون له ولداً ، فإنما هو تكذيب وقول فقط » (٥) .

ويفهم من كلام الأخفش أن التوكيد يأتي بعد تمام الكلام والفائدة حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ (يونس ٩٩) : « جاء بقوله (جميعاً) توكيداً ، كما قال : ﴿ لَا تَتَخَنَّوْا إِلَهِينِ اثْنَيْنِ ﴾ (النحل ٥١) ففي قوله (إلهين) دليل على الاثنين » (٦) .

(١) وهي قراءة ابن مسعود . (٢) معاني القرآن للفراء : ٣٣٢/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٩/٢ (٤) البحر المحيط : ١١٩/٤

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٣/٢ ج

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٢٤٨/٢ ، و (جميعاً) هنا حال عند سبويه وانظر : إعراب

القرآن للنحاس : ٢٦٩/٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ١٦/٣

لقد ارتبط التركيز بالزيادة عن المعنى المقصود فوقف معربو القرآن عند هذه الكلمات يبحثون لها عن إضافة تضيفها إلى المعنى ، فإذا وُجِدَتْ الإضافة والفائدة لم تكن تركيهاً ، ويخرج عن ذلك التحلية كالتقوية أو الإبلاغ أو رفع المجاز فإنها أغراض للتوكيد ، زائدة عن الفائدة .

ولارتباط التركيز بالزيادة كان بعضهم يتخفف من القول به وهو ما ظهر في بحثهم عن الفائدة أو الغرض .

٥ - العطف :

تناول البحث فيما سبق معاني حروف العطف . ويتناول هنا أيضاً العطف بالحرف ، أو النسق كما يسميه الكوفيون ^(١) ، والأصل أن يُعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة ، كما يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، بل المضارع على المضارع والماضي على الماضي ، لكنه يجوز عطف الاسم على الفعل ، والماضي على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس إذا صبح اتحاد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ، بأن كان الاسم يشبه الفعل ، والمضارع مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضى المعنى ، والجملة في تأويل المفرد ^(٢) ، ومعنى ذلك أن مبرر المخالفة بين المعطوفين هو المعنى ، فهما مختلفان في اللفظ ومتفقان في المعنى .

وينبغي عند الفراء - أن يعطف الاسم على اسم مثله ، كما يعطف الفعل على الفعل ولهذا فقد اختار قراءة : ﴿ فَكُلْ رَكْبَةً ، أَوْ أَطْعَمَ ن ﴾ (البلد ١٣ ، ١٤) ^(٣) لأن بعدها : (ثُمَّ كَانَ) (البلد ١٧) فلما عطف بكان وهي فعل ماض على الأول وجب أن يكون (فَكُلْ) ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماض ،

(١) مدونة الكوفة ص ٣١٥ وقد أشار النحاس أيضاً إلى مصطلحهم ومصطلح سيبويه . انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٦/١ ، الأصول : ٥٥/٢ ، ٥٩ ، (مصطلحا : العطف بالحرف ، أو النسق) ، وانظر : شرح ابن عيسى : ٧٤/٣

(٢) انظر : صحاح الهوامع : ٢٧١/٥ ، ٢٧٢ ، وشرح الكافية : ٢٢٨/١

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وغيرهم . وانظر : معجم القراءات : ١٥٢/٨

مع إجازته القراءة الأخرى : « قُلْ رَقِيعٌ أَوْ إِبْطَامٌ » (١) . على تقدير (أن) المصدرية ويكون التقدير العقبة أن فك رقبة أو أن أطعم (٢) . فالتساقط إذن أن يرد (يعطف) الاسم على الاسم والفعل على الفعل والماضي على الماضي .. إلخ وإذا جاء غير ذلك فإن التأويل المعنى يلعب دوره في رأي صدق القاعدة .

وقد يرد المعنى أيضاً عطف الجار والمجرور على الاسم في مثل قول الله تعالى : « الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ » (آل عمران ١٩١) قال الفراء : « يقول القائل كيف عطف بعلى على الأسماء ؟ » فيقال : إنها في معنى الأسماء ، ألا ترى أن قوله : (وعلى جنوبهم) : وتياماً . وكذلك عطف الأسماء على مثلها في موضع آخر . فقال : « دَعَا نَا لِجَنَّتَيْهِ » (يونس ١٢) يقول : مُضْطَجِعاً أو قاعداً أو قائماً (٣) قال الفراء يُقَدَّرُ الجار والمجرور في معنى المفرد حتى يُعْطَفَ عليه ، وهو ما جاء مثله عند النحاس (٤) .

وكما جاز عطف الجار والمجرور على الاسم جاز عطفهما على الفعل أيضاً بتأويل المعنى ، قال ابن جني إن العطف نظير التثنية والتثنية تقتضي تساوي الاسمين وتشابههما ، وجعل « وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ » (٥) معطوفة على « نُسْتَفِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا » (٥) لأن المعنى : لكم في بطونها سقياً ، ولكم فيها منافع (٦) وقد عطف الماضي على المستقبل فجعل النحاس ذلك من عطف الجمل (٧) . وكذلك عطف المفرد على الجملة فجعله الزجاج من عطف الجملة على الجملة بتقدير ركن محذوف للجملة في مثل قوله تعالى : « وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ » (التوبة ١٠٦) قال الزجاج : « وآخرون عطف على قوله : ومن حولكم من

(١) وهي قرأاءة الصوام ، كما يقول الفراء .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٦٥/٢ . إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٩/٥ . ٢٣٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٥٠/٩ . وانظر : ٣٢٥/٩

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٨/٩ (٥) أجزاء من الآية ٢١ من سورة (المؤمنون)

(٦) المحاسب : ٩٠/٢ (٧) إعراب القرآن للنحاس : ٥٤/٥

الإعراب منافقون ومن أهل المدينة ، المعنى : من أهل المدينة منافقون ومنهم آخرون مرجون « (١) .

أما في عطف الجمل فلا مانع - عند القراء - من عطف جملة اسمية على فعلية في مثل قول الله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (الأعراف ١٩٣) فلم يقل : أم صمتم وإن كان أكثر كلام العرب على ذلك (٢) .

وقد وضع سيبويه والمبرد قوانيناً لمعطف على الضمير ، فإذا كان هذا الضمير مرفوعاً مستتراً وجب الفصل بينه وبين المعطوف عليه بضمير الرفع المتصل الظاهر من مثل : ﴿ قَدْ ذَهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَفَانَا ﴾ (المائدة ٣٤) ، و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة ٣٥) ، أو بغيره من مثل : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا ﴾ (الأنعام ١٤٨) (٣) ، وقال القراء إن أكثر كلام العرب على ذلك ، إلا أنه أجاز المعطف بغير فصل وإن كان ذلك مكروهاً ، وعلى إشار الفصل بأن المرفوع خفي في الفعل ولذلك أُوْثِرَ إظهاره (٤) .

وقد تابع الزجاج سيبويه في ذلك حيث قال : « زعم سيبويه أن المعطف بالظاهر على المضمرة المرفوعة قببح ، يُسْتَقْبَحُ ، قمتُ وزيدُ ، وقامُ وزيدُ ، فإن جاءت (لا) حسن الكلام ، فقلت : قمتُ ولا زيدُ ، كما أنه إذا أكد فقال قمتُ أنتَ وزيدُ حسنٌ ، وهو جائز في الشعر » (٥) .

وكذلك قال النحاس إن : « المعطف على الضمير المرفوع بعيد في العربية إلا أن يؤكد ويَطْرُلُ الكلام ، لو قلت : قمت وعمرُ كان قبيحاً حتى تقول : قمتُ أنا

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥١٩/٢ في

(٢) معاني القرآن للقراء : ٤٠١/١

(٣) انظر : الكتاب : ٧٤٧/١ ، المنتخب : ٢١٠/٣

(٤) معاني القرآن للقراء : ٣٠٤/١ ، ٩٥/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣٢/٢ ، وانظر : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، ٢٥٩

وعمره ، أو قصت في النار وعمره « (١) ، وهو قبيح عند ابن جني يتساوى في ذلك استتار لضمير أو اتصاله (٢) .

وقد جعل الفراء العطف على الضمير المجزور بالمجر قبيحاً ، وأجازه في الشعر ، ومن ذلك قراءة الأعمش - وغيره - « الذي تساطون به والأرحام » (النساء ١) (٣) ، وقد أجاز أبو عبيدة الجبر (٤) ، وجعل الأخفش النصب أحسن (٥) .

ووقف الزجاج عند الآية فخطأ قراءة الجبر لأن معناها فيه القسم بخير الله ، وقد قال النبي ﷺ لا تختلفوا بأهاتكم . لإجماع النحويين على أنه يفتح العطف باسم ظاهر على اسم مضمرة في حال الجبر إلا بإظهار الجار (٦) ، واكتفى النحاس بجمع آراء البصريين والكونيين في ذلك (٧) .

وقد أجاز الفراء عطف الاسم على مرادفه حيث قال : « إن العرب لتجتمع بين الحرفين وإنهما لواحد إذا اختلف لفظهما » (٨) ، إلا أنه وقف عند قول الله تعالى : « وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » (البقرة ٥٣) وعرض قولين أولهما : يفرق بين معنى (الكتاب) ومعنى (الفرقان) فيقول : إن الكتاب هو التوراة ، والفرقان ما أنزل على محمد ﷺ (٩) ، والآخر أن الكتاب هو التوراة والفرقان انفرق البحر لبني إسرائيل ، أو الفرقان الحلال والحرام الذي في التوراة .

وأجاز الزجاج أن يكون الفرقان الكتاب بيمينه إلا أنه أعيد ذكره ، وعنى به

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٢/٤ (٢) الخصائص : ٢٠/٣

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ (٤) مجاز القرآن : ١١٣/١

(٥) معاني القرآن للأخفش ص ٢٢٤ (٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٦/٢ ق

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣١/١ ، وانظر أيضاً : ٢٥٥/٣

(٨) معاني القرآن للفراء : ٣٧/١

(٩) وهو رأي قطرب ، وانظر معاني القرآن وإعرابه : ١٠٤/١ ، ١٠٥

أنه يفرق بين الحق والباطل واستدل على ذلك بأن الفرقان قد ذُكر لموسى - كما ذكر لمحمد ﷺ (١) - في قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء ٤٨) (٢) .

وقد خطأ النحاس القولين قول قطرب والقراء ، وقول الزجاج حيث قال إن هذا خطأ في الإعراب والمعنى ، أما الإعراب فإن المعطوف على الشيء مثله وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء خلاقه ، وأما المعنى فقد قال فيه جل وعز ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ﴾ (الأنبياء ٤٨) . قال أبو إسحاق . يكون الفرقان هذا الكتاب أعيد ذكره وهذا أيضاً بعيد إنما يجيء في الشعر (٣) .

وقد وقف النحاس عند أمثلة أخرى لمطف الاسم على مرادفه أو ما في معناه من مثل : ﴿ لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة ﴾ (الأحزاب ٦) قال : « أهل التفسير على أن الأوصاف الثلاثة لشيء واحد كما روى سفيان بن سعيد عن منصور عن أبي رزين قال : المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة شيء واحد يعني أنهم قد جمعوا هذه الأشياء (٤) وقد يكون المعطوف بعض المعطوف عليه في مثل : ﴿ فيهما لأكهة وتخل ورمآن ﴾ (الرحمن ٦٨) . ويفهم بعض المفسرين من الآية أن الرمان والنخل لبا بفاكهة إلا أن القراء يقول : إن العرب تجعل ذلك فاكهة يجعلها مثل : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ (البقرة ٢٣٨) فقد أمرهم - سبحانه - بالمحافظة على كل الصلوات ، ثم أعاد العصر تشديداً لها ، كذلك أعيد النخيل والرمان لأهل الجنة (٥) ، وقد كرر ابن خالويه ما جاء

(١) في قوله تعالى : ﴿ تبارك الذي نزَّل الفرقان على عبده ﴾ (الفرقان ١)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٥/١ .

(٤) ناسه : ٣٢٥/٣ ، وانظر : ١٩٠/٢ .

(٥) معاني القرآن للقراء : ١١٩/٣ .

عند الفراء في قول الله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ (القدر : ٤) ، حيث قال : « (الملائكة) وقع بفعلهم ، و (الروح) نسق على الملائكة ، فإن قيل لك الروح من الملائكة فَلِمَ نُسِقَ عليهم ؟ فالجواب في ذلك أن العرب قد تنسق الشيء على الشيء نفسه وتخصه بالذكر تفضيلاً كما قال الله تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرِمانٌ ﴾ والنخل والرمان من الفاكهة وقال : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (البقرة ٩٨) ثم قال : ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (البقرة ٩٨) (١١) .

وقد أجاز الفراء في العطف ألا يراعى التسلسل الزمني للمعطوفات ، فيقال : « لما وكيدك وأدركت مدرك الرجال عقلت وفعلت » والإدراك قبل الولادة (٢) وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الهروج : ١) اختار أن يكون (المحرق) في الدنيا للكفار ، مرجحاً في التفسير أن تكون نار الأخلود قد أرتفعت إلى الكفار الذين حفرها فأحرقتهم ونجا منها المؤمنون الذين حُفِرَتْ لهم (٣) ، وإذا كان معنى الواو يجيز ذلك ، فإن معنى (ثم) لا يجيز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها في التسلسل الزمني ، ولهذا يقف الزجاج عند قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام ١٥٤) فيقول : « فأما دخول (ثم) في قوله : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾ وقد علمنا أن القرآن أنزل من بعد موسى ، وبعد التوراة . فقال : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ فلما دخلت (ثم) في العطف على التلاوة ، والمعنى : قل تعالوا أنزل ما حرم ربكم عليكم ، أنزل عليكم ألا تقتلوا أولادكم ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ، ثم أتوا ما آتاه الله موسى » (٤) .

والعطف على يكون بتقدير إعادة العامل ، وهو أمر يرتبط بالمعنى ، لئلا يكون العامل فعلاً يرتبط معنوياً بالمعطوفات بعده ، أوضح الأمثلة على ذلك

(١) إعراب ثلاثين سورة من ١٤٣ (٢) معاني القرآن للفراء : ٥٢/٣

(٣) نفسه : ٢٥٢/٣ (٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٦/٢

المعطوفات الكثيرة في قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ... ﴾ (المائدة ٣) فمن هذه المعطوفات : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ قال الزجاج : « المعنى : وحرم عليكم ما أهل لغير الله به » (١) . ومنها : ﴿ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾ قال : « موضع (أَنْ) رفع ، والمعنى : وحرم عليكم الاستقسام بالأزلام » (٢) .

وقد يكون العامل حرف الجر كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً ... ﴾ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ (الأنعام ٩٣) قال الفراء : « (ومن قال سأُنزل) و (مَنْ) في موضع خفض . يريد ومن أظلم من هنا ومن هنا الذي قال : سأُنزل مثل ما أنزل الله » (٣) .

ومثل ذلك - عند الزجاج - ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَهَؤُمَ خُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُهُمْ ﴾ (النوبة ٢٥) « أى وفى خنين ، أى : ونصركم فى يوم خنين (٤) ، ومثل ذلك عند النحاس : ﴿ وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ (الأعراف ٥١) حيث قدرها وكما كانوا بآياتنا يجحدون (٥) .

وهناك قوائين أخرى للمعطف من مثل أنه لا يجوز المعطف على الاسم قبل أن يتم ، قال النحاس في قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ﴾ (النوبة ٧٩) : « (والذين لا يجدون إلا جهدهم) فى موضع خفض عطف على المؤمنين ، ولا يجوز أن يكون عطفاً على المطَّوعين لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم » (٦) .

(١) نفسه : ١٥٨/٢

(٢) نفسه : ١٦٠/٢ ، وانظر أيضاً : ١٦٥/٢ ، ٣٠٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٠٢/٤

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٤٤/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٢/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤٨٦/٢ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٢

(٦) نفسه : ٢٢٩/٢ ، لأن المطَّوعين اسم فاعل لا يتم معناه إلا بصوره أو متعلقه (فى الصدقات)

ومن القواعد اللفظية العطف على أقرب اللتظين ، ومن أمثله العطف في قول
الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَرَسِ حَرِّمْنَا
عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾
(الأنعام ١٤٦) .

قال النحاس : (أو ما اختلط بعظم) (ما) في موضع نصب عطف على ما
حملت ، وفي هذا أقوال هنا أصحها وهو قول الكسائي والفراء وأحمد بن يحيى
والنظر يوجب أن يعطف الشيء على ما يليه إلا أن لا يصح معناه أو يدل دليل
على غيره (١) .

وقد وضع ابن خالويه قواعد للعطف منها هذه القاعدة اللفظية حيث قال :
« وكل ما في كتاب الله مما قد رُدَّ آخره على أوله يجرى على وجه أولها : أنه
يُردُّ على أقرب الفين كقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾
(التوبة ٣٤) . والثاني : أن يردَّ إلى الأهم عندهم ، كقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا
تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (الجمعة ١١) . والثالث : أن يردَّ إلى الأجل
عندهم ، كقوله : ﴿ وَاللَّهُ يَسْأَلُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْا ﴾ (التوبة ٦٢) . والرابع أن
يجتزأ بالإخبار عن أحدهما ويضمر للآخر مثل ما أظهر كقوله : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَيَسْأَلُ ﴾ (التوبة ٣٤) (٢) .

ويشترك المعطوف مع المعطوف عليه في العلامة الإعرابية ، لأنه شريك في
العامل (٣) ، بل إن معنى العطف الاشتراك في تأثير العامل (٤) ، وتأثير
العامل يكون لفظياً معشلاً في العلامة الإعرابية ، كما يكون معنوياً معشلاً في
وصول معنى العامل إلى المصمول وفي اعتبار الموضع الإعرابي .

وكل هنا يتضح في قول النحاس عند قول الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ

(٢) المجلة ص ٩ .

(١) تكملة : ١/٤٠٢

(٤) شرح ابن يعقوب : ٧٤/٣

(٣) المقطع : ٢١١/٤

وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ ﴿ (البقرة ١٩٦) : هـ (العمرة) عطف على الحج وقراءة الشعي
 (والعمرة لله) (١) شاذة بعيدة لأن العمرة يجب أن يكون إعرابها كإعراب الحج
 كذا سبيل المعطوف . فإن قيل : ركنها بالابتداء لم تكن في ذلك فائدة ، لأن
 العمرة لم تزل لله عز وجل ، وأيضاً فإنه تخرج العمرة من الإتمام (٢) .
 فالعمرة تشترك مع الحج في معنى العامل (الإتمام) كما تشترك معه في
 العلامة الإعرابية ولا يصح غير ذلك .

وقد تكون العلامة الإعرابية للمعطوف واحدة ويكون الاختلاف في تقدير
 مصدرها أو بعبارة أخرى بتقدير المعطوف عليه . حيث يتغير المعنى باعتبار
 المعطوف عليه . ويتضح ذلك في قول الله تعالى : ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
 وَهِيَ ظَالِمَةٌ لِنَفْسِهَا فَوَيْدٍ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَنْزِعُهَا عَنْهَا أَهْلِهَا لَئِنْ
 لَمْ يَخُذْ لَأَخْتَارَ الْفَرَاءُ أَنْ يَكُونَ الْبُثْرَ وَالْقَصْرَ مَعطوفين على (عروشها) لأنهما من
 القرية ، وأجاز أن يكونا معطوفين على القرية إذا نويت أنهما ليسا من القرية
 عندئذ ، والتقدير : كم من قرية أهلكنا ، وكم من بئر ومن قصر (٣) ، ونقل
 النحاس اختصار الزجاج للوجه الثاني (٤) ، ولم أجد ذلك في كتابه (٥) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَبْنَا عَلَى آلِهَتِهِمْ بِمِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا
 بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ
 التَّوْرَةِ ﴾ (المائدة ٤٦) قال النحاس : هـ (مصدقاً) فيه وجهان : يجوز أن
 يكون لميسى (عليه السلام) ونعطفه على مصدق الأول ، ويجوز أن يكون
 للإنجيل ويكون التقدير : وأتينا الإنجيل مستقراً فيه هدى ونور ومصدقاً (٦) .

(١) نسبت هذه القراءة إلى الشعبي وغيره ، وانظر : معجم القراءات : ١٥١/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن وإعرابه :

٣٣٠/٢ حيث عطف (فسقاً) على لحم الخنزير في الآية ١٤٥ - الأنعام .

(٣) معاني القرآن للقراء : ٢٢٨/٢ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٢/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٢/٣ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٢

وقد جاء ذلك أيضاً في غياب العلامة الإعرابية وتقدير المحل الإعرابي في مثل ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَنَّا الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (غافر ٨) قال الفراء : « مَنْ : نصب من مكانين : إن شئت جعلت (وَمَنْ) مردودة على الهاء والميم في (وأدخلهم) ، وإن شئت على الهاء والميم في (وعدتهم) » (١) .

وتختلف العلامة الإعرابية تبعاً لاختلاف المعطوف عليه ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَيْ الْأَرْضِ قَطَعَ مَتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٍ وَنَخِيلٍ ﴾ (الرعد ٤) أجاز الفراء رفع (زروع) وما بعدها عطفاً على (جنات) ، وجرها عطفاً على (أعناب) (٢) . ومثل ذلك (الأنصار) في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ (التوبة ١٠٠) قال الفراء : « إن شئت رفعت (الأنصار) تتبعهم قوله (والسابقون) وقد قرأ بها الحسن البصري » (٣) أي : والسابقون والأنصار (٤) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) ، فقد قرئت (جنات) بالنصب عطفاً على (حباً) أي يخرج منه حباً متراكباً وجنات ، كما قرئت بالرفع كذلك عطفاً على قنوان (٥) . وقد قال أبو حاتم إن الرفع محال لأن الجنات لا تكون من النخل ، بينما خرجها النحاس رفعاً على الابتداء والخبر محذوف ، أي : ولهم جنات (٦) وقد اختلفوا في تخريج بعض الآيات بين العطف والاستئناف وارتبط ذلك بالمعنى ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران ٧)

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٥/٣ (٢) نفسه : ٥٨/٢ (٣) نفسه : ٤٥/١

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٥١٧/٢ ، وقد جاءت عند أمثلة أخرى : ٢٤٨/٧ ، ٤٦٨

(٥) حجة ابن خالويه ص ١٢١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٨٦/٢ ، وانظر أمثلة أخرى عند : ٢٥٤/١ ، ٦٢/٥ ، ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥

قالراسخون مرفوعة بالاهتداء عند الفراء على الاستئناف والدليل على ذلك قراءة أبي (ويقول الراسخون) ، وقراءة عبد الله بن مسعود : ﴿ إِنَّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ ^(١) بينما يجعلها النحاس معطوفة على (الله) و (يقولون) حالاً وأن الكلام تام عند (الراسخون) و (يقولون) ^(٢) . والمعنى على العطف أن الراسخون يعلمون تأويله ، وعلى الاستئناف أنهم يقولون آمنا به دون أن يعلموا تأويله . وقد جاء عنده مثل هذا التخريج في مواضع أخرى محتجاً بالمعنى ^(٣) . ومثل ذلك عنده : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ (المجاثية ٣٢) فنصب الساعة بمعنى : وأن الساعة لا ريب فيها ، والرفع بالاهتداء أو بالعطف على الموضع أي : وقيل : الساعة لا ريب فيها ^(٤) . وارتبط اختلاف العلامة الإعرابية تبعاً للمعطوف عليه بالأراء الفقهية ، وأوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة ٦) ، وقد قرئت (أرجلكم) بالنصب والجر والرفع ^(٥) وعلى النصب يكون الأمر بالعكس عطفاً على (الوجوه) و (الأيدي) ، وعلى الجر يكون الأمر بالمسح عطفاً على الرؤوس ^(٦) . وقد أشار الفراء إلى نصب (أرجلكم) ثم قال إن الكتاب نزل بالمسح والسنة الفصل ^(٧) . وجعل أبو عبيدة الجر على الجوار ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ وأجازه الأخفش وجعل المعنى على النصب لأن السنة جاءت بالفصل ^(٨) . بينما قال الزجاج إن

(١) معاني القرآن للفراء : ١٩١/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٧/١ ، وانظر أيضاً : تأويل ابن قتيبة ص ١٠٠

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٩١/٣

(٤) نفسه : ١٥٤/٤ ، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٣١٠/١

(٥) انظر : القرطبي : ٢١٩/٣ (٦) نفسه .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٣٠٦/١ ، ٣٠٣

(٨) مجاز القرآن : ١٥٥/١ ، الأخفش ص ٢٥٤ ، ٢٥٥

الجر على الجوار لا يكون في كتاب الله وقال إن الفصل هو الواجب والدليل على ذلك السنة والتحديد إلى الكعيق كما جاء في تحديد اليد إلى المرافق وهي مفسولة ولم يجيء في شيء في المسح تحديد (١) ، كما خطأ النحاس من قال بالجوار في كتاب الله ، وقال : « إن المسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والفصل واجب على قراءة من قرأ بالتصميم والقراعتان بمنزلة آيتين » (٢) .

وقد جاء عندهم ما عرف بالمعطف على المعنى أو الموضع ، فمن ذلك : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام ٣٨) ، قال الفراء : « (الطائر) مخفوض . ورفع جاتز كما تقول ما عندي من رجل ولا امرأة ، وامرأة . من رفع قال : ما عندي من رجل ولا عندي امرأة . وكذلك قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ (يونس ٦١) ثم قال ولا أصغر من ذلك ، ولا أصغر ، ولا أكبر ، ولا أكبر إذا نصبت (أصغر) فهو في نية خفض ومن رفع ردة على المعنى » (٣) والمعنى عند الزجاج : ما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبین (٤) .

وقد جاءت أمثلة كثيرة للمعطف على الموضع عند النحاس من مثل : ﴿ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (البقرة ١٠٧) قال : « يجوز رفع (نصير) معطفاً على الموضع لأن المعنى : وما لكم من دون الله ولي ولا نصير » (٥) ، ومن مثل تخریج الزجاج والنحاس لقراءة الحسن : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (البقرة ١٦١ ق) حيث قال النحاس : « هنا معطوف على الموضع كما تقول : عجبت من قيام زيد وعمرو لأن موضع (زيد) موضع رفع ، والمعنى من أن قام زيد ، والمعنى أولئك عليهم أن يلعنهم الله والملائكة والناس أجمعون » (٦) .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٥٤/٢ ج (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٩/٧

(٣) معاني القرآن للقراء : ٣٣٧/١ (٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦/٣

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٥/١ (٦) نفسه : ٢٧٥/١ . وانظر : الزجاج : ٢٣٦/١

وفي هذه الأمثلة يتضح اعتبارهم للمعنى في العطف على الموضع ، بل إن
 المعنى قد يجعلهم يقدرون معطوفاً يُعطف عليه اللفظ حتى يتسق التركيب
 اللفظي والمعنى (المقصود) ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الزجاج في قول الله
 تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا يَعْلَمَانِ مِن
 أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ (البقرة ١٠٢)
 حيث أجاز أن يكون (فيتعلمون) معطوفاً على معطوف إذ قال : « وقيل
 (فيتعلمون) عطف على ما يوجهه معنى الكلام . المعنى : إنما نحن فتنة فلا
 تكفر : فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر فيأبون فيتعلمون » ^(١) ، ومثل ذلك :
 ﴿ وَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ (البقرة ١٨٥) قال : « ومعنى اللام والعطف هنا معنى
 لطيف . هنا الكلام معطوف محمول على المعنى . المعنى : فعل الله ذلك
 لِيَسْهَلَ عَلَيْكُمْ وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » ^(٢) ، وكذلك أشار النحاس إلى مثل ذلك في
 العطف على المعنى ^(٣) .

* * *

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٦٢/١ ق ، ١٨٥/١ ج

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٨٤/٢

(٣) تنبيه : ٢٤٩/١

الفصل الثانى

تعدد أوجه الإعراب

أولاً : تعدد أوجه إعراب الأسماء

١ - تعدد الأوجه والعلامة واحدة :

أ - تعدد أوجه الرفع :

تعددت أوجه الرفع للفظ الواحد ، سواء أكان ذلك في ظهور علامة الرفع أو في غيابها ، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك إعرابهم لقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة ١ - ٢) حيث ارتبط تعدد أوجه الرفع في الآية بـ بقيبة العلامة الإعرابية (ذلك - هدى) وبـ تقدير محذوف ، وبالوقف والابتداء . وقد أجاز الفراء رفع (هدى) من ثلاثة وجوه هي :

١ - الرفع على الخبر وتكون (ذلك) مبتدأ و (الكتاب) نعتاً له ، وجملة (لا ريب فيه) تكون حينئذ اعتراضية أو حالية .

٢ - أن يكون تابعاً لموضوع (لا ريب فيه) وهي جملة في موضع خبر المبتدأ (ذلك) .

٣ - الرفع على الاستئناف ويكون (هدى) قد جاءت بعد تمام الجملة من المبتدأ والخبر قبلها .

بينما أجاز الزجاج وجهين آخرين هنا (١) :

٤ - الرفع على أن يكون خبراً والتقدير عنده : هذا ذلك الكتاب هدى فيكون قد جمع أنه الكتاب الذي وعدوا به وأنه هدى ، كما تقول : هذا حلوة حامض ، تريد أنه قد جمع الطعمين .

٥ - أن يكون مبتدأ والخبر (فيه) ، وهذا مبني على الوقف على (لا ريب) .

كما فسر الوجه الثالث الذي جاء عند الفراء ، وهو أن يكون الكلام قد تم

(١) معاني القرآن للفراء : ١١/١

عند (لا ريب فيه) ، ثم رفع (هدى) على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : هو هدى (١) . وقد جمع النحاس تلك الأوجه وأضاف إليها النصب على الحال أو القطع وقد جاء عندهم من قبل (٢) .

وقد اعترض الفارسي على إعراب الزجاج لـ (هدى) خبراً بعد خبر ، وكثر عنه الجدل في ذلك (٣) مما لا يفيدنا عرضه في هذا البحث .

ومن ذلك ما جاز في إعرابه الرفع على الخبر أو البدل في مثل قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة ٢٥٢) في (آيات الله) محتمل أن تكون خبراً أو بدلاً (٤) .

ومثل ذلك تقدير موضع المصدر المتوول من (أن والفعل) من قول الله تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) في (أن لا نعبد) محتمل موضع الرفع على البدل من كلمة أو أن تكون في موضع الرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي ألا نعبد إلا الله (٥) .

وكذلك يجوز في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ (البقرة ١٣٤ ، ١٤١) رفع (أمة) على الخبر أو البدل ، وأن يكون موضع (قد خلت) الرفع نعتاً لأمة أو خبراً للمبتدأ (٦) .

وكذلك يجوز في (عليهم) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة ١٥٨) أن تكون نعتاً لشاكر ، أو خبراً بعد خبر (٧) . وكذلك يجوز في (مقام) في قول الله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامٌ ﴾ (البقرة ٩٧) الرفع على أن تكون مبتدأ لخبر محذوف والتقدير : مقام إبراهيم وهو ما جاء عند الأخفش (٨) . كما قد تكون بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف أي : هي مقام إبراهيم (٩) .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٨

(٣) انظر : الحجة للفارسي : ١٤٧/١ - ١٥١ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٢٨

(٥) نفسه : ٣٨٢/١ (٦) نفسه : ٢٦٦/١ (٧) نفسه : ٢٧٤

(٨) معاني القرآن للأخفش : ٢١١/١ (٩) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٩٦ - ٣٩٥

وكذلك يجوز في (عزير) في قول الله تعالى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَبْنَا عَلَى اللَّهِ » (العنفة ٣٠) أن ترفع على الابتداء أو على الخبر مبتدأ محذوف أي : صاحبنا عزير (١) .

وجوز في « وَمَنْ يَخْتَرُهَا فَإِنَّهُ أَلَمَ قَلْبُهُ » (البقرة ٢٨٣) رفع (آثم) على أن يكون خبر (إن) أو خبر المبتدأ (من) (٢) .

وفي كل ما تقدم يكتفى أن نقول إن معنى القرآن لم يُشِيرُوا إلى اختلاف دلالي لتوجيه الرفع في الآيات السابقة . ولم نجد إشارة إلى اختلاف المعنى إلا ما جاء عند الزجاج في قول الله تعالى : « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » (الأعراف ٢٦) في توجيه رفع (لباس) حيث أجاز أن تكون مرفوعة على الابتداء وتكون (ذلك) نعتاً و (خير) خبر المبتدأ ، المعنى : ولباس التقوى المشار إليه خير . أو أن تكون (لباس التقوى) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والمعنى : هو لباس التقوى ، أي : ومشرع العورة لباس المتقين ، ثم قال : ذلك خير ، أو أن يكون مبتدأ والخبر جملة (ذلك خير) (٣) .

كذلك يتضح اعتبار المعنى في الوجه الثالث لرفع (عالم) في قول الله تعالى « وَلَهُ الْمَلَكُ يَرْكُمُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ » (الأنعام ٧٣) حيث يجوز رفع (عالم) على أن تكون نعتاً ، أو خبراً بتقدير مبتدأ ، والوجه الثالث على الفاعلية وأن يكون محمولاً على المعنى أي : يُنْفَخُ فيه عالم الغيب لأنه إذا كان النفخ فيه بأمر الله كان منسوباً إلى الله عز وجل (٤) . ومما سبق يبين لنا أن اختلاف توجيه الرفع لا يترتب عليه اختلاف في المعنى عند معنى القرآن إلا في أمثلة نادرة .

(٢) نفسه : ٣٤٩/١ ، ٢٥٠ .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٠/٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٧٥/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ .

٢ - تعدد أوجه النصب :

و في العربية عدد محدود من علامات الإعراب يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة ، وبطبيعة الحال لا بد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة ^(١) . فكان ذلك سبباً من أسباب تعدد أوجه الإعراب مع اتحاد العلامة .

ولقد عرف ابن هشام هذا التعدد في توجيه المنصوبات ورصد بعضه في باب سماء (باب المنصوبات المتشابهة) ^(٢) ، ولئن كان قد أتى بأمثلة قليلة على هذه الظاهرة - لم يرد أكثرها فيما مضى - فقد كثرت هذه الظاهرة في كتب إعراب القرآن وتعددت صورها ، ونحاول في هذا البحث أن نورد هذه التشابهات أو التداخلات مرتبة بحسب ترتيب المنصوبات في كتب النحو العربي ، فنبدأ بالمفاعيل ثم المنصوبات الأخرى ، ونحاشباً للتكرار سنورد - مثلاً - تحت المفعول المطلق كل ما تشابه معه ونحاول أن لا نكرره ، وهكذا .

أولاً : المفعول المطلق وما يشتبه به :

١ - المطلق والمفعول به :

ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الفراء من عدوله عن إعراب المفعول المطلق إلى المفعول به ، بتغيير معنى الفعل في الجملة في مثل « إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ » (سورة ص ٣٢) قال « بقول آثَرْتُ حُبَّ الْخَيْلِ » ^(٣) فقال النحاس إن « الفراء يقدره مفعولاً ، أي : آثَرْتُ حُبَّ الْخَيْلِ ، وغيره يقدره مصدرًا » ^(٤) ، وقد حكّم مكّي - بعد ذلك - المعنى في اختيار إعرابها مفعولاً به ، حيث قال : « هو مفعول به وليس بمصدر لأنه لم يخبر أنه أحبَّ حُبًّا مثل حبِّ الخير ، وقد قيل هو مصدر وفيه بُعد في المعنى » ^(٥) .

(٢) الفنى : ٥٦٦/٢ وما بعدها

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٣/٣

(١) دراسات عربية : ٩٩/٢ - ١٠٠

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٠٥/٢

(٥) مشكل إعراب القرآن : ٦٢٦/٢

وقال النحاس إن قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (فاطر . ١)
 « بمعنى : والذين يعملون السيئات فتكون (السيئات) مفعولة ، ويجوز أن
 يكون التقدير والذين يُسَيِّئُونَ فيكون (السيئات) مصدراً » (١) . ومثل ذلك
 ما جاء عند ابن جني من ﴿ عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (البقرة . ١٠٠) فقد جعلها بمعنى
 وأعطوا عهداً فأعرب (عهداً) مفعولاً به (٢) . وفي هذه الأمثلة نجد معنى
 الفعل هو المؤثر في جواز الوجهين أو اختيار أحدهما .

وقد يُتَنَاسَى الفعل المذكور الذي يوجب أن يكون المنصوب مفعولاً به أو
 مفعولاً مطلقاً في مثل ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ ... أَجْرًا ﴾ (النساء . ٩٥) قال النحاس
 « نصب بفضل ، وإن شئتَ كان مصدراً » (٣) فالنصب به (فضل) على المفعول
 به ، وبغيره أي بالفعل المقدر من (أجراً) على المفعولية المطلقة . وأوضح من هذا
 ما جاء عند ابن جني في قول الله سبحانه ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ ﴾ (الدخان ١٦)
 حيث قال : « وأما انتصاب (البطشة) فيفعل آخر غير هذا الظاهر إلا أن هذا
 دل عليه لكانه قال : يوم نبطش من نبطشه ، فيبطش البطشة الكبرى .. ولك أن
 تنصب (البطشة الكبرى) لا على المصدر ، ولكن على أنها مفعول به » (٤) .

وقد يكون المنصوب مما لا يقع عليه فعل الفاعل في المعنى فيجوز أن يكون
 مفعولاً مطلقاً ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ دَعُوا هَٰؤُلَاءِ نَبُورًا ﴾ (الفرقان ١٣)
 وقد جعل الزجاج نصب (نبوراً) على المصدر أي تَبَرُّقًا نبوراً (٥) . وقال
 النحاس إن النصب عند غير الزجاج على المفعول به أي : دعوا الثبور ، كما
 يقال : يا عجبا أي هذا من أوقاتك فاحضر وهذا أبلغ من تَعَجُّبْتُ » (٦) .
 فهؤلاء يجهزون وقروح فعل الدعاء على الثبور للتعجب وهو يجعلهم يبرون
 (الثبور) مفعولاً به .

(٢) المحصب : ١٠٠/١ وانظر : ٢٦٠/٢

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣٦٥/٣

(٤) المحصب : ٢٦٠/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٨٤/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٥٩/٤

وقد يتدخل الشكل (اللفظ) في تجويز إعراب الكلمة مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به ، حيث تتغير بنية المصدر عن بنية الفعل ، وقد مر الأخفش بقول الله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (نوح ١٧) فجعل (نباتاً) مكان (إنباتاً) للدلالة المعنى عليه ^(١) وجعل الزجاج (نباتاً) أبلغ في المعنى ^(٢) دون أن يتعرض لإعراب (نباتاً) ، لكننا نجد النحاس يجيز في نصب (قرضاً) في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (الحديد ١١) أن تكون مفعولاً مطلقاً (مصدر - اسم مصدر) أو أن تكون مفعولاً به ^(٣) .

وقد تختلف القراءات في الفعل فيعرب المنصوب في قراءة مفعولاً به ، وفي أخرى مفعولاً مطلقاً كما قد يجوز الأمران يقول ابن جني في ﴿ عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (البقرة . . ١٠٠) وهي قراءة الكافة وقد قرأها أبو السَّمَال ﴿ عَهْدُوا عَهْدًا ﴾ وقراءة الكافة (عَاهَدُوا عَهْدًا) على معنى أعطوا عهداً ، فعهداً على مذهب الجماعة كأنه مفعول به . وعلى قراءة أبي السَّمَال هو منصوب نصب المصدر - وقد يجوز أن تنصب على قراءة الكافة على المصدر ، إلا أنه مصدر محذوف الزيادة ، أي عاهدوا معاهدةً أو عهاداً ^(٤) .

ومثل ذلك ما جاء عند ابن هشام بعد ذلك في ﴿ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ (البقرة ٢٤٩) حيث تزأر حركة الغين من (غرفة) على إعرابها فإذا فَتَحَتْ فهي مفعول مطلق وإذا ضُمَّتْ فهي مفعول به ^(٥) .

وما سبق يمكن أن يجعل أسباب هذا التعدد في اختلافهم في معنى الفعل ، حيث نجد الفعل يرتبط بالمفعول المطلق أو المفعول به ارتباطاً معنوياً ، هو الوجه لإعراب المنصوب ، وكذلك العلاقة بين بنية الفعل وبنية المنصوب ، كما ساهم اختلاف القراءات في هذا التعدد .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٠ / ٥

(١) معاني القرآن للأخفش : ٥١٠ / ٧

(٤) المحصب : ١٠٠ / ١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٥ / ٤

(٥) معني اللهب : ٥٩٩

٢ - المفعول المطلق والمفعول له :

أجاز الزجاج نصب بعض الكلمات على أن تكون مفعولاً له ، أو مفعولاً مطلقاً ومن أمثلة ذلك المفعول له في قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٨) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ٢٤٣) وقوله : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَسَبَا ﴾ (المائدة ٣٨) ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً ﴾ (التوبة ١٠٧) قال : « انتصب ضِراراً مفعولاً له . المعنى : اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإحصاء . فلما حذقت اللام أفضى الفعل فنصب ، ويجوز أن يكون مصدراً محمولاً على المعنى ، لأن اتخاذهم المسجد على غير التقوى معناه ضارراً به ضِراراً » (١) ، والزجاج في هذه الآيات يُجهزُ النصب على المفعول له ، كما يجهز النصب على المفعول المطلق لأن في الجملة السابقة معنى الفعل الناصب للمصدر ، ومثل ذلك نجد عند النحاس (٢) .

٣ - المفعول المطلق أو الحال :

اشترط النحاة في الحال أن تكون مشتقة ، فإذا جاء المصدر منصوباً وفيه معنى الحال أجازوا أن يكون مفعولاً مطلقاً على اللفظ أو حالاً على المعنى مقدراً في ذلك المعنى (٣) ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الزجاج في قول الله تعالى ﴿ وَلَهُ أُسْلِمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً ﴾ (آل عمران ٨٣) حيث قال : « ونصب طَوْعاً مصدراً وضع موضع الحال ، كأنه : أسلموا طائعين ومكرهين .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٩/٢ ، وانظر في الآيات السابقة - وغيرها : ٣١٨/١ ،

١٩٩/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٤/١ ، ٣٢٦/٣ - ٣٣٧ ، ٢٢١/٤

(٣) انظر : الكتاب : ٣٧٠/١ ، المختضب : ٢٢٤/٣ وحاشته .

كما تقول جنتك ركضاً ومشياً وجنت راکضاً ومشياً^(١) . فطوعاً مصدر في اللفظ لكنه حال في المعنى فهو مصدر وضع موضع الحال^(٢) .

ومثل ذلك (جهره) في قول الله تعالى : ﴿ لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (البقرة ٥٥) قال النحاس : « (جهره) مصدر في موضع الحال يقال : رأيت الأمير جهاراً أو جهره أي غير مستتر بشئ ، ومنه فلان يظاهر بالمعاصي أي : لا يستتر من الناس »^(٣) .

وأجاز النحاس في بعض الألفاظ النصب على المصدر أو الحال ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَتَتَعَرَّضَنَ عَلَى الْمَوْتِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتِرِ قَدْرُهُ - مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة ٢٣٦) قال (متاعاً) مصدر ويجوز أن يكون حالاً أي قدره في هذه الحال^(٤) .

والنحاس إذا جعل الكلمة حالاً فإنه يقدر المصدر بمعنى الحال وهو ما تضع في (جهره) وفي غيرها^(٥) وإذا أعربها مصدراً فإنه يبحث عن عامل من جنس هذا المصدر ، فإن لم يجد يبحث عن معناه في الفعل السابق أو قدره ، وقد لا يحتمل الفعل هذا المعنى إلا على وجه بعيد ، في مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتَرَا ﴾ (المؤمنون ٤٤) قال النحاس : « موضعها نصب على المصدر لأن معنى (ثم أرسلنا) ثم واترنا ، ويجوز أن يكون موضع الحال ، أي : مواترين »^(٦) وفي هذا من التكلف ما فيه ، وقد يحتمل الفعل هذا

(١) معاني القرآن وإعراجه : ٤٤٧/١ وانظر : ٤٩٤/٢

(٢) انظر : المحصب : ١٢٣/٢ ، ١٧٤ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/١

(٤) نفسه : ٣١٩/١ وانظر : ١٦٢/٣ (٥) انظر : إعراب القرآن : ١١٤/٢ ، ١٢٩/٤

(٦) نفسه : ١١٤/٣ . وانظر دليلاً آخر على ذلك التكلف في إعراب القرآن للنحاس :

١٩٣/٢ عند ﴿ وَمَا أَمَلْنَا مِنْ قَرْنَةٍ إِلَّا لَهَا مَطْلُوبٌ ، ذِكْرِي ﴾ (الشعراء ٢٠٨ ، ٢٠٩) حيث أعرب الزجاج (ذكرى) مصدراً ، فحصل النحاس العامل معنى الفعل في (مطلقون) وجعلها بمعنى (مذكرون) .

المعنى فى مثل : ﴿ أَهْلًا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان ٤١) قال : « ونصب (رسول) على الحال ويجوز أن يكون مصدرًا لأن معنى (بعث) أرسل ومعنى رسول : رسالة على هنا » (١) .

وقد تؤثر بنية اللفظ على تمييز الإعرابين أو اختيار أحدهما من مثل ﴿ قَبَسُوا اللَّهَ عَدُوًّا يَكْفُرُ عِلْمٌ ﴾ (الأنعام ١٠٨) فإذا كانت (عَدُوًّا) أعربت مفعولاً مطلقاً - لأنها مصدر ، وإذا كانت (عَدُوًّا) أعربت حالاً والمعنى : سبوه فى هذه الحال (٢) .

ثانياً : المفعول به :

١ - المفعول به ، والمفعول له :

جعل مسبويه المفعول له منصوباً على طرح اللام (٣) وقد جاء ذلك عند الزجاج أيضاً فى تعليقه على قول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَفُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا ﴾ (التوبة ١٠٧) حيث قال : « انتصب (ضراراً) مفعولاً له ، المعنى : اتخذوه للضرار ، والكفر والتفريق والإرصاد . فلما حذفت اللام أفضى الفعل فنصب » (٤) فاللعل عندهما - يتعدى إلى المفعول له بنزع الخافض (٥) . وهذا ما جعل الرضى يصرح بأن المفعول له والمفعول فيه إنما هما مما تعدى الفعل إليه بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر (٦) .

ولم يجعل الفراء المفعول له منصوباً على طرح حرف الجر مثلهم ، وفرق بين معنى المفعول له والمفعول به ، حيث يتميز الأول بأنه سبب لوقوع الفعل (٧) أما الثانى فإنه ما يقع عليه الفعل ، ولهذا يعلق على قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ

(١) انظر : إعراب القرآن : ١٦٢/٣ ، وانظر : ١٢٦/٤

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٢٨٥/١ (٣) الكتاب : ٣٦٩/١

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٩/٢ (٥) انظر : شرح ابن عيسى : ٥٣/٢

(٦) شرح الكافية : ١٩٠/١ ، ١٩١ (٧) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٨/٢

أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ حَرَّ الْمَوْتِ ﴿ (البقرة ١٩) فيقول : « (حَرَّ) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم تُرَدَّ يجعلونها حاراً ، وإنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وقرحاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ... وليس نصبه على طرح (مِنْ) وهو بما قد يستدل به المبتدئ للعليم » (١) .

وقد أجاز النحاس إعراب (أَمَنَّا) في قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنًا نُنَاسًا ﴾ (آل عمران ١٥٤) مفعولاً به أو مفعولاً له (٢) ، كما أجاز ذلك مَنْ بَعَثَ مِنْ مَعْرِى الْقُرْآن (٣) .

وقد قدر الكوفيون حرف الجر للمصدر المؤول من (أَنْ) والفعل ، وقد يكون هذا الحرف اللام لكنهم لا يقولون إنه مفعول له (٤) على حين قدر البصريون مضافاً محذوفاً (كراهة) في هذه المواضع (٥) ، لكن الزجاج يقتدر اللام لجعل المنصوب بهذا التقدير مفعولاً له ، في مثل ﴿ لَعَلَّكَ بِأَخِيحَ نَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء ٣) حيث قال : « موضع (أَنْ) النصب مفعول له ، المعنى : لعلك قاتل نفسك لتركهم الإيمان » (٦) .

٢ - المفعول به والمنادى :

جعل الخليل وسبويه المنادى مفعولاً به منصوباً بتقدير الفعل (٧) ، وصرح بذلك المبرد حيث قال : « فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله

(١) معاني القرآن : ١٧/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٤١٣/١

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن : ١٧٧/١ ، البيان : ٧٢٩/١

(٤) انظر : معاني القرآن للقرطبي : ٧٢/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣ ، معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٧/٣

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٨/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٨٢/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٤/٣

(٧) الكتاب : ٧٩١/١

فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك ^(١) . لكن الفراء يفرق بين معنى المنادى ومعنى المفعول به وإن أجاز الوجهين في إعراب (عباد) من قول الله تعالى ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ (الدخان ١٨) حيث يقول : « يقول ادفعوهم إليّ ، أرسلوهم معي ، وهو قوله : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (الأعراف ١٠٥) ، ويقال : أن أدوا إليّ يا عباد الله ، والمسألة الأولى نصب فيها العباد بأدوا ^(٢) . وكذلك أوضح الزجاج الوجهين فقال : « ومعنى : (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) : أَنْ أَسْلَمُوا إِلَيَّ ، بمعنى بنى إسرائيل ، كما قال : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾ (طه ٤٧) ، أي أطلقهم من عذابك - وجائز أن يكون عباد الله منصوباً على النداء ، فيكون المعنى : أن أدوا إليّ ما أمركم الله به يا عباد الله ^(٣) وقد كرر النحاس كلام الزجاج ^(٤) .

٣ - المفعول به والظرف :

أجاز سيبويه في الظرف إعرابه مفعولاً على السمة ^(٥) ، وقد أجاز الفراء ذلك أيضاً محكماً المعنى في الإعراب وهو ما يفهم من تعليقه على قول الله تعالى ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا ﴾ (الأعراف ١٣٧) حيث قال : « فنصب مشارق ومغارب تريد : في مشارق الأرض وفي مغاربها ، وتوابع (وأورثنا) على قوله ﴿ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ ولو جعلت (وأورثنا) واقعة على المشارق والمغارب لأنهم قد أورثوها وتجمل (التي) من نعت المشارق والمغارب فيكون نصباً ، وإن شئت جعلت (التي) نعتاً للأرض فيكون خفياً ^(٦) .

فنصب (المشارق والمغارب) بحتمل أن يكون على تقدير (في) أي على

(٢) معاني القرآن للفراء : ٤٠/٣ .

(١) المنتصب : ٢٠٢/٤ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٨/٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٥/٤ .

(٥) الكتاب : ٤١/١ ، ٤٢ ، وانظر : شرح السيراني : ٢٩٦/١ و ٢٩٨ (المخطوطة) .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٣٩٧/١ .

الطرفية ويكون المفعول (التي باركنا فيها) . كما يحتمل أن تكون (المشارق والمغارب) مفعولا به يقع عليه الفعل (أوردنا) وتكون (التي باركنا فيها) نعتاً للمشارق والمغارب .

وقد أجاز الأخفش إعراب (يوماً) مفعولاً على المسعة في قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (البقرة ٤٨) (١) كما أجاز النحاس ذلك في قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٨١) حيث أعرب (يوماً) مفعولاً به (٢) . ويتضح ذلك عند الفارسي حيث يقول : إن انتصاب يوم انتصاب المفعول به لا انتصاب الطرف . ثم يربط بين الإعراب والمعنى حيث يقول : « وليس المعنى : اتقوا في هذا اليوم . ولكن المعنى : تأهبوا للقاءه بما تقدمون من العمل الصالح . ومثل ذلك ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾ (الزمل ١٧) أي : كيف تتقون هذا اليوم الذي هذا وصفه مع الكفر بالله ، أي : لا يكون الكافر مستعداً للقاءه لكفره » (٣) .

ثالثاً : الحال :

١ - الحال والقطع :

عبّر الفراء عن الحال بمصطلح (القطع) وهو ما يعنى عنده نصب النكرة التي جئ بها نعتاً (وصفاً) للمعرفة . ومن أمثلة ذلك نصب (قائماً) في قول الله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (آل عمران ١٨) . حيث قال : « منصوب على القطع . لأنه نكرة نعت به معرفة » (٤) .

(١) معاني القرآن للأخفش : ٨٩/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٣/١

(٣) الحجة للفارسي : ٣١ - ٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٠٠/١ وانظر : ١٢/١ . وقد اعترض الزجاج على مصطلح (القطع) عند الفراء . فقال في قول الله تعالى ﴿ وَجِبْهًا فِي النَّبَاِ وَالْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران ٤٥) إن وجهها منصوب على الحال .. وقال بعض النحويين (وجهها) منصوب على القطع من عيسى . وقطع عنها كلمة محال . لأنه يشر به في هذه الحال . أي في حال فعله فكيف يكون قطعها عنه . (معاني القرآن وإعرابه : ٤١٦/١) .

ومثل ذلك ما جاء عند الأخفش فيما عرف عنده بالنصب على خبر المعرفة في مثل : « وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » (البقرة ٩١) قال : « فنصب (مصدقاً) لأنه خبر معرفة » (١) . والنصب على خبر المعرفة يختلف عن النصب على الحال عند الأخفش - وهو ما يتضح في ذكر مصطلح الحال عند (٢) .

وقد أجاز معربو القرآن في إعراب بعض الكلمات النصب على الحال أو على وجه آخر ومن ذلك ما يلي :

١ - الحال أو خبر كان :

من أمثلة ذلك ما أجازته النحاس في إعراب (خالصة) في قول الله تعالى : « قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ النَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ » (البقرة ٩٤) حيث أجاز أن تكون خبر (كانت) أو حالاً (٣) . وقد أجاز ابن خالويه ذلك في إعراب « كُفُّوا » من قول الله تعالى : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُّوا أَحَدٌ » (الإخلاص ٤) (٤) .

٢ - الحال أو بتقدير فعل للمدح أو الذم :

أجاز الأخفش في نصب (لساناً عربياً) من قول الله تعالى « هَذَا كِتَابٌ مُصَيَّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا » (الأحقاف ١٢) ثلاثة أوجه هي : الحال ، وتقدير (أعنى) ، والمفعول به لاسم الفاعل (مصدق) وهو ما يتضح في قوله « فنصب اللسان والعربي لأنه ليس من صفة الكتاب ، فانتصب على الحال ، أو على فعل مضمر ، كأنه قال : أعنى لساناً عربياً . وقال بعضهم : إن انتصابه على (مصدق) جعل الكتاب مصدق اللسان » (٥) .

ومثل ذلك ما جاء عند النحاس وقد صرح فوه بجواز النصب على الحال

(١) معاني القرآن للأخفش : ١٣٩/١ ، وانظر : ٣٥١/٢ ، ٣٥٤ ، ٤٢٩ ، ٤٥٦ ، ٤٧٨

(٢) نفسه : ٢٤٢/١ ، ٤٧٨/٢ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٨/١

(٤) إعراب ثلاثين سورة : ٢٣٦ (٥) معاني القرآن للأخفش : ٤٧٨/٢

أو المدح أو الذم بتقدير (أعنى) وتقل عن النحاة اختلافهم فى إعرابه هذا الاختلاف (١) .

٣ - الحال والبدل :

وقد أجاز القراء ذلك فى إعراب (ذرية) من قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا ذُرِّيَّةً بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران ٣٣ ، ٣٤) حيث قال : « فنصب الذرية على جهتين ، إحداهما : أن يجعل الذرية قطعاً من الأسماء قبلها لأنهن معرفة ، وإن شئت نصبت على التكرير : اصطفى ذرية بعضها من بعض » (٢) وصرح الأختلش بجواز نصب (ذرية) على الحال أو البدل (٣) وأوضح الزجاج الفرق المسمى بين الإعرابين حيث قال : « المعنى : اصطفى ذرية بعضها من بعض - فيكون نصب (ذرية) على البدل ، وجائز أن ينصب على الحال ، المعنى : واصطفاهم فى حال كون بعضهم من بعضهم » (٤) وقد عرض النحاس اختلافهم حول إعراب هذه الكلمة (٥) وجاءت أمثلة أخرى لذلك عند الزجاج (٦) الذى ربط الإعراب بالمعنى - فى مثل ما سبق - والنحاس (٧) .

وقد رصد ابن جنى هذه الظاهرة وجعلها حلة من علل الجواز الإعرابى حيث قال : « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يحتم الكلام بها ، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذ مخيراً فى جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالاً - وإن شئت - بدلاً » (٨) .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١١١/٢ ، ٤٧/٤ ، ٣٠٦/٥ ، ٣٠٧/٥ .

(٢) معانى القرآن للقراء : ٢٠٧/١ ، وانظر أيضاً : ٢١٥/٣ .

(٣) معانى القرآن للأختلش : ٢٠٠/١ (٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٠٢/١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٦٩/١ (٦) معانى القرآن وإعرابه : ١٩٣/١ ، ٢٤٢/٢ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٦/١ .

(٨) المحطات : ١٦٥/١ وإن كانت الأمثلة التى جاء بها كان البدل فيها مرغوعاً ، لكن هنا لا

يمع من قولنا إنه قد عرف الظاهرة أو علقها .

لقد احتملت بعض أوجه النصب فيما سبق اختلافات دلالية ترتبت على اختلاف التوجيه الإعرابي ، وكان في كثير منها تكلف من قبل النحاة ، لكن هذا التكلف يتضح أشدّ الرضوح في مثل قولهم بأوجه نصب (أشعة) في قول الله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُصَوِّكِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ النَّاسَ إِلَّا قَلِيلًا ، أَشِعَّةٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (الأحزاب ٨٨) فهي عند الفراء منصوبة على القطع من أربعة أوجه كما أنها تحتل النصب على النзм (١) ، واعترض النحاس على وجهين من أوجه النصب على القطع عنده بمانع نحوي ، هو التفريق بين الصلة والموصول (٢) .

وقد كثرت أوجه النصب وتعددت فيما جمعه النحاس من أقوالهم في نصب الكلمة الواحدة وأجازه هو فيما يبدو منه التعالم بجمع هذه الوجوه الكثيرة ، حتى إنه قد يقول إن النصب من أربعة أوجه ولا يذكر إلا ثلاثة وهو ما نجد مثلاً في نصب (هبنا) من قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ، هَبْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان ٦٠) حيث قال إنها منصوبة بمعنى أغنى وكذا الثانية (٣) فهذا وجه ، ووجه ثان أن يكون بمعنى الحال من المضمر في مزاجها ، ووجه رابع تكون مفعولاً بها ، والتقدير : يشربون عينا يشرب بها عباد الله (٤) ، وهكذا لا نجد الوجه الثالث .

ثم نجد يقول في بعض المواضع إن في النصب خمسة أقوال (٥) أو سبعة (٦) عارضاً أقوالهم في ذلك وفيها تكلف شديد لا يرتبط بالمعنى ، وهو ما يجعلنا نقول إن تعدد أوجه الإعراب قد يؤدي إلى تعدد دلالي للتركيب وقد لا يرتب عليه أي تعدد دلالي ، والنتيجة أن تعدد أوجه الإعراب لا يرتبط ارتباطاً ضرورياً بالتعدد الدلالي .

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٣٨/٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٨/٢

(٣) يقصد أنه وجه في الآية ١٨ من نفس السورة (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٧/٥ - ٩٨

(٥) نفسه : ١٨٢/٥ ، ١٨٣ ، ١٧٣/٤ (٦) نفسه : ٧٢/٥

٢ - تعدد الأوجه بتعدد العلامة :

أ - الرفع والنصب :

١ - العطف - الاستئناف :

يجوز بعد حرف العطف الرفع على الاستئناف أو النصب على العطف في أمثلة جاءت عند معرّبي القرآن ، من مثل ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَمَوَاتِكُمْ وَرِيَاشًا ، وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف ٢٦ ق) ، والمعنى واحد عند الأخفش (١) . وقد خرج ابن خالويه القراءتين حيث قال : « يقرأ بالنصب والرفع ، والحجة لمن نصب أنه عطفه على ما تقدم بالواو ، فأعربه بمثل إعرابه ، والحجة لمن رفع : أنه ابتداء بالواو ، والخبر (خبر) » (٢) .

ومثل ذلك ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة ٧) و ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ عند أبي عبيدة بالرفع لأن النصب انقطع عندها (٣) . ولم تحمل على ختم (٤) .

وقد خرج ابن خالويه الرفع على أن (غشاة) مبتدأ مؤخر ، والنصب بتقدير : وجعل على أبصارهم غشاة (٥) فقدر فعلاً ناصباً .

ومثل ذلك عند الفراء : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة ١٩٦) فالقراءة بالنصب بعطف (العمرة) على (الحج) وقد أجاز الفراء الرفع (٦) إلا أنه لم يصرح بالاستئناف .

وقد يكرن النصب مع العطف بتقدير فعل مفهوم عما سبق في مثل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُؤْذُواكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ، بَلِ

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٩٧/٢ (٢) حجة ابن خالويه : ١٢٩

(٣) مجاز القرآن : ٣١/١ وانظر : الحجة للفارسي : ٢٣١/١

(٤) الحجة للفارسي : ٢٣١/١ (٥) حجة ابن خالويه : ٤٣

(٦) معاني القرآن للفراء : ١١٧/١

اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴿ (آل عمران ١٤٩ . ١٥٠) قَالَ الْقَرَاءُ رَفَعَ عَلَى الْخَبَرِ . وَلَوْ
نَصَبْتَهُ (بَلْ أَطِيعُوا اللَّهَ مَوْلَاكُمْ) كَانَ وَجْهًا حَسَنًا ^(١) . قَالَ رَفَعَ بِتَقْدِيرٍ مَبْتَدَأُ
أَي : هُوَ مَوْلَاكُمْ . وَالنَّصَبُ بِتَقْدِيرِ فَعَلٍ وَمِثْلَ ذَلِكَ ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾
(الأنفال ٦٤) فَتَفْسِيرُهَا : يَكْفِيكَ اللَّهُ وَيَكْفِي مَنْ اتَّبَعَكَ . وَمَوْضِعُ (مَنْ)
النَّصَبُ عَطْفًا عَلَى الْمَعْنَى ^(٢) .

وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ مَفْهُومًا مِمَّا بَعْدَ النَّصَبِ فِي مِثْلِ ﴿ فَمَا اسْتَبَسَّرَ مِنَ
الْهَيْدَى ﴾ (البقرة ١٩٦) فَالنَّصَبُ بِتَقْدِيرِ أَهْدَوْا مَا اسْتَبَسَّرَ ^(٣) .

وَمِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (الإنسان ٣١) فَقَدْ قَرَأَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ
بِالرَّفْعِ (وَالظَّالِمُونَ) فَخَرَّجَهَا ابْنُ جُنَى عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، لَكِنَّهُ فَضَّلَ قِرَاءَةَ
الْجَمَاعَةِ بِالنَّصَبِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا : يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَيُعَذِّبُ الظَّالِمِينَ ،
وَقَدَّرَ الْفِعْلُ (يُعَذِّبُ) وَتَفْسِيرُهُ فِي ﴿ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(٤) .

وَفِي رَأْيِي أَنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَقْصِدُهَا ابْنُ جُنَى وَالْعَطْفُ
فِيهَا عَطْفُ جُمْلَةٍ إِسْمِيَّةٍ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ، أَمَّا قِرَاءَةُ النَّصَبِ فَالْمُرَاعَاةُ فِيهَا هُوَ
اللَّفْظُ حَيْثُ تَتَنَاسَبُ جُمْلَةُ (الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ) الْفِعْلِيَّةُ بِتَقْدِيرِهِمْ - مَعَ الْجُمْلَةِ
السَّابِقَةِ ﴿ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ ، وَهَذِهِ الْمُنَاسَبَةُ قَدْ تُرَوِّعُ فِي الرَّوْمِ
الْمَعْنَى حَيْثُ قَدْ يُتَوَهَّمُ عَلَى قِرَاءَةِ النَّصَبِ - أَنْ يَكُونَ (الظَّالِمِينَ) دَاخِلِينَ ، فِي
الرَّحْمَةِ .

وَإِذَا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ يَقْطَعُ الصَّلَةَ الْمُضَرَّةَ بَيْنَ مَا بَعْدَ الْعَاطِفِ وَمَا قَبْلَهُ ، فَإِنْ
ذَلِكَ قَدْ لَا يَكُونُ مَقْصُودًا فِي مِثْلِ ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ... فَرْضُوا مِنْ اللَّهِ
أَكْبَرَ ﴾ (العنكبوت ٧٢) لِأَنَّ الرِّضْوَانَ مِمَّا وَعِدُوا بِهِ ، فَالْمَعْنَى عَلَى النَّصَبِ حَتَّى

(٢) نفسه : ٤١٧/١

(١) معاني القرآن للزجاج : ٢٣٧/١

(٤) المحتجب : ٣٤٤/٢

(٣) نفسه : ١١٨/١

ولو عُدَّةٌ عنه إلى الرفع - يقول القراء - رُفِعَ بالأكبر وَعُدَّةٌ عن أن ينسق على ما قبله ، وهو بما قد وعدهم الله تبارك وتعالى ، ولكنه أَوْثَرَ بالرفع لتفضيله ، كما تقول في الكلام : قد وصلتكم بالدراهم والشياب . وحسن رأيي خير لك من ذلك ، (١١) . فتفسير العلامة هنا دلالة على تفضيل هذا الشئ على الأشياء الأخرى الموعود بها . وهو أسلوب متكرر في القرآن حيث تجد العدول عن العلامة الإعرابية في العطف إلى غيرها لَلَّتِ الانتباه في مثل ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (البقرة ٢٣٨) ، و ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ ﴾ (البقرة ١٧٧) ، و ﴿ لَكِنَّ الرَّاesِخُونَ ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء ١١٢) حيث خرج النصب على الاختصاص وتقدير الفعل وهو في رأينا عدول عن العلامة لَلَّتِ الانتباه بالضغط على كلمة معددة ، أو نستطيع أن نسميه نهر الكلمة .

٢ - البديل أو الاستئناف :

يجوز رفع الكلمة على الاستئناف أو نصبها على البدل في مثل قوله الله تعالى : ﴿ وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ ﴾ (إبراهيم)

(١) معاني القرآن للقراء : ٤٤٦/١ ، وانظر : اهراب القرآن للنحاس : ٢٢٨/٢

(٢) معاني القرآن للقراء : ٢٤٧/١ ، وانظر أيضاً : ٢٧/١

٢٨. ٢٩) فهي منصوبة عند الفراء على تفسير (دار البوار) - أي بدلاً منها - أو على الاستئناف فتكون مبتدأ أو خبراً^(١) ومثل ذلك عند الأخفش قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (الزمر ٦٠) ، وكذلك ﴿ وَيَجْعَلُ الْحَيِّثُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (الأنفال ٣٧) فالرفع على الابتداء والنصب على البدل^(٢) . ومثل ذلك كلمة (آية) في قوله تعالى ﴿ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ، آيَةً أُخْرَى ﴾ (طه ٢٢) فالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف والنصب من وجوه منها البدل وقد أدى ذلك إلى اختلاف في المعنى عندهم ، يقول النحاس : « (آية أخرى) قال الأخفش : على البدل من بَيْضَاءَ وهو قول حسن لأن المعنى في بَيْضَاءَ مُبَيَّنَّةٌ ، قال أبو إسحاق المعنى : آيتناك آية أخرى ، أو نؤتيك آية لأنه لما قال (تخرج بَيْضَاءَ من غير سوء) دل على أنه قد آتاه آية أخرى . قال : ويجوز : آية بالرفع بمعنى : هذه آية »^(٣) .

٣ - الحال - والخبر :

يجوز الرفع على الخبر أو الاستئناف والنصب على الحال في مثل : ﴿ هذا مَالِدٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق ٢٣)^(٤) ومثل ذلك ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ (الواقعة ٣) فالرفع على الاستئناف أي : الواقعة يومئذ خافضة لقوم إلى النار ورافعة للقوم إلى الجنة ، والنصب بتقدير : إذا وقعت وقعت خافضة لقوم رافعة لآخرين^(٥) ، أما في مثل ﴿ وَتَرَكْنَهُمْ فِي طَلْعَاتٍ لَا يُنْصَرُونَ ، صُمُّكُمْ ﴾ (١٧ ، ١٨)

(١) معاني القرآن : ٧٦/٢ ، ٧٧ ، وانظر أيضاً : ٩/٣ ، ٢٢ ، ٢.٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٤٥٦/٢ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧/٣ وانظر : معاني القرآن للأخفش : ٤.٧/٢ . معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٥٥/٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٨٢/٣ .

(٥) نفسه : ١٢١/٣ ، وانظر : ٨٣/٣ ، ٩٦ ، ٣٧٦/١ ، ٤٦١ ، ٣٤٨ ، ٣٧٧ .

٢١٦/٣ ، مجاز القرآن : ٢٤٧/٢ وانظر : المحصب : ٣.٧/٢ .

فالرفع على الاستئناف لأن الكلام قد تم قبل ، والنصب على الحال أو على التم (١) .

وإذا تم الكلام فإن ما يجرى به مقامه يكون منصوباً وقامه بالفعل والفاعل أو المبتدأ أو الخبر وفي كثير من الآيات يجوز أن تتم الكلمة الجملة فتكون الخبر ويجوز أن يتم الكلام دونها فتكون حالاً ، وهذا يرجع إلى تقدير المعنى المقصود ، ومن أمثلة ذلك « وَهَذَا يَقُولُ شَيْخًا » (هود ٧٢) وهو ما يسمى عند الكولبيين التقريب ، وقد حدد القراء (٢) حالات الرفع والنصب في مثل ذلك ، وهي تقوم على معرفة ما إذا كان الكلام قد تم دون هذه الكلمة فتكون منصوبة أو لم يتم فتكون هي الخبر وهذه الحالات هي :

١ - أن ترى الاسم الذي بعد (هذا) كما ترى (هذا) ففعله (خبره) حينئذ مرفوع من مثل (هذا الحمارُ فارٌّ) فيكون (الحمار) نعتاً لـ (هذا) ، و (فاره) الخبر ، واشترط القراء في ذلك أن تكون (الإشارة) و (الحمار) حاضرين ، مما يجعلنا نقول إنه يقصد بالرقية الإبصار والمشاهدة ، ولأن (الحمار) مشاهد فهو لا يحتاج إلى إشارة فنحن نتحدث إلى من يعرفه ، وتأتي (فاره) لتكون خبراً به الفائدة (٣) .

٢ - أن يكون المشار إليه اسم جنس فيكون خبراً وينصب ما بعده من مثل هذا الأسد مخرفاً إذ إن كلَّ الأسدِ مخوفة فلا فائدة للأخبار عن أسد واحد بالخوف .

٣ - أن يكون المشار إليه واحداً لا نظير له فيكون خبراً وينصب ما بعده أيضاً من مثل هذه الشمسُ ضياءٌ للعباد ، وهذا القمرُ نوراً ، لأن القمر معروف لا يحتاج إلى نعت يعرفه (٤) .

(١) معاني القرآن للقراء : ١٦/١ ، وانظر : مجاز القرآن : ٣٢/١

(٢) معاني القرآن للقراء : ١٢/١ - ١٣ (٣) انظر : كتاب سيبويه : ٨٨/٢ ، ٨٩

(٤) نفسه : ٨٨ ، ٨٧/٢

أما الأخفش فيعرض في رفع (شيخ) في الآية ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون مرفوعاً على الاستثناء بتقدير : هو شيخ وكأنه تفسير للكلام السابق ، والثاني : أن يكون أخبر عنهما خبراً واحداً ، أو بتعبير سيبويه أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولهم : هذا حلوة حامض وقد جاء هذان الوجهان عند الخليل (١) ، والثالث : أن يكون (يعلى) بدلاً من (هنا) و (شيخ) الخبر (٢) وقد أضاف الزجاج وجهاً رابعاً وهو أن يكون (زيد) مَبْنًى عن هنا ، كأنك أردت هنا قائم ، ثم بينت مَنْ هُوَ بقولك : زيد ونسب الأوجه الأربعة إلى الخليل وسيبويه ، أما النصب عنده فعلى أن يكون المعنى : انتبه لزيد في حال قيامه ، وأشير لك إلى زيد حال قيامه (٣) ، كما أضاف النحاس وجهاً خامساً للرفع وهو أن يكون (شيخ) بدلاً من (يعلى) (٤) ، ويجوز في غير ذلك أيضاً في مثل ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ ﴾ (الأعراف ٣٢) فقد أجاز الزجاج في (خالصة) الرفع على أن تكون خبراً ثانياً والنصب على الحال (٥) ويجوز فيها بعد (إن) إذا استغنى الكلام النصب والرفع في مثل : ﴿ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّنتَقِدُونَ ﴾ (الزخرف ٢٢) و ﴿ مفتنون ﴾ (الزخرف ٢٣) قال الفراء : و رُكعتا ولو كانتا نصباً لجاز ذلك : لأن الوقوف بحسن دونهما (٦) ومثلها : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ ﴾ (الذاريات ١٥ ، ١٦) وقوله : ﴿ أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَتَيْنِ فِيهَا ﴾ (الحشر ٧) قال أبو عبيدة « فإذا استغنيت أن أخبر لم جاء خبر بعد فإن شئت رفعت وإن شئت نصب » (٧) ومثل ذلك عند الأخفش

(١) نفسه : ٨٣/٢ (٢) معاني القرآن للأخفش : ٢٥٦/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٩٣/٢ ، ٩٤ ومثل ذلك عنده (حله ناقة الله لكم آية) (هـ) ٩٤ لغرها : انتبهرا لها في حله الحالة : ٦٠/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٢ (٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٨/٢

(٦) معاني القرآن للفراء : ٣٠/٣ ، وانظر : ١٤٦/٣

(٧) مجاز القرآن : ٢٣١/٢ ، وانظر : ٢٢٦/٢ ، ٢٥٦

﴿ وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (المؤمنون ٥٢) فنصب (أمة واحدة) على الحال أو على الخبر (١١) .

وأجاز مثل ذلك في موضع الفعل أيضاً في مثل ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ ﴾ (البقرة ٤٩) قال الأخفش (يسومونكم) في موضع رفع ، وإن شئت جعلته في موضع نصب على الحال ، كأنه يقول : وإذ نجيناكم من آل فرعون سائمين لكم ، والرفع على الابتداء . (١٢) ومثله عند الزجاج (تحبونهم) في قوله تعالى ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَىٰ بِمُحِبِّيهِمْ وَلَا بِمُحِبِّيكُمْ ﴾ (آل عمران ١١٩) (١٣) .

وقد أجاز النحاس في (يؤمنون) في قول الله تعالى : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ . يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران ١١٣ ، ١١٤) أن تكون في موضع نصب على الحال ، أو رفع في موضع نعت لأمة ، أو على الاستئناف (١٤) .

٤ - الحال والنعت :

وقد أجاز معربو القرآن في أمثال ما سبق الرفع على النعت والنصب على الحال ، ومن أمثلة ذلك ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا ﴾ (الأنعام ٩٢ ، ١٥٥) قال الفراء : جعلت مباركاً من نعت الكتاب فرفعته ، ولو نصبته على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صواباً . (١٥) وكذلك قال الأخفش إن الرفع على الصفة والنصب على الحال (١٦) ، كما جاءت أمثلة أخرى عند النحاس (١٧) .

٥ - المصدر بين الرفع والنصب :

يجوز في المصدر النصب ويجوز رفعه على الاستئناف ومن أمثلة ذلك ﴿ مَتَاعًا

(١١) معاني القرآن للأخفش : ٤١٧/٢ (١٢) نفسه : ٩٢/١

(١٣) معاني القرآن وأهوايه : ٤٧٥/١ (١٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/١ ، ٤ ، ٢ ، ٤

(١٥) معاني القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، وانظر : ١١/٢ ، ٢٤٧/١

(١٦) معاني القرآن للأخفش : ٢٨٧/١ (١٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٢/١ ، ٢١٨

لَكُمْ ﴿ (النازعات ٣٣) قال القراء : « خَلَقَ ذَلِكَ مَنفَعَةً لَكُمْ ، وَمَتْعَةً لَكُمْ ، وَلَوْ كَانَتْ مَتَاعٌ لَكُمْ كَانَ صَوَاباً مِثْلُ مَا قَالُوا : ﴿ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (الأحقاف ٣٥) وكما قال : ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النحل ١١٧) وهو على الاستئناف يُضْمَرُ لَهُ مَا يَرْفَعُهُ « (١) ، ووجه النصب يختلف من مثال لآخر فهو في هذا المثال مقعول لأجله على تخريج القراء (٢) كما نجد عند المفعولية المطلقة أو الحالية في أمثلة أخرى (٣) .

فإذا جاء المصدر موصوفاً حَسُنَ فِيهِ الرِّفْعُ عند أبي عبيدة والنحاس من مثل ﴿ فَإِذَا تَفِيعٌ فِي السُّورِ نَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (الحاقة ١٣) ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير (٤) .

والرفع عندهم بتقدير مبتدأ والنصب بتقدير الفعل يوضح ذلك قول الزجاج في قوله تعالى : ﴿ وَالْأَفْرِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة ١٨) « نصب على حق ذلك عليكم حقاً ، ولو كان في غير القرآن لرفع كان جائزاً ، على معنى : ذلك حق على المتقين » (٥) وقد يجوز مراعاة معنى الفعل في المصدر فيُنصَبُ ويجوز أن يراعى معنى الاسم فيرتفع ما بعده في مثل ﴿ غِثَّاهَا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ (النور ٦) لرفع (أربع) على أنها خبر ونصبها لأن معنى (شهادة) أن يشهد ، فالتقدير : فعليهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات أو فالأمر أن يشهد أحدهم أربع شهادات (٦) ، وقد اختلف في أوجه الرفع إلى درجة التزيد (٧) كما اختلف في أوجه النصب بحسب تقدير النحاة (٨) .

(١) معاني القرآن للقراء : ٢٣٣/٣

(٢) وقد جاء مثل هذا التخرج عند النحاس : ٢٥٤/٣

(٣) معاني القرآن للقراء : ٤٤٤/١ ، ٤٥٣

(٤) مجاز القرآن : ٢٦٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١/٥

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٣ ، وانظر : ٤٠/٢ - ٤١

(٧) نفسه : ٢٥٤/٣ (٨) نفسه : ٢٣٩/٣

٦ - قطع النعت :

إذا تكررت النعوت فإنه يجوز أن تأتي بعلامة إعرابية واحدة ، وهو ما يسمى الإتيان ، ويجوز أن تتغير العلامة من نعت إلى آخر ، وهو ما يسمى القطع . فإذا قطع النعت إلى الرفع فإنهم يفترون له مبتدأ محذوفاً ويجعلونه خبراً . وإذا قطع إلى النصب فإنهم يفترون له فعلاً خاصاً واجب الحذف (١) . ويقطع النعت إذا أراد المتكلم أن يعبر عن معنى أو غرض لا يستطيع الوصول إليه بالإتيان ، هذا الغرض قد يكون المدح أو الذم أو غيرهما ، فيفتقر العمل بحسب هذه المعاني المرادة (٢) .

وقد أجاز مصرى القرآن قطع النعت حتى ولو كان نعتاً واحداً ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَتْ حَمَلَةً حَمْلًا مُطْعَرًا ﴾ (المائدة ٤) فقد قرئت (حمالة) بالرفع والنصب والرفع على الصفة ، أما النصب فعلى الذم ، أو الحال (٣) وقد مرها بين خالويه (أشتم حمالة المطب ، أو أذم حمالة المطب) (٤) .

وقد جاء القطع أيضاً فى العطف ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ ... وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ ... وَالصَّابِرِينَ ﴾ (البقرة ١٧٧) حيث نصبت « الصابرين » على المدح ، ومثلها ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ... وَالْمُتَّبِعِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء ١١٢) وقد قال الفراء بالمدح فى الآيتين ، كما عرف الأهمية المعنوية لتفسير العلامة إذ يقول : « والعرب تكثر من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا ، وينصبون بعض المدح ، فكانهم يثرون إخراج المنصوب بمدح مجتهد غير متبع لأول الكلام » (٥) فهو يحدد نصاً دلالة العلامة الجديدة وهى تهديد المدح والخروج بالمنصوب عن تبعية أول الكلام .

(١) انظر : الجمل للزجاجي : ١٥

(٢) انظر : الكتاب : ٦٢/٢ - ٧٧ ، المنصوب : ١١٢/٤ ، ١١٤

(٣) مجاز القرآن : ٣١٥/٢ ، معاني القرآن للأخفش : ٤٨/٢

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٥ (٥) معاني القرآن للفراء : ١.٥/١

وبعرض رأى الكسائي حيث رفض أن يكون الأسلوب في الآيتين أسلوب مدح ، لأن شرط المدح - عنده - أن يتم الكلام دون الممدوح ، فلا يُنصب الممدوح إلا عند تمام الكلام ، بينما يرى الفراء أن هذا أكثر الكلام ولكنه قدجا . المدح في الكلام الناقص ^(١) . وشرط الكسائي هنا يتفق وما نقله سيبويه عن الخليل أن المدح لا يُراد به مخاطبة الناس بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا ما علم المتكلم فجعل المدح ثناء وتعظيماً ^(٢) أي أن المدح إنما يجرى بعد استيفاء الفرض الأساسي من الكلام ، أو لنقل بعد تمام الكلام وهذا هو الأصل عند الفراء أيضاً .

ويكاد يتكرر كلام الفراء عند أبي عبيدة حيث يقول تعليقاً على آية النساء - « العرب تخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام » ثم تعود بعد إلى الرفع ^(٣) ، وقد جعل الأخفش نصب (الصابرين) و (والمقيمين) بتقدير فعل مضمر ، كما أجاز نصب (الصابرين) عطفاً على (ذوى القربى) ^(٤) كما قدر الزجاج الفعل (أعنى لنصب (الصابرين) وجعلها على المدح ورد رأى القائل يعطفها على ذوى القربى ^(٥) ووقف عند آية النساء فعرض قول من قال يعطف (المقيمين) على مجرود قبلها ، وقول بعضهم بتخطئة كاتب الرضى ^(٦) . ثم قال إن الخليل وسيبويه وجميع النحويين قد أفردوا للذكر باباً يُسمونه باب المدح بينما فيه صحة هذا وجوده ، فإذا أريد بالصفة تخصيص الموصوف أو تخلصه من غيره جاءت على الإتيان وإذا أريد بها المدح والثناء عدل عنه بالصفة وقدر مبتدأ أو بالفتحة وقدر الفعل فالمدح يأتي لتخصيص الموصوف ، وإنما يكون هنا بتفسير علامة الصفة بعده ، وعلى هذا الآية لأنه لما قال : « يُؤْمِنُونَ بِمَا

(١) نفسه : ١٠٧/١

(٢) انظر : الكتاب : ١٥/٢ ، ٩٦ ، مرجع الكافية : ٣١٩/١

(٣) مجاز القرآن : ١٤٧/١ ، وانظر : ٩٥/١ ، ٩٦

(٤) معاني القرآن للأخفش : ١٥٧/١ (٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٧/١

(٦) وقد نسب الفراء هذا القول إلى عائشة رضي الله عنها . انظر : معاني القرآن للفراء .

أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴿ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، فَقَالَ .
 ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ على معنى ، أذكر المقيمين الصلاة ، وهم
 المؤتون الزكاة (١) . وقد عرض النحاس أقوالهم في آية البقرة وتبع الزجاج في
 رده على المخالفين (٢) كما فعل ذلك أيضاً عند آية النساء ، واختار نصب (المقيمين)
 على المدح ، ورد قول الكسائي بالمعطف لأن ذلك يخالف تقدير المعنى ، كما
 عرض كذلك أرجه رفع (والمؤتون) ومنها تقدير الفصل (٣) . واستدل ابن جني
 بقراءة الرفع (والمقيمون) على بطلان تقدير عطفا (والمقيمين) بالجور (٤) .

يهمنا بعد ذلك أن نقف عند ما رواه القراء عن عائشة بتخطئة الكاتب ، حيث
 قال إنها « منلت عن قوله ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لِسَاحِرٍ ﴾ (طه ٦٣) ، وعن قوله ﴿ إِنَّ
 الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالشَّاهِقُونَ ﴾ (المائدة ٦٩) ، وعن قوله (وَالْمُقِيمِينَ
 الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) فقالت : يا ابن أخي : هنا خطأ من الكاتب » (٥) فقد
 جمع هذا النص آيات ثلاث اختلاف النحاة حول تخريجها ثم وضعوا لها أبواباً
 محددة في النحو تشتملها وقد روى الطبري - عند آية النساء ١٦٢ (٦) شيئاً
 مما نلا عن أبيان بن عثمان بن عفان ، ونقل جولد تسهر ذلك عنه ، ومع شكه في
 تلك الروايات إلا أنه يقول إن النحاة البصريين والكوفيين قد اجتهدوا في وقت
 متأخر فقط لتسوية صحة تلك المواضع من جهة العربية (٧) وقد عرفنا اختلافهم
 حول الآية الثالثة ، أما الآيتان الأولى والثانية وأمثالها فنعرض لهما فيما يلي :
 وليس في معنا أن تأتي لجولد تسهر بكتاب قبل كتاب سيبويه ، لكننا نقول إن
 بداية تخريج هذه الآيات كانت مع بدايات نشأة النحو ، وإن كان القرآن كنص

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٣٩/٢ ، ١٣٢ ج .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٨٠ - ٢٨١

(٣) للمعجب : ٢/٣

(٤) نفسه : ١/٤٠٤ - ٤٠٦

(٥) انظر الطبري : ١٦/٦

(٦) معاني القرآن للقراء : ١/٦٠٦ ، وانظر : ١٨٣/٢

(٧) مذاهب التفسير الإسلامي : ٤٦ ، ٤٧

لغوى يدخل في الدائرة التي حُدِّدَها النحاة للاحتجاج ، والقواعد تُستخلص من النص اللغوي ولا تُفرض عليه من خارجه ، وإذا كانت هذه الآيات قد رُوِّيت لنا هكذا ، فليس لنا إلا أن نستخلص ما بها من تقعيد . وقد جعل سببويه رفع (الصائبون) « على التقديم والتأخير ، كأنه ابتداءً على قوله (والصائبون) بعدما مضى الخبر » (١) وقد يفهم من قوله أنه يرفعها على الاستئناف .

ونقل الفراء عن الكسائي أنه يجوز ذلك لضعف (إن) فنصبها نصب ضعيف وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ولهذا جاز رفع الصائبين ، واتفق الفراء معه في ذلك إلا أنه لا يميز ذلك إلا إذا كان اسم (أن) لا يتبين فيه الإعراب كالاسم الموصول والضمير ، كما جعل ذلك أقوى مع الضمير عنه مع (الذين) في الآية لأنه قد تبيّن فيها إعراب لأنه قد يُقال (الملئون) . والرفع عند الكسائي عطفاً على الواو التي في (هادوا) لأنه يجعلها بمعنى تاهوا ورجعوا (٢) لا من اليهودية ، وقد رد الفراء ذلك بأن التفسير على أن الذين هادوا في الآية هم اليهود (٣) .

ولقد عند أبي عبيدة تخريجين للآية أولهما الرفع على الاستئناف ، أو تقدير فعل للرفع والمخرج من الإتياع ، والآخر على أن معنى (إن) معنى الابتداء . وأن المرفوع بعدها مرفوع على أصل الجملة الابتدائية حيث يقول : « ورفع (الصائبون) لأن العرب تخرج المشرق في المنصب الذي قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف ولا يعملون النصب فيه ، ومع هذا إن معنى (إن) معنى الابتداء ، ألا ترى أنها لا تصل إلا فيما يليها ثم ترفع

(١) الكتاب : ١٥٥/٢

(٢) وقد جاحت (هادوا) بمعنى تاهوا ورجعوا في قوله تعالى : (إِنَّا هُنَا إِنبَاءُ) الأعران

(١٥٦) وعلى هذا المعنى يدخل فيهم بعض الصائبين فيصبح عطفاً على الواو في (هادوا)

وانظر : هامش : معاني القرآن للقراء : ٣١٢/١

(٣) معاني القرآن للقراء : ٣١٠/١ - ٣١٢

الذي بعد الذي يليها ، كقولك : **إِنْ زَيْدًا ذَاهِبٌ فَذَاهِبْ رَقِع** ، وكذلك إذا واليت بين مشركتين وقعت الأخير على معنى الابتداء ^(١) ، كما يجعل معنى الابتداء في (**إِنْ**) هنا وجهاً من وجهي تخريج (**إِنْ هَئَانِ لَسَاخِرَانِ**) ، قال : « (**إِنْ**) بمعنى الابتداء والإيجاب ، ألا ترى أنها تعمل فيما يليها ولا تعمل فيما بعد الذي بعدها فترفع الخبر ولا تنصبه كما تنصب الاسم ، فكان مجاز (**إِنْ هَئَانِ لَسَاخِرَانِ**) مجاز كلامين مخرجه : **إِنَّهُ** : أي : نعم ، ثم قلت : **هَئَانِ لَسَاخِرَانِ** » ^(٢) فتخريج الكلام هنا على الابتداء بما بعد (**إِنْ**) .

ونجد عند الأخفش تطوراً لمعنى الابتداء في (**إِنْ**) فتطور الأمر إلى العطف على محل المبتدأ أو على المعنى بعد (**إِنْ**) بعد اعتبار أن موضعه الابتداء ، كما نجد تطوراً آخر عند الكسائي من عطف (**الصائغون**) على وار (**هَادُوا**) فإذا كان المعنى لا يقبل هنا العطف فإنه يشبهها على الجواز وأمثاله مما يجرى مخالفاً للمعنى حيث قال **إِنْ رَفَعَهَا** « على وجهين : كأنه قال (**إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا**) في موضع رفع في المعنى لأنه كلام مبتدأ ، لأن قوله : **إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَ** : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ من غير أن يكون فيه (**إِنْ**) في المعنى سواء ، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى ، كما قلت : **إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَصْرٌ** ، ولكنه إذا جُمِلَ بعد الخبر فهو أحسن وأكثر ، وقال بعضهم : لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجرى على ما قبله ، ليس معناه في الفعل الذي قبله ، وهو (**الَّذِينَ هَادُوا**) أجزاء عليه فرفعه به ، وإن كان ليس عليه في المعنى ، ذلك أنه يجرى ، أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني ، منها قولهم : **هَذَا حَجَرٌ ضَبُّ حَرْبٍ** ، وقولهم : **كَذَبَ عَلَيْكَ الْحَجُّ** ، يرفعون (**الحج**) به (**كذب**) ، وإنما معناه : عليكم الحج ، نصيباً بأمرهم ، ويقول هذا حبٌ رُمَاتِي ، فتضيف الرمان إليك ، وإنما لك الحب وليس لك الرمان ، فقد يجوز أشياء هنا والمعنى على خلافه ^(٣) .

(٢) مجاز القرآن : ٢١/٢ - ٢٢

(١) مجاز القرآن : ١٧٢/١ - ١٧٣

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٢/١

ويُخطئ الزجاج قولى الكسائى والقراء يضعف (إن) فى العمل والمطف على (الذين) بالرفع ، ويعرض رأى سيبويه والخليل وجميع البصريين وهو أن (الصابئون) محمول على التأخير ومرتفع بالابتداء ، المعنى : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ، والصابئون والنصارى كذلك أيضاً ، أى من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ^(١) ، وقد عرض النحاس الآراء فى ذلك وردد أقوال الزجاج فى تخطئته الكسائى والقراء ^(٢) ، كما عرض ابن جنى رأى البصريين فى الرفع ^(٣) .

أما (إن هذان لساحران) فقد خُرِجَتْ على لغة بنى الحارث بن كعب ، أو أن الألف ليست علامة إعراب ، وهو قول القراء ^(٤) وخُرِجَها أبو عبيدة على لغة بنى الحارث أو على الابتداء بما بعد (إن) ^(٥) وخُرِجَها الأخفش على لغة بنى الحارث ^(٦) ، أما الزجاج فقد عرض القراءات المختلفة للآية ومنها ما غير لفظ (هذان) إلى (هذين) لما روى أن فى الكتاب خطأ متقبه العرب بالسنتها ، وعرض تخريجات الآية على لغة بنى الحارث، أو أن هنالك هاء مضمرة ، المعنى إنه هذان لساحران ، أو أن (إن) بمعنى نعم ^(٧) وقد عرض النحاس آراء النحاة فى الآية بالتفصيل ^(٨) .

وقد جعل بعضهم من جواز المطف على اسم (إن) بتخفيف العلامة إلى الرفع قانوناً عاماً فطبقوه على مثل قوله تعالى : ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ... وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (المائدة ٤٥) قال الأخفش « إذا عطف على ما بعد (أن) نصب ،

(١) معانى القرآن وإعرابه : ١٩٣/٢ ج .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣١/٢ ، ٣٢ .

(٣) المحاسب : ٢١٧/١

(٥) مجاز القرآن : ٢١/٢ ، ٢٢ .

(٤) انظر : معانى القرآن للقراء : ١٨٢/٢ ، ١٨٤ .

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٤.٨/٢

(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٣٦١/٣ ، ٣٦٤ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣/٣ - ٤٧ .

والرفع على الابتداء كما يقول : **إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو ذَاهِبٌ** ، وإن شئت قلت : وعمراً ذاهباً نصب ورفع ^(١) ، وكذلك خرج الزجاج الرفع بالعطف على موضع النفس بالنفس ، والعامل (فيها) والمعنى : وكتبنا عليهم النفس ... الخ ، كما أجاز أن يكون الرفع على الاستئناف ، أو على العطف على الضمير في (النفس) والمعنى : أن النفس مأخوذة هي بالنفس ، والعين معطوفة على هي ^(٢) ، وكذلك عرض ابن خالويه قراءات الرفع والنصب في الآية ، والرفع عنده على الاستئناف لطول الكلام ، وجعله الاختيار حيث قال « إذا تَمَّتْ أَنْ بِاسْمِهَا وَخَبَرِهَا كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِيمَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ الِرْفَعِ » ^(٣) .

وكذلك أجازوا أن يأتي تابع اسم (إِنْ) غير المعطوف - بالرفع والنصب من مثل « **إِنْ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** » (الصافات ٤ ، ٥) حيث قرئت (رَبُّ) بالرفع والنصب ^(٤) ، ومن مثل « **قُلْ إِنْ أَلَمْرُكُلُهُ لِلَّهِ** » (آل عمران ١٥٤) حيث قرئت (كله) بالنصب تأكيداً لـ (الأمر) والرفع على أنها و (لله) جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع اسم إن ^(٥) .

وكذلك يُعطف على جملة إن واسمها وخبرها بالرفع - عند الفراء - سواء أكان هذا العطف عطف جملة كاملة أو عطف اسم قال الفراء في تعليقه على قول الله تعالى : « **وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ** » (الجاثية ١٩) « **ترفع (الله)** ، وهو وجه الإعراب إذا جاء الاسم بعد (إِنْ) وخبر ، فارفعه كان معه فعل أو لم يكن ، فأما الذي لا فعل معه فيقول : « **أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** » (التوبة ٣) ، وأما الذي معه فعل - أي خبر - فقوله جل وعز « **وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ** » (الجاثية ١٩) ^(٦) ، قد يجوز في القطع

(١) معاني القرآن للأخفش : ٢٥٩/١ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٧٩/٢

(٣) حجة ابن خالويه : ١٠٥ ، ١٠٦ (٤) انظر معاني القرآن للأخفش : ٤٥١/٢

(٥) حجة ابن خالويه : ص ٩

(٦) معاني القرآن للفراء : ٤٦/٣ ، وانظر غني : ٤٥/٣ ، ٤٧ لمثلة أخرى .

التفجير من الجر على الإتياع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو النصب بتقدير الفعل ،
 يفيد ذلك المدح أو الذم ، وقد جاء ذلك في النعت والبدل .

ومن أمثلة ذلك عند الفراء قول الله تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ ... وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ (آل عمران ١٣) فالرفع على معنى : إحداهما تقاتل في سبيل الله على الاستئناف ، والجر رداً على أول الكلام - على البدلية من فئتين بتكرار العامل أي في فئتين في فئة تقاتل الخ . والنصب بمعنى : التقتا مختلفتين على الحال (١) وقد أجاز الزجاج نصبها على المدح بتقدير (أعني) (٢) .

وقد أجاز الأخفش ذلك في النكرة ولم يجز في المعرفة النصب لأن النصب عنده على خبر المعرفة = الحال ، والرفع على الابتداء - الاستئناف - والجر على الإتياع ومن أمثلة ذلك عنده قول الله تعالى : ﴿ حم ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ، ذِي الطَّلَوِّ ﴾ (غافر ١-٣) حيث أجاز في (غافر - قابل) الوجه الثلاثة ، ولم يجز في (ذي الطلوع) إلا الجر والرفع لأنها معرفة لا تنصب على خبر المعرفة (٣) .

ويتضح الأمر عند الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة ٢، ٣) حيث يقول : وموضع الذين ه جر تبعاً للمتقين ويجوز أن يكون موضعهم رفعاً على المدح كأنه لما قيل : هدى للمتقين قيل: مَنْ هم ، فقيل : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، ويجوز أن يكون موضع (الذين) نصباً على المدح أيضاً ، كأنه قيل : أذكر الذين ه (٤) ، وقد جاء ذلك عند النحاس في النعت (٥) ، والبدل (٦) والمعطف (٧) والمخفوض على الإتياع والرفع على تقدير مبتدأ أو النصب على تقدير فعل . ويفيد الانتقال من علامة الإتياع و الرفع

(١) معاني القرآن للفراء : ١٩٢/١

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٤/١ وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٠/١

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٥٩/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٠، ٣٣/١ وانظر : ٥/١ ، ٦ ، ٨ ، ٧/٢ ، ٧ ، ٨ ، ٢ ، ٧

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٣/٥ ، ٢٧١ ، ٢٦١

(٦) نفسه : ٢٨٧/٥ ، ٧٣/٤ ، ١٠٥/٣ ، ٣٦١/١ (٧) نفسه : ٢٩/٢ - ٣

أو النصب المدح والذم . إلا أننا نجد النحاس يُقصر المدح والذم على حالة النصب دون غيره . إلا أنه قد يُشير إلى معنى المدح في النعت ^(١) .

٧ - التوسع :

يجوز في الطرف المتصرف أن يُعرب نصباً على الطرفية أو بالرفع على موقعه الإعرابي . وقد جاءت أمثلة من ذلك عند معربي القرآن . فقد قالوا ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالتَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (الأنفال ٤٢) حيث يجوز النصب على الطرفية والرفع على التوسع فيختلف المعنى حسب العلامة الإعرابية قال الفراء : « وقوله (أسفل منكم) نصبت ، يريد مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركب أشد تسفلاً لجاز ورفع » ^(٢) . وقد جاء ذلك عند الآخرين ^(٣) ، وجاءت أمثلة أخرى عند الأخفش ^(٤) والزجاج ^(٥) .

أما قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام ٩٤) فقد جاء بالرفع والنصب ، والنصب على الطرفية ، والرفع على الفاعلية ، وهذا يتوقف على معنى (بين) فإذا كانت بمعنى الوصل رفعت على الفاعلية وإلا فهي منصوبة على الطرفية ^(٦) ومعنى الكلام على الرفع : لقد تقطع وصلكم ، وعلى النصب : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشراكة بينكم ^(٧) .

٨ - الاشتغال :

يجوز في الاشتغال رفع الاسم ونصبه ، وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى

(١) نفسه : ٢٩/٢ ، ١٩٣/٥ (٢) معاني القرآن للفراء : ٤١١/١

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٣٢٣/٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩٢/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٨٨/٢

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٣٧٨/١ ، ٥٢٤/٢ ، ٥٣١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٧/٢ ، ٢٤٨

(٦) معاني القرآن للفراء : ٣٤٦، ٣٤٧/١ ، مجاز القرآن : ٢٠٠/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٨٢/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٣/٢ ج .

﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة ٣٨) فقال : « مرفوعان بما عاد من ذكرهما . والنصب فيهما جاز . كما يجوز : أزيدُ ضريتهُ . وأزيدُ ضريتهُ . وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقفتين - أي : غير محددين ، فوجهُ توجيه الجزاء . كقولك من سرق فاقطعوا يده . فـ (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً . ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام » (١) . والفراء يُجيزُ في الآية وفي غيرها الرفع والنصب . لكنه يوجه اختيار الرفع فيربط بينه وبين المعنى فإذا كان السارق والسارقة غير معينين يختار العرب الرفع لأن ذلك يشبه الجزاء أو بمعنى آخر فيه استمرار الجملة الاسمية التي لا تتحدد بزمان . فإذا عين السارق والسارقة كان الوجه النصب لأن ذلك يُشبه الجملة الفعلية في تحديدها فينتصب (السارق) على المفعولية ، والنصب عند الفراء بالفعل المذكور في الجملة (٢) . أما الرفع فبالابتداء وما بعد المرفوع الخبر (٣) .

أنا أبو عبيدة فيجعل (السارق والسارقة) مرفوعين على الابتداء فيقدر لهما الخبر ، وإن كانا في موضع الإغراء ، ومعنى الإغراء هنا الأمر والنصب عنده في مثل هذا على الإغراء بتقدير الفعل ، قال : « هما مرفوعان كأنهما خرجا مخرج قولك : وفي القرآن السارق والسارقة ، وفي القريضة السارق والسارقة جزاؤهما أن تُقطع أيديهما فاقطعوا أيديهما ، فعلى هذا ركبنا أو نحو هذا ، ولم يجعلوهما في موضع إغراء فينصبوهما ، والعرب تقول : الصيدُ عندك ، رفع وهو في موضع إغراء فكأنه قال : أمكنتك الصيدُ عندك فالزمه . وكذلك الهلالُ عندك ، أي طلع الهلالُ عندك فانظر إليه ، ونصبهما عيسى بن عمر » (٤) .

وكما ربط أبو عبيدة بين الإغراء = الأمر والنصب نجد الأخفش يربط بين

(١) معاني القرآن للفراء : ٣/٩٦ ، وانظر : ٢٤٠-٢٤٣ . ٤٧٢ . ٤٧٣ . ٢٩٩/٣ . ٢٣٣

(٢) نفسه : ٢٩٥/١ ، ١٨/٢ ، ٧٦٨ (٣) نفسه : ٢٥٥/٢

(٤) مجاز القرآن : ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، وانظر : ١٣/٢

الأمر والنهي والنصب وتقدير الفعل في الاشتغال حيث يقول : « كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك : زيداً فاضرب أخاه ، لأن الأمر والنهي مما يضمنان كثيراً ، ويحسن فيهما الإضمار ، والرفع أيضاً جائز على ألا تُضمير » (١) . أما في (السارق والسارقة) وأمثالها ، فإنه يُقدَّر الخبر كما قدره أبو عبيدة ثم يقول إنَّ الفعل جاء بعد ما أوجب الرفع على الابتداء ، وكذلك في الاستفهام يُقدَّر الفعل للنصب ، ثم يجعل ذلك بقوله إن : « ما كان في غير الأمر والنهي والاستفهام والنفي فوجه الكلام فيه الرفع ، وقد نصبه ناس من العرب كثير » (٢) .

والنصب عنده بتقدير فعل ، أما الرفع فقد يكون بتقدير الخبر كما هو في الآية لأن الفاء تمنع أن يكون ما بعدها الخبر ، إلا مع (الذي) . من مثل قوله تعالى ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهَا ﴾ (النساء ١٦) فقد يجوز أن يكون (فادُّوهما) خبر المبتدأ (٣) .

وعرض الزجاج رأي سيبويه في الآية وهو أن الرفع بتقدير الخبر على معنى : وفيما قرَضَ اللهَ عليكم السارق والسارقة - وهو ما جاء عند أبي عبيدة والقراء - ويقول إن سيبويه يختار النصب ، لكن المبرد يختار الرفع بالابتداء لأن القصد ليس إلى واحد منهما ، فليس هو مثل : زيداً فاضربه ، إنما هو كقولك من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين (٤) وقد جاء هذا القول عند القراء فيما سبق وعرض النحاس الآراء وهو يميل إلى رأي القراء والمبرد (٥) والنصب عند ابن جني بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور (٦) وقد يكون الفعل المضمر من لفظ المظهر ويكون

(١) معاني القرآن للأخفش : ٧٦/١ (٢) نفسه : ٧٧/١

(٣) نفسه : ٧٩ ، ٨٠ (٤) معاني القرآن وأعرابه : ١٨٧/٢ ، ١٨٨

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٢ . وانظر في رأي سيبويه : الكتاب : ١٤٢ - ١٤٤

(٦) المحصب : ١٠٠/٢

المظهر تفسيراً له . وقد يكون من غير لفظ المظهر ويكون على معنى التحضيض
 فيُقَدَّرُ في ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (التور ١) : اقرءوا سورة أو تأملوا وتنبهوا
 سورة أنزلناها على الإغراء كقوله تعالى : ﴿نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس ١٣)
 أي : احفظوا ناقة الله : والدليل على ذلك التقدير ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ
 عَلَى قُلُوبٍ أَفْعَالُهَا﴾ (محمد ٢٤) (١) .

كما قدر الزجاج والنحاس الفعل لنصب (كل) في قول الله تعالى : ﴿إِنَّا كُلُّ
 شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩) (٢) . وأشار النحاس إلى قول يري فيه أصحابه
 أن اختبار النصب هنا إنما يدل على خلق الأشياء فيكون فيه رد على من أنكر
 خلق الأفعال (٣) وأشار ابن جني إلى قراءة أبي السمال للآية بالرفع وقال إنه
 أقوى من النصب (٤) . وكذلك أشار الأخفش إلى الرفع وجعل (خلقناه) فيه
 من صفة الشيء (٥) .

في حين نجد عبد الحلیم النجار يقول إن الأكثرين منعوا أن تجعل جملة خلقناه
 صفة ويجعل الخبر (يُقَدَّرُ) على معنى : كل شيء مخلوق لنا فهو بقدر (٦) .

٩ - الإعمال والإهمال :

أ - نصب خبر (ما) المشبهة بليس :

جعل الحجازيون (ما) مشبهة بليس فنصبوا بها الخبر . كما تنصب ليس
 الخبر ، وهذا العمل مرتبط بمعنى النفي ، فإذا انتقض معنى النفي أو قدم الخبر
 بطل عملها ، ومن هنا لم تعمل في مثل ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (يس ١٥)
 حيث انتقض معنى النفي (٧) .

(١) نفسه : ٩٩/٢ . وانظر : ٣٠٢/٢ ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٧/٣

(٢) معاني القرآن وإعراجه : ٩٧/٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٠/٤

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٠/٤ . وهو بهذا يوجه المعنى وجهة مذهبية .

(٤) المحاسب : ٣٠٠/٧ (٥) معاني القرآن : ٤٨٩/٢

(٦) ملاحب التفسير ص ٢٨٢ تعليق النجار بالهامش . (٧) الكتاب : ٥٩/١

ومشابهة (ما) بليس لجمدها عند القراءة (١) إلا أنه يربط بين عملها وبين الاستعمال اللهجي حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف ٣١) . وقوله ﴿ مَا هُنَّ أَتْمَنَاتِهِمْ ﴾ (المجادلة ٢) إن أهل الحجاز ينصبون الخبر ، أما أهل نجد فيرفعونه ويجعل الرفع أقوى الوجهين (٢) .

أما الزجاج فيقول إن « سيويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن بشرًا منصوب خبر ما ، ويجعلونه مبتدأ ليس و (ما) معناها معنى ليس في النفي وهذه لغة أهل الحجاز ، وهي اللغة التي الجيدة » (٣) ويخطئ الفراء في قوله إن الرفع أقوى ويقول إن الرفع لغة بني قيس ولا يجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة (٤) . وهذا لجمده يربط بين معنى (ما) من جهة وبين الاستعمال اللهجي من جهة أخرى .

ب - لا : النافية للجنس :

يجوز إذا تكررت (لا) أن يأتي ما بعدها مرفوعاً أو منصوباً ، وقد بدا ذلك واضحاً في قراءات قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْعَ وَلَا قُسُوقَ وَلَا جُنَاحَ عَلَى الْحُجَّ ﴾ (البقرة ١٩٧) والنصب عند الفراء على إتيان آخر الكلام أوله ، وقد أجاز النصب بالتنوين وبغير تنوين (٥) .

أما الزجاج فيقول إن حقيقة ما ارتفع بعدها عند بعض أصحاب سيويه على الابتداء ، لأنها إذا لم تنصب تكون مهملة مثل (هل) فلا تعمل شيئاً (٦) . بينما يُجيزُ النحاس في الرفع أن تكون (لا) بمعنى (ليس) أو أن يكون الرفع بالابتداء ، أو بالعطف على الموضع (٧) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٤٣/٧ (٢) نفسه : ٤٢/٢ ، ١٣٩/٣

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١.٧/٣ ، ١.٨ (٤) نفسه .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٢. /١ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧١/١ ج .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ ، وانظر : ٣٢٩/١

وقد فرّق أبو عبيدة بين معنى كلمة (جِئَال) في النصب والرفع ، فمعناها في النصب لاشك ، ومعناها في الرفع من المجادلة (١) .

ويمكننا بما سبق أن نستنتج أن الرفع مع (لا) قد يأتيها من شبهها بليس في المعنى ، أو من حمل ما بعدها على الابتداء والقطع بينه وبين ما قبله ، أو من عطف المرفوع على محل لا النافية للجنس وهو وجه بعيد .

ب - الرفع والجبر :

١ - الرفع على الاستئناف والجبر على الإتياع :

جاءت عندهم أمثلة أجازوا فيها الرفع على الاستئناف والجبر دون أن يُشبهوا إلى وجهه (٢) .

وقد جاءت أمثلة كثيرة عند الفراء - جعل الرفع فيها على الاستئناف والجبر على الإتياع دون أن يحدد نوع الإتياع من مثل قوله تعالى : ﴿ وَحَسَّ مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الدخان ٦ ، ٧) (٣) وكذلك جاء جواز الرفع على الاستئناف والجبر على الإتياع عند أبي عبيدة ومن أمثلة ذلك ﴿ لَيْسَ لِنَبِيِّ... فِتْنَةٌ تَقَابِلُ ﴾ (آل عمران ١٣) قال : « إن شئت عطفتها على (لئى) فجبرتها وإن شئت قطعتها فاستأنفت » (٤) .

كما أجاز الفراء في بعض الآيات الرفع على الاستئناف والجبر على النعت محذوفاً نوع الإتياع في مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ ﴾ (آل عمران ١٦) فيجوز عنده - أن تكون (الذين) في موضع جر نعتاً لقوله تعالى :

(١) مجاز القرآن : ٧ / ١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٢٩ / ٣ . مجاز القرآن : ١٦٣ / ٢ . معاني القرآن للأخفش ٣٥٥ / ٢ ، إعراب القرآن للتحاسي : ٥٧ / ٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٩ / ٣ . وانظر أيضاً : ١٩٨ / ٣ ، ٧٩ ، ١٢٦ ، ١٤٠ / ٣ . ٣١٤ / ١ ، ٩٧ / ٢ .

(٤) مجاز القرآن : ٨٧ / ١ . وانظر : ٥٤ / ٧ .

﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ (آل عمران ١٥) في الآية السابقة ، أو في موضع رفع على الاستئناف لأنها بداية آية (١) ، ومثل ذلك - عند الزجاج - قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ﴾ (الَّذِينَ) استَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ﴾ (آل عمران ١٧٢) حيث يجوز أن تكون مجرورة نعتاً للمؤمنين ، أو مرفوعة على الابتداء (٢) .

وقد جاءت أمثلة عند الفراء يكون الرفع فيها على الاستئناف والجهر على البدل ، فأشار إلى الرفع والحذف وبين معنى الآية في قول الله تعالى : ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (البروج ٥) بالجهر حيث قال : « جعل النار هي الأخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قُتِلَ أَصْحَابُ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ » (٣) فهو بدل اشتمال كما يقول النحاس (٤) ، وقد صرح بالبدل (التكرير) في مواضع أخرى (٥) .

وأجاز الأخفش في بعض الآيات الرفع على الابتداء ، أو بتقدير مبتدأ محذوف وهو ما ساء (تفسيراً) ، والجهر على البدل في آيات هي من أمثلة الاستئناف من مثل ﴿ قُلْ أَلَأَنْبِئِكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ (الحج ٧٢) حيث قال : « رفع على التفسير ، أي : هي النار ، ولو جُرَّ على البدل كان جيداً » (٦) ، وقد جاء مثل ذلك عند الزجاج (٧) ، وأجازه هو والفراء مع المصدر المذلول في مثل ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) حيث جعل موضع (أن) خفصاً على البدل أو خبراً على تقدير : هي ألا نعبد (٨) .

(١) معاني القرآن للفراء : ١٩٨/١ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥٠٥/١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٥٣/٣ ، وانظر : ١١٥/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٢/٥

(٥) معاني القرآن للفراء : ٧١/٣ ، ٢٢٧/١ ، ٤٢٨

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٤١٦/٢ ، ٤٦٢ ، ٥١٣

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٣٨٦/١

(٨) نفسه : ٤٣٢/١ وانظر : ٤١٨/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ٢١/٣

٢ - الرفع والجور في غير الاستئناف :

وقد جاء الرفع والجور في غير الاستئناف وكان السبب في أكثر المواضع الطبيعية حيث يجوز في العطف عطف الاسم على مرفوع أو مجرور في مثل :
 ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ (الرحمن ٣٥) فالرفع عطف على (شواظ) والجور عطف على (نار) (١) ومثله عند الأخفش ﴿ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ (التوبة ١٠٠) وقد اختار الجور للمعنى الذي ذكره حيث قال : « وقال بعضهم : والأنصار رفع (٢) . عطفه على قوله (والسابقون) والوجه هو الجور ، لأن السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعاً » (٣) فعلى الرفع تكون (الأنصار) معطوفة على (السابقون) أي أنهم ليسوا منهم ، أما الجور ففيه يكون المهاجرون والأنصار هم السابقون ولهذا اختاره الأخفش .

وقد يكون العطف على اللفظ أو على المعنى فتختلف العلامة تبعاً لذلك ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ (البقرة ١٦٦) فقد قرئت (الملائكة) بالجور عطفاً على (الله) ، وقرأها الحسن بالرفع فقال الزجاج : « ورفع الملائكة في قراءة الحسن على تأويل أولئك جزاؤهم أن لعنهم الله والملائكة » لعطف الملائكة على موضع إعراب الله في التأويل ، ويجوز على هذا : عجت من ضرب زيد وعمرو ، ومن قيامك وأخوك : المعنى : عجت من أن ضرب زيد وعمرو ومن أن قمت أنت وأخوك (٤) فالمضاف إلى المصدر في الآية (الله) هو فاعل في المعنى والمصدر في معنى الفعل المقدر بأن والفعل ولهذا جاز العطف على الفاعل في المعنى بالرفع كما جاز العطف على المضاف إليه عطفاً لفظياً .

وكذلك يجوز في النعت أن يكون لمرفوع أو مجرور سابق فتختلف العلامة

(١) معاني القرآن للقراء : ١٧/٣ ، وانظر : ١١٣/٣

(٢) انظر : البحر المحيط : ٩٦/٥ (٣) معاني القرآن للأخفش : ٢٣٦/٢

(٤) معاني القرآن وأعرابه : ٢١٩/١ - ٢٢٠

بحسب المنصوت ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (البرج ١٥) ألهمت قرئت (المجيد) بالرفع والجر ، وبالرفع يكون نعتاً لـ (ذو) وبالجر يكون نعتاً للعرش ومثله ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ (البرج ٢١ ، ٢٢) ويختلف المعنى بذلك من علامة إلى أخرى (١١) .

وقد أجاز الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي ﴾ (الأعراف ١٤٢) جر (هارون) على البدل ، ورفعه على النداء بحرف مقدر (١٢) .

ومما سبق يتبين أن الإتياع له دور كبير في تعدد تلك الأوجه المذكورة سواء أكان معه الاستئناف أو النداء أو كان الإتياع وحده بحسب اختلاف المتبوع ، واختلاف المعنى في أكثر الأمثلة السابقة باختلاف العلامة كما قرر ذلك معربو القرآن في موضعه .

ج - النصب والجر :

١ - النصب والجر والقطع :

أشار الفراء كثيراً إلى قطع النعت المجرور إلى النصب ، لكن وجه النصب عنده يختلف من آية إلى أخرى فقد يكون النصب على القطع = الحال في مثل : ﴿ يَقُومُ بَعْضُهُمْ أَدْنَىٰ عَلَى الْغَافِلِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) وقوله سبحانه : ﴿ رَجِيئاً فِي الذُّنُوبِ وَالْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران ٤٥) (٣) ، وقد يكون النصب على الفعل = المفعول المطلق في مثل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ (المجادلة ٧) و ﴿ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾ (يونس ٣) (٤) ، وقد يحتمل النصب

(١) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٢ . وانظر أيضاً : ٢١٩/٢ . معاني القرآن للأخفش ٥٣٥/٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤١١/٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣١٣/١ ، ٢١٣

(٤) نفسه : ١٤٠/٢ ، ٤٦٣/١

الحالية والمفعولية المطلقة في مثل : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَفَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ (الأعراف ٥٢) قال : « تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في فصلناه . وقد تنصبها على الفعل ، ولو خفضته على الإتياع للكتاب كان صواباً كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام ٩٢ ، ١٥٥) فجعله رفعا بإتياعه الكتاب « (١) . ولكن ما يعنيه الفراء بالنعته هنا قد يدخل فيه بعض أمثلة البدل من مثل (وجيهاً) في آية آل عمران (٢)

وكذلك أشار إلى ما يشبه ذلك في البدل المجرور فقد ينصب على الحال (٣) أو المفعول به (٤) ، أو النداء في مثل قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ رِئْءَا ﴾ (الأنعام ٢٣) حيث قرئت (رِئْءَا) بالجر والتنصب واختلف معنى الجر عن معنى التنصب ، فالمعنى في التنصب : والله يارِئْءَا ، فهو منادى ، وفي الجر مقسماً به (٥) .

ومثل ذلك عند الزجاج ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) قال : مخفوض على نعمت قوم ، وإن شئت كانت نصيباً على وجهين أحدهما الحال . على معنى : يحبهم ويحبونه في حال تذللتهم على المؤمنين وتعززهم على الكافرين . ويجوز أن يكون نصيباً على المدح « (٦) ، ومثلها عند النحاس ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (النور ٤) فقد احتملت الجر على النعت والتنصب بمعنى : ثم لم يحضروا أربعة شهداء . أو أن تكون حالا من النكرة (٧) واحتملت ﴿ كَذَكِّرْكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدُّ ذِكْرًا ﴾ (البقرة . ٢٠) الجر عطفاً على (ذكركم) والتنصب على المفعول المطلق بمعنى اذكروهم أشدُّ ذكراً (٨) .

وقد يؤثر المعنى المعجمي للكلمة في تحديد أحد الوجهين : الإتياع أو القطع ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾

(١) نفسه : ٢١٣/١ الآية رقم ٤٥

(١) نفسه : ٢٨٠/١

(٤) نفسه : ٣١/٢ - ٣٢

(٣) نفسه : ٢٧٩/٣

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢ - ٢

(٥) نفسه : ٢٣٠/١

(٨) نفسه : ٢٩٧/١

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٨/٣

(آل عمران ٦٤) فكلمة (سواء) إذا كانت بمعنى (العدل) أى مستوية تُجعل صفة لـ (كلمة) ، وإذا كانت بمعنى (استواء) كانت منصوبة ^(١) على المفعول المطلق يتضح هنا أيضاً فى قول الزجاج « فمن قال (سواء) جعله نعياً للكلمة يريد ذات سواء ، ومن قال (سواء) جعله مصدراً فى معنى : استواء ، كأنه قال « استوت استواءً » ^(٢) .

وقد جاز فى قول الله تعالى ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة ٧) جر (غير) ونصبها ، والجر عند الفراء على النعت أو على البدل ، فهى نعت لـ (الذين) لأن (الذين) وإن كانت معرفة إلا أنها غير مقصودة محددة ، فإذا أريد بها أن تكون محددة جاز إعراب (غير) بدلاً ، أما النصب فعلى القطع = الحال من (عليهم) ^(٣) .

وقال الأخفش : إن (غير) و (مثل) تكون صفة لما فيه الألف واللام وإن كانتا نكرتين ، لكن البدل فى (غير) أجود من الصفة ، لأن (الذى) و (الذين) لا تفارقهما الألف واللام فهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل ، وما أشبهه وجعل النصب على الاستثناء أو الحال ^(٤) .

وكذلك أجاز الزجاج الجر على النعت وإن كان (غير) تنعت به النكرة لأن (الذين) غير مقصودة ، وعلى البدل من الذين وهما الوجهان اللذان قال بهما الفراء - والنصب على الحال أو الاستثناء - كما قال الأخفش - ويتضح ذلك فى قول الزجاج « يخفض (غير) على وجهين ، على البدل من الذين كأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويستقيم أن يكون (غير المغضوب عليهم) من صفة (الذين) ، وإن كان (غير) أصله أن يكون فى الكلام صفة للنكرة ... لأن (الذين) هنا ليس بمقصود قصدهم ... ويجوز نصب (غير) على ضربين :

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢/٦١ (٢) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٢/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٧/١ (٤) معانى القرآن للأخفش : ١٧/١ ، ١٨

على الحال وعلى الاستثناء كأنك قلت : إلا المنصوب عليهم ، وحق (غير) من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بعد إلا منصوباً ، فأما الحال فكأنك قلت فيها : صراط الذين أنعمت عليهم لا متصوفاً عليهم ، (١١) .

وقال ابن خالويه إن (غير) تكون صفة واستثناء فإذا كانت صفت جرت على ما قبلها من الإعراب وإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخضعت بها ما بعدها ، كما أجاز نصبها على الحال أو الاستثناء (١٢) .

وكرر الفارسي كلام الزجاج وأضاف أنه يجوز النصب على أعني وأن التحليل قد حكى مثل ذلك وأجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما بهجن المدح ، وقد أفاض في التفريق بين البدل والنعت وبين تعريف (غير) وتعريف غيرها (١٣) وقد أجاز النحاس هذه الوجوه أيضاً في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا لِبَعُولَتَيْنِ أَوْ آبَائِهِنَّ ... أَوْ الْقَائِمِينَ غَيْرِ ﴾ (النور ٣١) (١٤) .

وأجاز اللراء في قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ (النساء ٩٥) رفع (غير) نعتاً للقاعدتين ، أو جرهما نعتاً للمؤمنين ، أو نصبها على الاستثناء أو الحال ثم حكم السياقين اللغوي والمخارجي في الترجيح بين الرفع والنصب حيث قال : وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب ، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدتين يكاد يوجب الرفع ، لأن الاستثناء ينفي أن يكون بعد الصام . فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً (١٥) وقد أجاز الأخفش ذلك أيضاً (١٦) ، فتقول (غير أولى الضرر) بعد (لا يستوي القاعدون) هو الذي يجعلهم يفضلون النصب لأنه يأتي بعد تمام الكلام ، أما

(١١) معاني القرآن وإعرابه : ١٦/١ وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٥/١ ، ١٧٦ .

(١٢) إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ٣٣ (٣) الحجة للفارسي : ١٠٦/١ وما بعدها .

(١٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٤/٣ (٥) معاني القرآن للراء : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(١٦) معاني القرآن للأخفش : ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

الرفع فهو يأتي من تعلق (القاعدون) بـ (غير) . وقد أورد النحاس الحديث الذي يدل على تأخر نزول (غير أولى الضرر) عما قبلها دلالة على معنى النصب ^(١) وقد جاءت هذه الأوجه أيضاً عند الفارسي ^(٢) . وقد جاء مثل ذلك في قول الله تعالى : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف ١٩) ^(٣) .

٢ - النصب والجبر بعد إسم الفاعل :

ينصب اسم الفاعل الاسم بعده إذا نُوِّذَ ، لكنه قد يُضاف إلى ما بعده ، وبذلك يحتمل الاسم النصب أو الجبر ، ويختلف المعنى عند النحاة بتفسير العلامة الإعرابية ، فعلى التنوين يكون اسم الفاعل في معنى الحال أو الاستقبال ، وعلى الإضافة يكون في معنى المضي ، وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

وقد أجاز الفراء النصب مع النون والجبر مع الإضافة في مثل ﴿ غَيْرَ مُجَلِّي الْقَبْرِ ﴾ (المائدة ١) قال : « ولو كان (محلين الصهد) نصبت كما قال الله جل وعز ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ (المائدة ٢) وفي قراءة عبد الله (ولا آمي البيت الحرام) » ^(٤) بل وأجاز الرفع والنصب والجبر في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرِهِ ﴾ (الطلاق ٣) ^(٥) ووقف عند قول الله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ كَاذِبَاتٍ ضُرَّهُ ... نَجِيكَاتٍ رَحْمَةٍ ﴾ (الزمر ٣٨) فأورد قراءتي الجبر والنصب ثم قال إن « للإضافة معنى مضي من الفعل . فإذا رأيت الفصل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول : أخوك أخذ حقه ، فنقول هاهنا : أخوك أخذ حقه ، ويتبع أن تقول : أخذ حقه ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : أخوك أخذ حقه عن قليل ، وأخذ حقه عن قليل : ألا ترى أنك لا تقول : هنا قاتل حمزاً مبغضاً ، لأن معناه ماض ففتح التنوين ، لأنه اسم » ^(٦) فالفراء يربط في هذا النص بين الإضافة والجبر والدلالة على المضي وبين التنوين والنصب والدلالة على

(٢) الحجة للفارسي : ١١٩/١

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٤٨٣/١

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٩٨/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٢ ، ١٣٥

(٦) نفسه : ٤٢٠/٢

(٥) نفسه : ١٦٣/٣

الاستقبال وإن تَخَلَّتْ هذه الدلالات في بعض الأحوال إِلَّا أنه لا يجوز التنوين مع المضى (١) .

ويجعل الزجاج المعنى في هذه الآية على الاستقبال حتى مع الإضافة والجبر ، لأنه يجعل الإضافة والجبر هنا للتحقيق ، قال : « فمن قرأ بالتنوين فلا أنه غير واقع في معنى : هل يكشف ضرره أو يمكن رحمته ، ومن أضاف وخفض فعلى الاستخفاف وحذف التنوين » (٢) وقد تبع النحاس الزجاج في ذلك (٣) .

د - الرفع والنصب والجبر :

- مميز (كَمْ) الخبرية :

أجاز الفراء في مميز (كم) الخبرية الرفع والنصب والجبر وقد ربط بين هذه الوجوه والفعل بعد (كَمْ) فإذا كان فعلاً متعدياً فهو يتعدى إليها في المعنى وحينئذ يجوز في تمييزها النصب والجبر فنقول : كم رجل كريم قد رأيت ، وكم جيشاً جراراً قد هزمت ، فإذا كان الفعل لازماً وكان للاسم (أى لتمييز كم) جاز - إلى النصب والجبر - الرفع على أن يعمل الفعل فيرفع المميز - أى يكون فاعلاً له - فنقول : كم رجل كريم قد أنانى ، وعلل النصب بأن أصلها كان الاستفهام وما بعدها تمييز منصوب ، والجبر بكثرة صحبة (من) للنكرة الواقعة بعد (كَمْ) ثم حذفت وهي مرادة فأعملت ، أما الرفع فعلى إعمال الفعل المتأخر ونية تقديمه وتقديره : كم رجل كريم قد أنانى هو : كم قد أنانى رجل كريم (٤) .

ولقد أجاز سيبويه ذلك من قبل (٥) في حين نرى النحاس يقول في قوله الله

(١) وهو ما جاء عند النحاس أيضاً : ١٣/٤

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٥/٤ ، وانظر : ٤٤٨/٢ ، ١٨٤/٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣/٤

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٦٨/١ ، ١٦٩

(٥) الكتاب : ١٦٩/١ ، ١٦٢ ، ١٦٥

« كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ » (البقرة ٢٤٩) « لو حُفَّت (مِنْ) لكان الاختيار
ض لأنه خبر » (١) ، فيوجب الجر مع (كم) الخبرية .

* * *

٣ - أسباب تعدد أوجه الإعراب :

هناك محاولات لرصد هذه الأسباب إجمالاً محاولة محمد حماسة عبد اللطيف
وقد عرض لذلك أسباباً أربعة ، أولها : الحذف واختلاف النحاة في المحذوف
والثاني : التنظيم والموقف الكلامي المرتبط به ، والثالث : غياب العلامة
الإعرابية ، والرابع : محدودية العلامات الإعرابية (٢) ، أما المحاولة الثانية
فهى محاولة مراجع عبد القادر بالقاسم ، وقد جاءت هذه الأسباب فى الباب
الثالث من كتابه : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، وعنوانه : توجيه
النحاة للجوازات النحوية (٣) ، ولم يصف إلا الأعمال والإلغاء ، وإن كان
الباحث ثم يتعمد القول بأنها أسباب للتعدد أو الجواز النحوى .

ولن نرده ما جاء فى المحاولةين إلا أنه قد يظهر بعض هذه الأسباب فيما سبق
كالتمييز واختلاف النحاة فى المقدر أهر الفعل أم المبدأ أم الخبر ؛ ولجهة
العلامة الإعرابية ، أو محدودةيتها ، أو الأعمال والإلغاء ، وقد أشرنا إلى ذلك
فى موضعه

وما وجدناه عند معرى القرآن كذلك القطع والاستئناف والإتياع ، وقد أشرنا
إليهما فيما سبق ويهتق أن نضيف إلى ذلك ارتباط الاستئناف بالرفع ، ثم
إختلافهم فى المعطوف عليه أو التعت ، وأثر ذلك على إختلاف العلامة ، وهو
ما نعرضه فيما يلى :

(١) إعراب القرآن للتحلى : ٣٧٧/١

(٢) دراسات عربية وإسلامية : ٩٣/٢ وما بعدها .

(٣) انظر : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، مراجع عبد القادر بالقاسم الطليمى ،

مشرقات جامعة قار بونس - بنى غازى ، المجامع العربية النحوية (د . ت) ٤٩٩ وما بعدها .

أ - الاستئناف والرفع :

اهتم أصحاب القراءات القرآنية بمواضع الوقف في القرآن ، وحددوا مواضع يجب الوقف عندها ، وأخرى يجب الوصل فيها ، وثالثة يستوى فيها الوقف والوصل وأوردت كتب القراءات ذلك تفصيلاً ، كما اقتصت بذلك كتب عرفت بكتب الوقف والابتداء أشهرها كتاب الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وآخرها كتاب الأشموني (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) وقد ربطت هذه الكتب بين الوقف وقام الجملة والمعنى ، حتى إنه ليرد عن ابن الأنباري قوله : « من قام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء ، إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة القواصل » (١) .

وقد وقف معربو القرآن عند الاستئناف والمطف وأثرهما في توجيه الإعراب سواء أكان ما بعد حرف المطف اسماً أم فعلاً ، فإذا اتصلت اللمظة بما قبلها فإنها تتصل بمعناه ، كما تأخذ حكمه الإعرابي بالمطف ، وإذا انقطعت عما قبلها دخلت جملة مستأنفة لها معناها المستقل ، ولها حكمها الإعرابي المستقل ، ومن هنا اختلف الترجيح الإعرابي لما بعد حرف المطف ، وارتبط الاستئناف برفع الفعل أحياناً لأنه يقع بالاستئناف موقع الاسم - كما يتضح في تعدد أوجه إعراب الفعل - ، كما ارتبط برفع الاسم ، وإن اختلف توجيهه سواء أعمل مبتدأ ، أم خبراً لمبتدأ محذوف أم فاعلاً لفعل مقدر .

وقد عرف معربو القرآن أن الاستئناف مؤكّن بتمام كلام قبله ، وبداية كلام جديد ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند أبي عبيدة في قول الله تعالى « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » (المجاثية ٢١) قال : « تم الكلام ثم استأنف فقال : « سَوَاءٌ مَنَعَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » (المجاثية ٢١) » (٢) .

(١) منار الهدى في الوقف والابتداء : ٥

(٢) مجاز القرآن ، ٢١٠ / ٢ ، ٢٢٦

وقد يكون التكلم واحداً كما هو في الآية السابقة ، وقد يختلف المتكلمون كما في قول الله تعالى : ﴿ أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ (الأعراف ٤٩) ، قال ابن جسي : « يجوز أن يكون قوله : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ قولاً مرجحاً لا على تقدير إضمار القول ، لكن استأنف (تعالى) على القراءة المشهورة ، وهي (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ) » (١) .

وقد يجوز في الكلام اتصاله معنوياً بما قبله أو بما بعده في مثل قول الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (البقرة ٢١٩ ، ٢٢٠) قال الزجاج : « يجوز أن يكون (تتفكرون في الدنيا والآخرة) من صلة (تتفكرون) المعنى : لعلكم تتفكرون في أمر الدنيا وأمر الآخرة ، ويجوز أن يكون (في الدنيا والآخرة) من صلة (كذلك يبين الله لكم الآيات) أي : يبين لكم الآيات في أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون » (٢) . وقد يكون الكلام واجب الانقطاع عما قبله في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنْ مَثَلٌ هِيَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ (آل عمران ٥٩) حيث ينقطع الفعل (خَلَقَهُ) عما قبله ، ولا يجوز نحويًا أن يكون في موضع النعت ، أو الحال لآدم لأنه معرفة وهي فعل ماض ، بقول الزجاج : « (خلقه من تراب) ليست بمنصل بآدم إنما هو مبين قصة آدم ، ولا يجوز في الكلام أن تقول : مررت بزيد قام ، لأن (زيد) معرفة لا ينصل به قام ولا يوصل به ولا يكون حالاً ، لأن الماضي لا يكون حالاً أنت فيها ، ولكنك تقول : « مثلك مثلي زيد ، تريد أنك تشبهه في فعله ، ثم تخبر بقصة زيد فتقول : فَعَلْ كَذَا وَكَذَا » (٣) . وهذا النوع هو الذي سماه ابن هشام بعد ذلك الاستئناف النحوي (٤) .

(١) المحاسب : ٢٥٠ / ١

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٦ / ١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٨٤ / ٥ ، الحجة

لا بن خالويه ٦٥

(٤) مضي اللبيب : ٣٨٣ / ٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٧ / ١ ، ٤٢٨

وقد يكون الكلام واجب الاتصال بما قبله في مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيُّ مَنِ
نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ (آل عمران ١٤٦) وقد قرأها قتادة (قَتَلَ)
فاستدل ابن جني بقراءته على وجوب اتصال الفعل بما بعده (رِبِّيُّونَ) في
القراءتين الآخرين (قَتَلَ) ، و (قَاتَلَ) لأن بنية الفعل (قَتَلَ) لا يجوز أن
يكون فاعلها واحداً (نبي) (١) .

وبما أجازوا فيه اتصال الجملة بما قبلها وانقطاعها عنه جمل مبدوءة بـ (أن) ،
فيجوز أن تكون مكسورة الهمزة على أنها بداية جملة مستأنفة مستقلة عما
قبلها ويجوز فتح الهمزة على أن جملتها متصلة بما قبلها لها موقع إعرابي
يتصل به .

وقد جاء ذلك عند الفراء في أمثلة عدة منها قول الله تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا
بَيْنَ يَدَيْ إِبْرَاهِيمَ النَّجْدَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ خِفَاءً وَعَدُوا ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ
قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (يونس
٩) قال الفراء : ﴿ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ ﴾ قرأها أصحاب عبد الله بالكسر على
الاستئناف وتقرأ (أنه) على وقوع الإيمان عليها ، زعموا أن فرعون قالها حين
النجاة الماء ، (٢) فعلى فتح الهمزة يكون الفعل (آمَنْتُ) عاملاً في المصدر
المثول من الجملة بعده ، وعلى كسرها تكون جملة مستأنفة لها استقلالها عما
قبلها .

وقد اختار الفراء الاستئناف في موضع والاتصال في موضع آخر ، والجملة
المستأنفة لا موضع لها ، أما الأخرى فلها موضع يحكمه اتصالها بما قبلها (٣) .

وكذلك أجاز الزجاج الوجهين في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ (الأنفال ٥٩) واختار الاستئناف لأن القراءة الأخرى

(١) المحض : ١٧٣/١

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٧٨/١

(٣) نفسه : ٤٤٢/١ ، ٢٥١/٣

(أنهم) يكون المعنى عليها : ولا يحسن الذين كفروا أنهم يُعجزون . ويكون (أن) بدلاً من (سبقوا) ، وفيها تكون (لا) زائدة ، وهو لا يجوز أن تكون (لا) زائدة في هذا الموضع ^(١) .

وجواز اتصال الكلام بما قبله أو انقطاعه قد أوجد نوعين من التعدد الإعرابي ، وقد يحدث هذا التعدد في وجود علامة واحدة يختلف توجيهها بحسب الاستئناف أو الاتصال ، وهي علامة الرفع ، وقد تختلف العلامات ويختلف الترجيح وقد بينا ذلك فيما سبق ، ويزيد الأمر وضوحاً ما نعرضه فيما يلي :

وقف القراء عند قول الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ أَهْلًا لِّأَثَرِهَا ﴾ (الواقعة ٣٦ ، ٤٠) وذهب إلى أن رفع (ثلثة) محتمل أن يكون على الاستئناف أو على البدل من مبتدأ محذوف حيث يقول : ورفعها على الاستئناف ، وإن شئت جعلتها مرفوعة ، تقول : ولأصحاب اليمين ثلثان ثلثة من هؤلاء ، وثلثة من هؤلاء ، والمعنى : هم فرقتان : فرقة من هؤلاء وفرقة من هؤلاء ^(٢) .

وبخيار القراء الاستئناف في مواضع أشهرها قول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران ٧) واستدل على ذلك بالسباق اللغوي من القراءات كما يتضح في قوله : ﴿ ثم قال وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ثم استأنف (والراسخون) فرفعهم به (يقولون) لا يأتباعهم إعراب (الله) ، وفي قراءة أبي (ويقول الراسخون) وفي قراءة عبد الله (إن تأويله إلا عند الله ، والراسخون في العلم يقولون) ^(٣) .

وعلى الاستئناف يكون المعنى : لا يعلم تأويله إلا الله وحده ، وتستقل الجملة التالية ، فيكون معناها : ويقول الراسخون في العلم آمنا به - وهو ما جاء في

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٧/٢ (٢) معاني القرآن للقرافي : ١٢٦/٣

(٣) نفسه : ١٩١/١ ، وانظر : ٤٥٢/١ ، ٧٨/٢ ، ٢٨٠/٣

نظر الزماني

قراءة أبي - أما على الإتيان (العطف) فيكون المعنى : أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله أيضاً .

وكذلك اختار الزجاج الاستئناف لأن معنى التأويل عنده البعث ، فالوقف التام - عنده - قول الله تعالى ﴿ وَمَا يَكْمُلُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، أى : لا يعلم أحد متى البعث غير الله ، ثم يستأنف المعنى بعد ذلك : والراسخون في العلم يقولون صدقنا بأن الله يبعثنا (١) .

وجعل النحاس المعنى على العطف ، ورد قراءة أبي - التي نسبها لابن عباس - بمخالفتها للمصنف ، كما قال إنهم قد مدحوا بالرسوخ في العلم فكيف يمدحهم وهم جهال (٢) .

وكذلك اختار أبو عبيدة الاستئناف في بعض الآيات من مثل قول الله تعالى ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (الأحقاف ٣٥) قال : « ورفع للاستئناف » (٣) وأجاز القطع والرفع على الابتداء - وهو ما سماه الاستئناف - أو على إعمال الفعل في قول الله تعالى : ﴿ تَنزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ، الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (طه ٤ ، ٥) حيث قال : « ورفع الرحمن من مكانين ، أحدهما على القطع من الأول المجرور والابتداء ، وعلى إعمال الفعل مجازة : استوى الرحمن على العرش » (٤) .

وأجاز الزجاج في رفع (التائبون) في قول الله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ (التوبة ١١٢) ثلاثة أوجه ، أولها ، أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف أى : هؤلاء التائبون ، والثاني : أن تكون بدلاً ، والمعنى : يقاتل التائبون على اتصال الكلام بما قبله ، والثالث : أن تكون مبتدأ وخبره مقدر ، والمعنى :

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٧٨/١ ج .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٦/١

(٣) مجاز القرآن : ٢١٣/٧ ، وانظر : ٢٠٥/٧

(٤) نفسه : ١٥/٢ ، وانظر : ٢١٠/١ ، ٣٢١

التائبون العابدون إلى آخر الآية لهم الجنة أيضاً ^(١) ، والوجهان الأول والثالث على الاستئناف .

وقد أجاز النحاس أيضاً الرفع على البدل أو على الاستئناف بتقدير مبتدأ في قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ، رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (البينة ٢.١) ^(٢) ومثل ذلك ما جاء عند ابن خالويه في قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمَوْقُودَةُ ﴾ (الهمة ٥ ، ٦) حيث قال : « إِنَّ شَيْئًا جَعَلَتِ النَّارَ بَدَلًا ، وَإِنْ شَيْئًا رَفَعَتْهَا بِخَيْرٍ مُّبْتَدَأً مَّضْمَرٌ ، أَيْ : هِيَ نَارُ اللَّهِ » ^(٣) .

ب - العطف واختلاف العلامة :

وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنْ رَيْتَكَ بِحَكْمٍ أُنْكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلَاثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلَاثُهُ ﴾ (الزمل ٢) حيث قرئت (نصفه) ، و (ثلثه) بالنصب والجزم واختلف المعنى في الإعرابين ، وهو ما يتضح في قول الفراء : « فمن خفض أراد تقوم أقل من الثلثين ، وأقل من النصف ومن الثلث ، ومن نصب أراد : تقوم أدنى من الثلثين فيقوم النصف أو الثلث ، وهو أشبه بالصواب لأنه قال : أقل من الثلثين ، ثم ذكر تفسير القلة لا تفسير أقل من القلة ، ألا ترى أنك تقول للرجل : لي عليك أقل من ألف درهم ، ثمان مائة أو تسع مائة ، كأنه أوجه في المعنى من أن تفسر قلة أخرى وكل صواب » ^(٤) ، ومعنى التفسير عند الفراء في هذا الموضع البدل بدليل قول النحاس : « ولو كان كما قال لكان (نصفه) يهروا وحده حتى يكون تبيننا لأدنى » ^(٥) ، ونحن نوافق النحاس في ذلك إلا أن الفراء نظر إلى معنى التركيب فعلى قراءة النصب تكون (نصفه) ، و (ثلثه) تفسيراً لأدنى من ثلثي الليل .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٢/٥

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥٧٣/٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٩٩/٣

(٣) إعراب الثلاثين سورة ١٨٤

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٦٢/٥

ومعنى الجر عند الفراء عطف (نصفه) ، و (ثلثه) على (أدنى) ، والنصب على تفسير ما هو أقل من الثلثين ، وقد اختار النصب ، كما اختاره الأخفش أيضاً وقال إن المعنى ليس على الجر ، لأن ذلك يكون على أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه وكان الذى افترض الثلث أو أكثر من الثلث ، لأنه قال : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ (المزمل : ٣٠٢) ، (١) ، وعلى ذلك فالمعنى الذى تجوز عليه قراءة الجر - عنده - هو : إنكم لم تؤدوا ما افترض عليكم ، فقمتم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه ، (٢) ، والأخفش يعمد بذلك السياق اللغوي - متمثلاً في آية أخرى من نفس السورة - في المعنى المقصود ، وبالتالي في التركيب الذى يعبر عن ذلك المعنى باختبار علامة إعرابية محددة .

وقد فسّر الزجاج المعنى كما فسره الفراء ، واختار النصب كذلك ، حيث قال : « فمن قرأ نصفه بالنصب وثلثه فهو بين حسن ، وهو تفسير مقدار قيامه ، لأنه لما قال أدنى من ثلثي الليل ، كان نصفه مبيناً لذلك الأدنى ، ومن قرأ ونصفه وثلثه ، فالمعنى وتقوم أدنى من نصفه ومن ثلثه ، (٣) ، باختلاف المعنى إذن يحدده اختلاف المعطوف عليه في الآية ، بمعنى النصب المطف على (أدنى) ، ومعنى الجر المطف على (ثلثي) .

وقد جاء مثل ذلك عند الفراء ، وتنبه إلى اختلاف المعطوف في التقدير من مثل ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ ﴾ (الجمعة ٢) حيث قال : « (وآخري) في موضع خفض ، بحث في الأميين وفي آخرين منهم ، ولو جعلتهما نصباً بقوله ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُم ﴾ (الجمعة ٢) ، ويُعلم آخرين فيُنصب على الرد على الهاء في : يزكيهم ويعلمهم » (٤) .

(١) معاني القرآن للأخفش : ١٣/٢ ، (٢) نفسه .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦٢/٥ ، ٦٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٥٥/٣ .

ومثل ذلك عند الأختش ﴿ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ ... وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثِ ﴾
(الأحزاب ٥٣) فالنصب عطفًا على (غير) والجر عطفًا على (ناظرين) (١).

ولعل أشهر الأمثلة على هذه الظاهرة وصلة المعنى بالعلامة ما جاء في
ترجيئهم لقراةى النصب والجر لـ (أَرْجُلَكُمْ) في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا
بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (المائدة ٦) . وقد فصلنا القول في ذلك في موضع آخر
من البحث (٢) .

ومثل ذلك قد حدث أيضاً في النعت ، ومن أمثلة ذلك عند الفراء : ﴿ أَلَمْ
تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ (نوح ١٥) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَسَبْعَ
سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ ﴾ (يوسف ٤٣) قال : « لو كان الحضر منصوبة لجعل نعتاً
للسبع حسن ذلك . وهي إذا خُلِصَتْ نعت للسنبلات . وقال الله عز وجل ﴿ أَلَمْ
تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ ولو كانت (طباق) كان صواباً » (٣)
وأجاز النحاس في (طباقاً) النصب على المصدر أو النعت (٤) .



(٢) انظر : هذا البحث ص ٥١٣ - ٥١٤

(١) معاني القرآن للأختش : ٤٤٣/٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨/٥

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٧/٢

ثانياً : تعدد إعراب الفعل والمعنى

يجوز في الفعل المضارع عدة صور إعرابية هي : الرفع أو النصب ، الرفع أو الجزم ، النصب أو الجزم ، الرفع أو النصب أو الجزم ، ويؤثر في ذلك عدة عوامل ترتبط بمعنى الأداة أو المعنى المقصود بالتركيب . ونجمل هذه العوامل فيما يلي :

١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء .

٢ - إلغاء العامل .

٣ - معنى الأداة .

٤ - المعنى المقصود .

أ - معنى الشرط . ب - الإيجاب .

ج - بعد القول أو ما له معنى .

وفيما يلي تفصيل لهذه العوامل :

١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء :

جعل سيبويه عدة رفع الفعل المضارع موقع الاسم ^(١) وكذلك قال ابن السراج ثم قال : هـ ومتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوز رفعه وذلك نحو قولك : لم يَظْمَ زيدٌ ، لا يجوز أن ترفعه لأنه لا يجوز أن تقول : لم يَظْمَ زيدٌ ^(٢) ويفهم من قول ابن السراج هـ (لم يظم) ما جاء عند النحاة بعد ذلك من قولهم بتجرده من النواصب والجوازم .

وقد وقف معرو القرآن عند أفعال يمثلون رفعها ، وجاءت عنهم على الرفع

(٢) الأصول : ١٤٦/٢

(١) الكتاب : ٩/٣ - ١٠

في طيات حديثهم ، ومن أمثلة ذلك الفعل (تعبدون) في قول الله تعالى :
 ﴿ وَأَذِّنْ لَنَا عِشَاءً يَتَى إِسْرَافِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (البقرة ٨٣) : قال
 الفراء « رُفِعَتْ (تعبدون) لأن دخول (أن) يصلح فيها ، فلما حُذِفَ الناصب
 رُفِعَتْ كما قال الله : ﴿ أَتَغَيِّرُ اللَّهَ تَأْتِرُونِي أَعْبُدُ ﴾ (الزمر ٦٤) ، وكما قال :
 ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (المائدة ٦) ، وفي قراءة عبد الله (ولا تمن أن تستكثر)
 فهذا وجه من الرفع ، فلما لم تأت بالناصب رفعت «^(١) وهو وجه من وجوه
 الرفع عند الأخفش أيضاً ، كما أنه يُعلّل الرفع أيضاً بوقوع الفعل مرفوع
 الاسم^(٢) وبتجرده من النواصب والجوازم أو بالابتداء ، وهو ما يعني عنده التجرد
 أيضاً^(٣) كما قال الزجاج أيضاً بعلّة إسقاط (أن)^(٤) ولا نفهم هذه العلّة إلا
 على أنها التجرد من الناصب والجوازم ومعنى صلاحية دخول (أن) على الفعل
 أنه لا ناصب ولا جازم معه ولذلك رُفِعَ . ويرتبط هذا أيضاً بالابتداء ، أو
 الاستئناف بمعنى الابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية ، وقد جاء تعليل الرفع
 بالاستئناف عند الزجاج^(٥) ، والنحاس^(٦) وابن جني الذي قدّر معنى الفعل
 على تقدير (أن) أيضاً^(٧) .

ونفهم بما سبق أن رفع المضارع مرتبط دائماً بالابتداء - أو العطف
 على مرفوع أيضاً - وهو ما يجعلنا نقول إن معنى رفع الفعل المضارع إنما هو
 الابتداء .

٢ - إلغاء العامل :

من النواصب التي قد تأتي معلقة :

أ - إذن : وتعمل (إذن) النصب بشروط حدها النحاة وهي : أن تكون في

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٧

(١) معاني القرآن للفراء : ٥٣/١

(٣) معاني القرآن للأخفش : ١٢٦/١

(٥) نفسه : ١٧٧/١

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٦/١ ، ١٣٨ ، ١٣٩

(٧) المحتسب : ٢٠/٢

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣

ابتداء الجواب ، وأن يدل الفعل الذي تنصبه على زمن الاستقبال ، وأن لا يفصل بينها وبينه بغير القسم ، وهي تشبيه (أرى) في إعمالها وإفائها - فهي تعمل إذا كانت في ابتداء الجواب ، وتلحق إذا اعتمد الفعل على شيء قبلها من مثل : أنا إذن أتيتك كما أنه يجوز عملها والعاوذا إذا توسطت بين الفاء والواو وبين الفعل المستقبل في مثل « وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا » (الإسراء : ٧٦) « وَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا » (النساء : ٥٣) (١) .

وقد فصل الفراء (٢) في حديثه عن (إذن) عند قول الله تعالى (أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا » (النساء : ٥٣) وأوضح حالاتها الثلاث فهي تنصب الفعل المضارع إذا استوفيت بها الكلام فيقال : إذا أضرتك ، إذا أجزيتك ، وتلحق إذا سبقتها اسم يعتمد عليه الفعل من مثل : أنا إذا أضرتك ، ويجوز النصب والرفع معها إذا سبقت بـ (أن) من مثل : إني إذا أوديتك ، فإذا سبقت بحرف من حروف النسق (العطف) : الفاء أو الواو أو ثم أو (أو) وكما في هذه الآية فيجوز عندئذ إعمالها ونصب الفعل بعدها ويجوز أن تلحق وللعمل بعدها أن يرفع على ما أسماه النقل وهو تأخير إذا في الكلام والتقدير في الآية الرفع لا يؤتون الناس نقيرا إذا فيكون الكلام بذلك استثنافا لما بعد (إذا) على ما قبلها ، والدليل على الرفع - عنده - أنه في المعنى جواب لجزء مضمّر ، كأنك قلت ولئن كان لهم ، أو لو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذا نقيرا . كما أنها في قراءة ابن مسعود منصوبة (فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) (٣) فإذا وقعت (إذا) في جواب الجزاء جاز في الفعل بعدها النصب والرفع والجزم وهو ما يتضح في قول الفراء : « وإذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت : إن تأتني إذا أكرمك ، وإن شئت : إذا أكرمك وأكرمك ، فمن جزم أراد أكرمك إذا

(١) انظر : الكتاب : ١٢/٣ وما بعدها للفتيح : ١٠/٧ وما بعدها ، الأصول : ١٤٨/٢ .

١٤٩ ، وانظر : العلامة الإعرابية والمعنى : ١١٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ . (٣) معاني القرآن للفراء : ٢٧٣/١ .

ومن نصب نوى في (إذا) فاء تكون جواباً فت نصب الفعل بإذا. ومن رفع جعل (إذا) منقولة إلى آخر الكلام ، كانه قال : فأكرمك إذا ^(١) . فمعنى الجزم أن تلقى (إذن) ويكون الفعل بعدها جواباً للشرط . ومعنى النصب أن تكون (إذا) بمعنى فاء الجواب (أو فاء السببية) فينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب الشرط بالفاء . ومعنى الرفع إلغاؤها واستئناف الكلام أو ما أسماه الفراء النقل وهو ما يعنى انفصال الكلام بعدها عما قبلها .

وقد جعل أبو عبيدة (إذن) ملقاة وقدرها على التأخير في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الإسراء ٧٦) فقال : « رُفِعَ (يلبثون) على التقديم والتأخير كقولك : ولا يلبثون خلاقك إذا ^(٢) . وكذلك قدرها الزجاج في آية النساء : (فَلَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا إِذْنًا) . ثم عرض قول سيبويه في إعمالها وإلغائها وجواز الأمرين ^(٣) كما يخص النحاس ذلك ^(٤) .

وما سبق يتبين أن معنى القرآن قد تبوأ النحاة في جواز إعمال (إذن) ونصب الفعل بعدها ، أو إعمالها ورفع الفعل بعدها في بعض التراكيب ، وأن النصب مرتبط بإعمالها وأنها معتمد الكلام ، والرفع مرتبط بإعمالها وأن الفعل معتمد على غيرها ، كما أنه يجوز عند الفراء جزم الفعل بعدها إذا ألغيت وكان الكلام بعدها على معنى جواب الشرط .

٣ - معنى الأداة :

أ - أن : الواقعة بعد الظن :

يجوز في (أن) الواقعة بعد فعل يُفيد الظن أن تكون (أن) المخففة من الثقيلة ويرفع الفعل بعدها ، ويجوز أن تكون (أن) المصغرة الناصبة وقد ربط

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٧٤/١ (٢) مجاز القرآن : ٣٨٧/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٦٣/٢ ، وانظر : الكتاب : ١٢/٣ وما بعدها : ٣.٧/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٣/١ ، وانظر : ٣.٧/٣

سبويه والمبرد بين معنى الاستقرار وجعلها مخففة من الثقيلة وعكسه المصدرية الناصبة (١) . وهوما لا يتحدد مع فعل الظن إلا بقصد التكلم ومن هنا جاز الرفع والنصب .

ومن أمثلة ما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ (المائدة : ٧٦) ، و ﴿ أَفَلَا يَرْجِعُونَ ﴾ (طه : ٨٩) و ﴿ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ (مريم : ١) ويفهم من كلام الفراء أيضاً أنه يربط بين معنى الاستقرار أو الثبات والرفع حيث يقول : « وقوله : ﴿ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس) وإذا ، أردت آتيك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت . فقلت : أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : آتيك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً » (٢) ويبدو قصد هذه المعنى المحدد بتقيد النصب بالدلالة على الاستقبال ، أما الاستقرار فيفهم من تقديره للرفع باستمرار حال الفعل ثلاثة أيام . وهذا يتفق مع قول سبويه والمبرد وهو ما نقله النحاس عن سبويه أيضاً (٣) .

كما ربط الفراء في هذه الآيات بين معنى (لا) وعمل (أَنْ) فإذا جعلت بمعنى (ليس) جاز رفع الفعل ونصبه ، وإذا كانت بغير معنى (ليس) فليس إلا نصب الفعل ومعناه الاستقبال (٤) . كما ارتبط ذلك بتقدير الضمير بعد (أَنْ) حيث يقول : « وإذا رأيت (أَنْ) المخففة معها (لا) فامتحنها بالاسم المكنى مثل الهاء والكاف - فإن صلحاً كان في الفعل الرفع والنصب ، وإن لم يصلحاً لم يكن في الفعل إلا النصب » (٥) . وكذلك جعل أبو عبيدة والزجاج والنحاس الرفع على تقدير الضمير (الهاء) (٦) .

(١) انظر : الكتاب : ١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، النصب : ٧/٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢١٣/١ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢/٢ ، ٣٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢١٣/١ ، ٤٤٨ (٥) نفسه : ١٦٣/٢ .

(٦) مجاز القرآن : ١٧٤/١ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢١٤/٢ ، إعراب القرآن للنحاس :

٥٥/٣ ، وانظر : ٨/٣ ، ٣٧٥/١ .

ب - حتى :

يختلف معنى حتى في حالة نصب الفعل بعدها وفي حالة رفعه . فإذا نُصبَ الفعل بعدها كانت غائية بمعنى (إلى) ، أو تعليلية بمعنى (كي) وقد حُدِّدَ سببونه للنصب معنيين في مثل : سرتُ حتى أدخلها : أحدهما : أن يكون الدخول غاية السير وحتى هنا بمعنى (إلى أن) . والآخر : أن يكون زمن السير ماضياً وزمن الدخول مستقبلاً وحتى بمعنى (كي) .

أما الرفع فيكون إذا لم تكن بمعنى (إلى أن) ولا (كي) ، وللجملة حينئذ معنيان أيضاً ، أحدهما : أن تفيد اتصال الدخول بالسير ، وأن الفعل بعدها في زمن الحال ولا زال مستمراً (لم ينقطع) .

والآخر : أن يكون السير متفرقاً غير متصل بالدخول لكنه مَزْدُ إليه ويجمع بين المعنيين دلالة الفعل بعدها على زمن الحال وهو ما تنبه إليه المهره (١) .
وظهر خلاف معنى القرآن عند قول الله تعالى : ﴿ وَزَلَّزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (البقرة ٢١٥) حيث قُرِئَ : (يقول) بالرفع والنصب وارتبط النصب والرفع بزمن الفعل بعد حتى عند معنى القرآن وزمن الفعلين ما قبلها وما بعدها عند الكسائي والفراء ، فيُنظر إلى الفعل الذي قبلها أمر مما يتناول أم لا أي من الأفعال التي بطول زمن حدوثها ، مثل : زلزل ، ومثل : جعل فلان يُديم النظر .. إلخ . وعلى هذا فالمعنى ثلاثة معانٍ مع الفعل ترتبط بالعمل عند الفراء ليجملها فيما يلي :

١ - إذا كان ما قبلها ماضياً غير متناول وما بعدها في معنى الماضي فإن الفعل يرفع بعدها كقولك : جئتُ حتى أكونُ معك قريباً إلا إذا اختلف فاعل الفعل الأول عن فاعل الفعل الثاني من مثل : سرتُ حتى : يدخلها زيد .

(١) انظر : الكتاب : ١٧/٣ . ١٨ . المقتضب : ٣٧/٢ - ٣٩ وقد خص إبراهيم بركات قول

سببونه : انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١٩ - ١٢٠ . وانظر : المجلة العربية ص ١٧٩

٢ - أن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين وهما ما يتناول فنصب الفعل بعدها وعلى ذلك الآية . فإذا سبق الفعل الذي بعد حتى بـ (لا) جاز الرفع والنصب .

٣ - أن يكون ما بعد حتى مستقبلاً فنصبه ولا أهمية لمعنى الفعل الذي قبلها ومن أمثلة ذلك : ﴿ لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (طه ٩١) و ﴿ فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ (يوسف ٨) وهو كثير في القرآن (١) .

ويمثل الزجاج مذهب سيبويه في النصب والرفع بعد حتى ، وقد جعل النصب في الآية على معنى الغاية ، والمعنى عنده : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول ووجه الرفع عنده أن يكون الفعلان قد مضيا في المعنى ، والمعنى : زلزلوا فقال (٢) ، وجاءت (حتى) لعطف جملة على جملة فتركت الجملة الثانية على استقلالها ورفع الفعل (٣) وكان ما بعدها جملة مستأنفة على ما قبلها ، وهو ما يفهم من تقدير النحاس للآية في حالة الرفع . وزلزلوا حتى الرسول يقول (٤) كما أرضعه الفارسي أيضاً في قوله : « وحتى إذا رفع الفعل بعدها حرفٌ يَصْرَفُ الكلام بعدها إلى الابتداء ، وليست العاطفة ولا الجارة » (٥) وقد قال النحاس بالحالة الثالثة التي جاءت عند الفراء في قول الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (طه ٩١) فقال : « نصبت بحتى ، ولا يجوز الرفع لأنه مستقبل لا غير » (٦) ، ويربط ابن خالويه بين زمن الفعل والنصب أو الرفع بحتى ويخص ذلك بقوله : « إن مَنْ رفع الفعل بعد (حتى) كان بمعنى الماضي ، ومن نصبه كان بمعنى

(١) معاني القرآن للفراء : ١٣٢/١ - ١٣٦

(٢) هذا ما يفهم من تفسيره وقد جعلها مبتدأة سررت فخطتها .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٧٧/١ ، ٣٧٨

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٤/١ ، ٣٠٥

(٥) الحجة للفارسي : ٢٢٣/٢ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥/٣

الاستقبال » (١) . وقد تبع الفارسي سيبويه في (حتى) وشرح ما جاء عنده وطبقه على الآية (٢) وما سبق يتبين أن الرفع والنصب بعد حتى مرتبطان بمعنى الفعلين قبلها وبعدها الذي يؤثر بالتالي في معناها حيث يترتب الرفع أو النصب على معنى حتى .

جـ - الجزم والرفع ومعنى الأداة :

إن دلالة الأدوات دلالة وظيفية ، وعمل الأداة مرتبط بما تدل عليه من معنى يأتيها من السياق ، وقد ظهر ذلك عند معنى القرآن في تقديرهم لمعنى (لا) فهي إذا أفادت النهي جزم الفعل بعدها ، وإذا كانت نافية فلا عمل لها ، والفعل مرفوع أو منصوب أو مجزوم حسب العوامل الأخرى ، وقد عُلِّلَ الزجاج الجزم معها بقوله : إن (لا) التي ينهى بها تلزم الأفعال دون الأسماء ، وتأثيرها فيها بالجزم ، لأن الرفع يدخلها ، بوقوعها موضع الأسماء ، والنصب يدخلها لخسارة الناصب فيها للأسماء ، وليس فيها بعد هذين الحيزين إلا الجزم » (٣) .

وقد أجاز الفراء الجزم والرفع في آيات كثيرة بحسب معنى (لا) . ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (آل عمران ٢٨) . قال الفراء : « نهى » . ويجزم في ذلك . ولو رفع على الخبر ، كما قرأ من قرأ : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلًا ﴾ (البقرة ٢٣٣) وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ (آل عمران ٢٨) هي أكثر كلام العرب ، وقرأه الفراء » (٤) . فالجزم معناه النهي ، أما الرفع فمعناه الخبر و (لا) تفيد نفي الفعل . ومعنى الجزم عند الزجاج : أنه من كان مؤمناً فلا ينبغي أن يتخذ الكافر ولياً (٥) .

(٢) الحجة الفارسي : ٢٢٢/٢

(١) حجة ابن خالويه ص ٧٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٥/١ ، ٢٤٦

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٠٥/١ . وانظر أيضاً : ٧٥/١ ، ١١٩ ، ١٥٠ ، ٢٢٢ ، ٤٨/٢

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٨/١

ونفس الأمر تجده عند أبي عبيدة في قول الله تعالى : ﴿ فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل ﴾ (الإسراء ٣٣) حيث يقول : « جزم بعضهم على مجاز النهي ، كقولك : فلا يُسْرِفَنَّ في القتل أي يمتثل به ويُطوِّق عليه العذاب ويقول بعضهم : (فلا يسرف في القتل) فيرفعه على مجاز الخبر كقولك : إنه ليس في قتل ولي المقتول الذي قُتِلَ ثم قَتَلَ هو به سرف » (١) ، كذلك جاءت أمثلة عند الأخفش للجزم على النهي والرفع على الخبر بمعنى النفي (٢) ، ومثل ذلك عند الزجاج قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ (البقرة ١١٩) فالجزم على أن تكون (لا) الناهية « والرفع على أنها نافية أو على الاستثناء » (٣) .

وأوضح ابن خالويه معنى الرفع والجزم في الآية محكمًا للسياقين اللغوي والمخارجي في اختيار إحدى علامتين حيث قال : « قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ يقرأ بالرفع والجزم ، فالحجة لمن رفع أنه أخرج بذلك وجعل (لا) نافية بمعنى ليس ، ودليله قراءة عبد الله وأبي ، (ولن تُسأل) والحجة لمن جزم أنه جعله نهياً ، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال يوماً ليت شعري ما فعل أهواي ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ فإننا لا نؤاخذك بهم والزم دينك » (٤) .

وهو يحكم السياق اللغوي متمثلاً في القراءات القرآنية ، كما يحكم السياق المخارجي متمثلاً في أسباب النزول .

وكذلك حكم الفارسي السياقين في نفس الآية وجعل الجزم يُفيد معنى التعظيم كما جعل الرفع لوقوع الفعل موقع الاسم حيث تُعْرَبُ (ولا تُسأل) حالاً ، أو على الاستثناء (٥) .

(١) مجاز القرآن : ٣٧٨/١ . وانظر : ٢١٩/٢ (٢) معنى القرآن للأخفش : ١٩٠/١

(٣) معنى القرآن وإعرابه : ١٧٩/١ ، ٣٩٨ (٤) حجة ابن خالويه من ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣

(٥) الحجة للفارسي : ١٦٨/٢ ، ١٦٩

وجعل ابن جنى (لا) نافية بمعنى ليس فى قوله تعالى : ﴿ ولا يضار ﴾
وقدر المعنى وليس ينبغي أن يضار^(١) .

وأشار النحاس كثيراً إلى الجزم بالنهى مع (لا)^(٢) ، كما أشار إلى جواز
الجزم على النهى والرفع على الخبر^(٣) ولا يجوز أن تكون (لا) ناهية فى قول
الله تعالى : ﴿ سَتَقَرُّنَاكَ فَلَا تَنْتَسَى ﴾ (الأعلى ٦) مُحْكَمًا المعنى فى ذلك حيث
يقول إن (تنسى) قُضِرَتْ بمعنى (الترك) وقُضِرَتْ بمعنى النسيان ، والمعنى
فى القولين جميعاً فليس تنسى ، وهو خير وليس ينهى ، ولا يجوز عند أكبر
أهل اللغة أن ينهى إنسان عن أن ينسى ، لأن النسيان ليس إليه^(٤) ، وهو
بذلك مُحْكَمُ السياق الخارجى فى اختيار الوجه النحوى دون أن يُعَدَّ اختصار وجه
الرفع ، لكنه اختار معنى الرفع .

وقد تكون (لا) مسبوقة بأن الناصبة فيجوز حينئذ الجزم إذا جُعِلَتْ (لا)
ناهية ، والنصب إذا جُعِلَتْ (نافية) ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ
تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (الأنعام ١٥١) قال
الفراء : « إن شئت جعلت (لا تُشركوا) نهياً أدخلت عليه (أن) ، وإن شئت
جعلته خبراً و (تُشركوا) فى موضع نصب ، كقولك : أمرتك ألا تلحق (نصب)
إلى زيد ، وأن لا تلحق (جزم) »^(٥) ، وقد يكون الفعل معطوفاً على فعل
منصوب فيُعطف عليه بالنصب على تقدير (أن) قبل (لا) النافية ، أو تكون
(لا) ناهية فيجزم^(٦) ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا
إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ
بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران ٦٤) وقد أجاز الفراء
فى (نعبد) مع النصب - الرفع لأن معنى الكلمة القول ، كأنه قيل : تعالوا

(١) المحاسب : ١٤٩/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٩/١ ، ٢٥٧

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، ٣٦٥ (٤) نفسه : ٧٠/٥

(٥) معاني القرآن للفراء : ٣١٤/١ ، وانظر : ٢٥٩/١ ، ١١٢/٣ (٦) نفسه : ١٣٥/٣

نتعاقد لا نعبد وكذلك ما عطف عليها (ولا تشرك) و (لا يتخذ) . كما أجاز
الجزم في جواب الطلب على توهم أن الكلام بغير (أن) ^(١) . بينما خطأ
النحاس في ذلك وجعل الجزم على أن تكون (أن) مفسرة و (لا) جازمة
والرفع على أنها نافية والكلام خير . لو أنها مخففة من الثقيلة بمعنى : أنه لا
نعبد ^(٢) .

وهكذا يتدخل معنى الحرف الوظيفي في تغيير العلامة الإعرابية فيتغير
المعنى تبعاً لذلك .

● اللام :

وكذلك قد يختلف معنى اللام فيختلف عملها فهي إذا كانت لام الأمر فالفعل
بعدها مجزوم ، وإن كانت لام (كي) لام التعليل فالفعل بعدها منصوب وقد
قُرئ قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ ﴾ (المائدة ٤٧) بنصب الفعل
وجزومه ، قال الفراء : « قرأه حمزة وغيره نصباً ، وجعلت اللام في جهة (كي)
وقرئت (وليحكم) جزماً على أنها لام أمر . وقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾
(المائدة ٤٩) دليل على أن قوله : ﴿ وليحكم ﴾ جزم . لأنه كلام معطوف
بعضه على بعض » ^(٣) . واختار الفراء الجزم بدليل السياق اللغوي من آية
تالية بينما سرى النحاس بين القراءتين ، وإن كانت قراءة النصب تحتاج إلى
تقدير والمعنى : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزلناه عليهم ^(٤) .

وتفرق علامة بناء الحرف بين المعنيين فإذا كانت اللام مكسورة فهي لام
التعليل والفعل منصوب بعدها ، وإذا كانت ساكنة فهي لام الأمر والفعل مجزوم
بعدها ، ويجوز كسر اللام مع الجزم لأنه الأصل إلا أنه لم يُقرأ به كما يقول
الزجاج والنحاس وابن خالويه ^(٥) .

(١) نفسه : ٢/١ . (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٤/١ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٩٢/١ ، ٣٩٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢/٧ . وانظر : حجة ابن خالويه ص ١٠٩ . معاني القرآن

واعرابه للزجاج : ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

كذلك قد تختلف حركة اللام بين الكسر والفتح فإذا كانت مكسورة نُصِبَ
 الفعل بعدها وإذا كانت مفتوحة كانت لام الابتداء التي لا عمل لها وارتفع
 الفعل بعدها ، ويتغير معنى الجملة في الحالتين ، وهنا ما حدث في قول الله
 تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلْتَّزْوَلِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم ٤٦) فقد قرئت
 (لِتَزْوَلِ) والمعنى عند القراء ما كانت الجبال لتزول من مكرهم ، كما قرئت
 (لَتَزْوَلِ) والمعنى عنده أنهم مكروا مكرأ عظيماً كادت الجبال تزول منه ^(١) ،
 أو : « وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ تَزْوَلِ مِنْهُ الْجِبَالُ فِي الْمَثَلِ وَعِنْدَ مَنْ لَمْ يَزْمِ » ^(٢) ،
 وقد فرق الزجاج بين المعنيين أيضاً كما ربط ذلك بالسباقين اللغوي والخارجي
 والمعنى على القراءة الأولى (لِتَزْوَلِ) « وما كان مكرهم لتزول منه الجبال ، أي :
 ما كان مكرهم ليزول به أمر النبي ﷺ وأمر دين الإسلام وثبوت كشيء الجبال
 الراسية ، لأن الله عز وجل وعد نبيه عليه السلام بإظهار دينه على كل الأديان
 فقال : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ (العنكبوت ٢٣ ، الصف ٩) ، ودليل هذا قوله :
 ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَهَذِهِ رُسُلُهُ ﴾ (إبراهيم ٤٧) ، والمعنى على القراءة
 الثانية (لتزول) : وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم يبلغ في الكيد إلى إزالة
 الجبال ، فإن الله ينصر دينه ومكرهم عنده لا يخفى عليه » ^(٣) .

٤ - المعنى المتصورة :

كما لا شك فيه أن العلاقة بين العلامة والمعنى المتصورة تظهر في أحوال إعراب
 الفعل الثلاث ، لكننا نجد تأثيرها على الإعراب أشد وضوحاً في ثلاثة مظاهر
 هي : معنى الشرط ، ومعنى الإتيان ، ومعنى القول في فعل سابق وهو ما
 يتضح لهما يلي :

أ - معنى الشرط :

يجزم الفعل المضارع في جواب الطلب ، وقد جاء ذلك عند القراء الذي أشار

(٢) مجاز القرآن : ٢٤٥/١

(١) معاني القرآن للقراء : ٧٩/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٦٦/٢ ، ١٦٧

إلى الجزم في جواب الاستفهام بمعنى الجزاء من مثل : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ (الصف ١٠) حيث أجيب الاستفهام بقوله سبحانه : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (الصف ١٢) (١) وقد جعل الاستفهام هنا بمعنى الأمر ، فمعنى : هل أنت ساكت ؟ اسكت (٢) . كما أشار إلى الجزم في جواب الأمر في أكثر من موضع (٣) . وقد أشار إلى ذلك مَنْ بعده من معرّبي القرآن (٤) وسماه النحاس جواب الطلب أيضاً (٥) كما أشار إلى جواب السؤال (٦) وربط الفراء بين معنى هذا التركيب ومعنى التركيب الشرطي ، فهو مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط (٧) . يقول في قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (إبراهيم ٣٩) : « جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء . ومعناه والله أعلم معنى أمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا . تريد : اذهب هنا فجزم بنية الجواب للجزم ، وتأويله الأمر » (٨) ، وكذلك جعل الزجاج التركيب على معنى الشرط فقال في قول الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ (البقرة ١٣٥) « وجزم تهتدوا على الجواب للأمر . وإنما معنى الشرط قائم في الكلمة ، المعنى : إِنْ تكونوا على هذه الملة تهتدوا ، فجزم تهتدوا على الحقيقة جواب الجزاء » (٩) وكذلك جعله النحاس مجزوماً لأن فيه معنى المجازاة (١٠) ، أو أنه بمعنى جواب الشرط (١١) . وقد قدر قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الدَّيْنِ كَمَا نَخْلُجُ ﴾ (طاهر ٢٧) : إِنْ أَخْرِجْتَنَا مِنْ هَذِهِ الدَّيْنِ كَمَا نَخْلُجُ (١٢) .

(١) معاني القرآن للفراء : ٨٦/٢ (٢) نفسه : ١٥٤/٣

(٣) نفسه : ٣٦٥/١ ، ٣٤٣ ، ٣٩/٢

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٢٦٥/١ . معاني القرآن وإعرابه : ١٩٣/١

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨/٣ (٦) نفسه : ٢٢٨/٣ ، ٣٧٤

(٧) معاني القرآن للفراء : ٤٥/٣ (٨) نفسه : ٧٧/١

(٩) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٣/١ (١٠) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٧/١

(١١) نفسه : ٣٧٤/٣ (١٢) نفسه .

وقد قرأ الحسن وابن أبي إسحاق : ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴾ (طه ٣٢) يَجْزَمُ (أَشَدُّ) . وأشركه على جواب الطلب ^(١) فقال النحاس إنها قراءة شاذة بعيدة لأن جواب مثل هذا إنما يَجْزَمُ بمعنى الشرط والمجازاة فيكون المعنى إن تجعل لي وزيراً من أهلي أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي . وأمره النبوة والرسالة . وليس هذا إليه صلى الله عليه وسلم فيخبر به . وإنما يسأل الله جل وعز أن يُشْرِكُهُ معه في النبوة ^(٢) . ومعنى الجزم على جواب الشرط حيث يكون الجواب مترتباً على الشرط هو الذي جعل النحاس يحكم على هذه القراءة بالشلوة .

• جواز الرفع والجزم :

يجوز في بعض حالات جواب الطلب الجزم أو الرفع . وترتب على ذلك اختلاف في المعنى . ولقد وقف القراء وقفة طويلة عند قول الله تعالى : ﴿ اهْبِثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٤٦) حدد فيها الحالات التي لا يجوز فيها إلا الجزم . والحالات التي يجوز فيها الجزم والرفع . وكذلك متى يكون الجزم أفضل من الرفع . ويمكننا تلخيص أقواله فيما يلي : يجوز الرفع والجزم إذا كان الفعل (الجواب) (صلة) للاسم النكرة الذي قبله وكان فيه ضمير يعود على ذلك الاسم . فإن لم يكن الفعل صلة للاسم النكرة الذي قبله أو كان فيه ضمير لكنه لا يعود عليه فليس إلا الجزم في جواب الطلب ومن هنا فرق بين قراءة : ﴿ اهْبِثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٤٦) . وقراءة : ﴿ اهْبِثْ لَنَا مَلِكاً يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فالأولى ليس فيها إلا الجزم لأن الفعل ليس صلة للملك . أما الثانية فيجوز الرفع والجزم لأن (يُقَاتِلُ) صلة للملك وفيه ضميره . وكذلك لا يجوز في : ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ امْكُرُوا بِيَدَيْهِ لَكُمْ رَجَاءٌ مِنْهُمْ ﴾ (يوسف ٩) إلا الجزم . لأن الضمير في (يَخْلُ) لا يعود على

(١) انظر : معجم القراءات : ٧٩/٤ . A.

(٢) نفسه : ٣٨/٣ . وانظر : معاني القرآن للزركلي : ١٧٨/٢

الأرض . فإذا كان الاسم الذي قبله فعل الجواب معرفة فإن الفراء يوجب الجزم عندئذ لأن المعرفة لا توصل . إلا أنه يعود فيجوز الجزم والرفع ، وهو ما جعلنا نستنتج أنه إذا صح أن يكون الفعل في موقع النعت أو الحال يجوز الرفع والجزم ، والجزم أحسن إذا وقع الاسم الذي يكون الفعل صلة له (المنعوت) في الآية التي قبله لانقطاع الاسم من صلته من مثل : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي ﴾ (مريم ٥٠ ، ٥١) .

ويبدو من كلام الفراء أن الجزم مرتبط بانقطاع الفعل عن الاسم الذي قبله أما إذا أُرسل به كأن يكون نعتاً له أو حالاً فإنه يجوز الرفع مع الجزم ، ولموقع النعت أولوية في ذلك ، لأن النعت يرتبط بالاسم أكثر من الحال التي من شروطها الانتقال .

وارتبط الرفع كذلك عند أبي عبيدة بوقوع الفعل صفة (نعتاً) لما قبله أما الجزم فعلى معنى الشرط ، ويختلف المعنيان كما بقدرهما في قول الله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا - يَرْثَنِي ﴾ (مريم ٥٠ ، ٥١) . حيث قال : « يرفعه قوم على الصفة ، مجازة : هب لي ولياً وارثاً - يقولون : اتعنى بداية أركبها رفع لأن معناها : اتعنى بداية تصلح لي أن أركبها - ولم يرد الشرط ، ومن جزمه فعلى مجاز الشريطة والمجاز لا كقولك : فلانك إن وهبته لي يرثني » (٢) . ونفس الأمر نجده عند الأخفش فهو يجوز الرفع والجزم إذا وقع الفعل صفة للاسم الذي قبله ويُفرق بين المعنيين ويمثل به : أعطاني ثوباً يسعني إذا أردت واسماً ، و (يسعني) إذا جعلته جواباً كأنك تشترط أنه يسعك (٣) ، وقد أجاز الرفع والجزم أيضاً إذا وقع الفعل حالاً للاسم الذي قبله ومن أمثلة ذلك : ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ﴾ (الأعراف ٧٣) (٤) ، كما أجاز الرفع على الاستئناف إذا لم يكن الفعل صلة لما قبله (٥) .

(١) معنى القرآن للفراء : ١٥٧/١ ، وما بعدها ، وانظر أيضاً : ٣٢٥/١ ، ٣٤٣ ، ٣٦/٢

(٢) معنى القرآن للأخفش : ٢٦٧/١

(٣) مجاز القرآن : ١/٢

(٤) نفسه : ٣٦٥/١

(٥) نفسه : ٣٠٦/٢

وما وجدناه عند الفراء في - آية البقرة (٢٤٦) مجده عند الزجاج أيضاً الذي أوضع معنى الرفع والجزم في (تقاتل) ، و (يُقاتل) وقدر الجزم بمعنى الشرط ، كما أجاز الرفع في (تقاتل) لكن على معنى الاستئناف (١) وقد تبعه في ذلك النحاس (٢) ، الذي قال بالجزم في الجواب والرفع على النعت (٣) ، كما أجاز الرفع على الاستئناف (٤) .

وقد فرق النحاس بين معنى الرفع ومعنى الجزم في قول الله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِي ﴾ (مريم ٥ ، ٦) ، فقال إن معنى الرفع : فهب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله وصفته ، لأن الأولياء منهم من لا يرث ، فقال : هب الذي يكون وارثي ، أما الجزم فمعناه : إن وهبته لي ورثني لأن جواب الأمر فيه معنى الشرط والمجازاة (٥) .

وقد أجاز الزجاج رفع (تطهرهم) وجزمها في قول الله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (التوبة ١٠٣) ، والجزم على معنى الشرط وتقديره : إن تأخذ من أموالهم تطهرهم ، أما على الرفع فقد تكون (تطهرهم) نعتاً للصدقة والتقدير : خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، أو على الاستئناف ويكون الضمير للنبي ﷺ والمعنى : خذ من أموالهم صدقة فإنك تطهرهم (٦) ، كما أجاز النحاس أن تكون (تطهرهم) في موقع الحال (٧) .

وليس الفراء معنى الجزاء (الشرط) في الجملة ، في غير الطلب ، لتبرير جزم الفعل في مثل : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ، لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ (الشعراء ٢٠٠) ، حيث أجاز الجزم والرفع في (يؤمنون) ، وجاء من كلام العرب بما يشبهه حيث قال : « والعرب تقول : رطبت الفرس لا يتفلت ، جزماً

(١) معاني القرآن وأعرابه : ٣٢٢/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٥/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥١/٢ (٤) نفسه : ٢١٧/٣

(٥) نفسه : ٦/٣ (٦) معاني القرآن وأعرابه : ٥١٨/٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٣/٧

ورفعاً وأوثقت العبد لا يقرّر . جزماً ورفعاً . وإنما جزم لأن تأويله إن لم أربطه
فرّ فجزم على التأويل « (١) وخطأه التحلى فى ذلك لأنه لا جازم فى الجملة
على قول البصريين (٢) .

كما أشار الفراء إلى معنى الجزاء (الشرط) فى التركيب دون حاجة إلى
تهير الجزم (٣) وروى الزجاج ذلك دون نسبة (٤) .

ب - الإتياع :

نقوم بحروف العطف بإشراك ما بعدها فى معنى ما قبلها وحكمه الإعرابى
(علامته الإعرابية) لكنها قد تتحول عن معنى العطف إلى معنى آخر فتتغير
العلامة الإعرابية بعدها لذلك وينقطع ما بعدها عما قبلها وهذا ما يحدث مع
(أو) ، (والواو) ، (والفاء) و (ثم) من حروف العطف .

وقد وقف سيبويه عند كل حرف من هذه الحروف وأجاز أن يأتى الفعل بعده
منصوباً أو مرفوعاً أو مجزوماً بحسب تقدير معنى العطف أو الانتطاع (٥) .
فمن ذلك قوله عن الفاء : « اعلم أن ما انتصب فى باب الفاء ينتصب على
إضمار (أن) ، وما لم ينتصب فإنه يشترك الفعل الأول فيما دخل فيه أو يكون
فى موضع مبتدأ أو مبنى على المبتدأ ، أو موضع اسم مما سوى ذلك » (٦)
فالرفع بعد الفاء يكون على العطف ولبه إشراك للفعل الثانى فيما دخل فيه
الأول ، أو على الاستئناف فيكون الفعل الثانى منقطعاً عن الفعل الأول ، فيكون
بمشابهة الجملة القائمة بذاتها (٧) . أما النصب فإنه يأتى من تقدير (أن) قبل
الفعل ويكون ذلك إذا قُدِّرَ ما قبل الفاء بالاسم وحتى لا يُعطف الفعل المضارع
على الاسم فإنهم يُقدِّرون (أن) التى تزوِّج معه بالمصدر ، وهو اسم ، فيصح

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٨٣/٢ (٢) إعراب القرآن للتحلى : ١٩٣/٣

(٣) معانى القرآن للفراء : ٤٠٧/١ (٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٥١/٢

(٥) انظر : الكتاب : ٧٨/٣ - ٥٦ (٦) نقه : ٢٨/٣

(٧) انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى فى كتاب سيبويه ص ١٠٦

حينئذ عطف اسم على اسم ، وهنا ما يُفهم من قول سيبويه : « تقول لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحولت إلى الاسم كأنك قلت ليس يكون منك إتيان فحديث . فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضموا (أَنْ) ، لأن (أَنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم فلما تَوَدَّ أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضموا (أَنْ) حَسُنَ ، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم » (١) ، ومثل الفاء عنده الواو (٢) ، و (أو) (٣) ، كما أشرك (ثم) مع تلك الحروف (٤) .

ونجد ذلك عند المبرد أيضاً ، ومعنى النصب عنده أن الثاني مخالف للأول ، ومعنى الرفع على العطف ويكون الثاني شريك الأول فيما دخل فيه ، أو على الاستئناف (٥) ، ويكون الثاني منقطعاً عن الأول .

وقد وقف الفراء عند آيات جاءت الفاء فيها مسبقة باستفهام ، أو نفى أو طلب ، فأجاز أن يكون الفعل بعدها منصوباً على الجواب أو مرادفاً على الاستئناف أو عطفاً على ما قبله ، ومن أمثلة ذلك عنده قوله في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيضاعِفُهُ لَهُ ﴾ (البقرة ٢٤٥) قال : « يُقرَأ بالرفع والنصب : فمن رفعه جعل الفاء عطفاً ليست بجواب ، كقولك من ذا الذي يُحَسِّنُ وَيَجْعَلُ ؟ ومن نصبه جعله جواباً للاستفهام » (٦) . وقد حكم معنى التمني والنفي في نصب هذه الآيات وجعل الفعل في النصب كأنه معطوف على فعل منصوب بمعنى التمني أو النفي كما أشار إلى ما عُرِفَ عند الكوفيين بالصرف ، وحكم معنى الاستئناف في الرفع ، كل ذلك نجد عند

(١) الكتاب : ٢٨/٣ ، وانظر : ٣١/٣ (٢) نفسه : ٤١/٣

(٣) نفسه : ٤٦/٣ (٤) نفسه : ٥٢/٣

(٥) انظر : المنصب : ١٥/٢ ، ١٦

(٦) معاني القرآن للفراء : ١٣٢/٣ ، وانظر : ١٥٧/١ ، ٩/٣ ، ٢٣٥

تعليقه على قول الله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾
 (النساء ٧٣) حيث يقول : « العرب تنصب ما أجابت بالفاء في لیت ، لأنها
 تمنّ ، وفي التمني معنى يسرني أن تفعل فافعل . فهذا نصب كأنه منسوق ،
 كقولك في الكلام : ووددت أن أقوم فيتبعني الناس . وجواب صحيح يكون لمجد
 يُنوي في التمني ، لأن ما تُمنّى مما قد مضى فكأنه مجعود ، ألا ترى أن قوله :
 ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ فالمعنى (لم) ^(١) أكن معهم فأفوز وقوله في
 الأنعام : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَلِّبُ ﴾ (الأنعام ٢٧) هي في قراءة عبد الله
 بالفاء (نرد فلا نكلب بأيات ربنا) فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب
 والرفع على الاستئناف ، أي : فلمنا نكلب - وفي قراءة بالواو . فالرفع في
 قراءةنا أجود من النصب ، والنصب جائز على الصرف . كقولك لا يصنعني شيء
 ويضيق عنك ^(٢) .

ومعنى الطلب فيما قبل الفاء وكون ما بعدها جواباً لما قبلها هو نصب النصب ،
 أما إذا تخلف أحدهما فليس إلا الرفع ، ولذلك كانت وقتهم عند قول الله
 تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرًا ﴾ (الحج
 ٦٣) فقد حاولوا في تخريج الرفع أن يجعلوا (ألم تر) مثبتة لا منفية ، وهو
 ما جاء في تحليل الخليل للآية حيث نقل عنه سبويه قوله : هذا واجب وهو تنبيه ،
 كأنك قلت : أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا وإنما خالف
 الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى ، بمعنى أنك تنفي
 الحديث وترجب الإتيان ^(٣) .

وجعله الفراء خبراً فقال : و رفعت (فتصبح) لأن المعنى في (ألم تر)
 معناه خبر ، كأنك قلت في الكلام أعلم أن الله يُنزل من السماء ماء فتصبح

(١) (لم) ساقطة من التحقيق ومكانها يياض ، والسباق يقتضيها .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢٧٦/١ ، وانظر : ٧٩/٢ ، ٧٤/١ ، ٧٥ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٣ .

الأرض » (١) ، وما قاله القراء يتفق مع رأي الخليل وهنا ما جعل الزجاج ينقل القولين ويجعلهما متشابهين (٢) ، وكذلك فعل النحاس فقال إنها خير عند الخليل والقراء (٣) .

وكذلك جعل أبو عبيدة (يكون) مرفوعة في قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) ، فقال إنه رفع لأنه إنما يُخبر أن الله سبحانه إذا قال كُنْ كان (٤) . وقف أبو على الفارسي عند هذه الآية في الحجة والإغفال فجعل المراد به (كُنْ) الخيرية ولذلك كان الرفع . يقوله أبو على « وأما قوله (كُنْ) فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ولكن المراد به الخبر كأن التقدير يكون فيكون ... وإذا لم يكن قوله كُنْ أمراً في المعنى وإن كان على لفظه لم يَجُزْ أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه . كما لم يَجُزْ النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب (٥) .

وقد فرق النحاس بين معنى النصب على الجواب ومعنى الرفع على العطف في قول الله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ ﴾ (طه ٣٦ ، ٣٧) فقال : « معنى النصب خلاف معنى الرفع ، لأن معنى النصب : متى بلغت الأسباب أطلعت ، ومعنى الرفع لعلِّي أبليغ الأسباب ثم لعلِّي أطلع بعد ذلك ، إلا أن (ثم) أشد تراخياً من الفاء » (٦) .

وقد نقل القراء النصب في جواب الفاء (٧) . كما خرج الرفع في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُزِدْنَهُمْ قِيَصَتَهُمْ ﴾ (المرسلات ٣٦) على العطف ، وسوى بين النصب والرفع الذي هنالك في الآية بمناسبة صوتية هي توافق الألف (أو

(١) معاني القرآن للقراء : ٢٢٩/٢ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٦/٣

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٥/٣ (٤) ميزان القرآن : ٥٧/٩

(٥) الحجة للفارسي : ١٦٠/٢ - ١٦٣ ، وانظر أيضاً : الإغفال ج ١/٣٤٩ - ٣٥٧ . وقد أكثر من الجدل والمجيج في الكتابين .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤ (٧) معاني القرآن للقراء : ٧٩/٢

توافق وحس الآي) . قال : « نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها ، واختير ذلك لأن الآيات بالتون ، فلو قيل : فيعتلروا لم يوافق الآيات » (١) .

ويحمل الجواب معنى السببية وهو ما يفهم من تقدير أبي عبيدة لقول الله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (فاطر ٣٦) ، بأن الفعل منصوب لأن معناه (ليموتوا) ، وليس مجازه مجاز الإخبار لأنهم أحياء لا يموتون فيُقضى عليهم » (٢) . وقد أشار الأخفش والزجاج - أيضاً - إلى النصب في جواب الطلب (٣) ، والنصب عند الزجاج على جواب الطلب ، أما الرفع فعلى العطف (٤) ، وكذلك النصب عند النحاس في الجواب (٥) أما الرفع فعلى العطف أو الاستئناف بقول في قول الله تعالى : ﴿ إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) : « عطف على (يقول) ، ويجوز أن يكون منقطعاً أي فهو يكون » (٦) .

وكذلك جعل ابن خالويه النصب على الجواب والرفع على العطف أو الاستئناف (٧) ، وهو ما جهد عند أبي علي الفارسي حيث يقول في قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ الله قرضاً حسناً فيضاعفه ﴾ (البقرة ٢٤٥) : « للرفع في قوله (فيضاعفه) وجهان : أحدهما : أن يعطفه على ما في الصلة ، والآخر : أن تستأنفه ، فأما النصب في (فيضاعفه) فإن الرفع أحسن منه ، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض ليس عن الإقراض ؟ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك : أنقرضني فأشكرك ؟ لأن الاستفهام هنا عن

(١) نفسه : ٢٢٦/٣

(٢) معجم القرآن : ١٥٥/٢

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢٧٥/١ ، ٢٧٥/٢ ، ٣٠٠/٢ . معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٦/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٢/١

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٤/١ ، ١٠٧/٢ ، ١٨٩/٣ ، ٢١٣ ، ٧/٥

(٦) نفسه : ٣٧٨/١ ، وانظر : ٧/٥ (٧) حجة ابن خالويه : ٧٥ - ٨٠

الإقراض » ^(١) والفارسي هنا يجعل الرفع أحسن من النصب لأن الاستفهام في (من ذا الذي يقرض) عن الفاعل ، وبالتالي يكون الجواب أيضاً مبدوءاً بالاسم ويكون التقدير (فهو يضاعفه) ويترتب على ذلك رفع الفعل على الاستئناف ، وقد أوضح عبد القاهر ذلك في بحثه للتقديم في دلائل الإعجاز بعد ذلك ^(٢) .

وكذلك لفرق ابن جني بين المعنى في الرفع والنصب في قول الله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (النساء ٧٣) ^(٣) وفي قوله سبحانه ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ ﴾ (الأعراف ٥٢) في الفعلين (يشفعوا) و (أو نرد) ^(٤) . وأجاز الفراء الرفع والنصب بعد (أو) وجعلها في النصب بمعنى (حتى) أو (إلا أن) يقول في قول الله تعالى : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (الفتح ١٦) : « وفي إحدى القراءتين : أو يسلموا ، والمعنى : تقاتلونهم أبداً حتى يسلموا وإلا أن يسلموا تقاتلونهم ، أو يكون منهم الإسلام » ^(٥) كما أجاز النصب أو الجزم في مثل قولهم : لست لأبي إن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض ، والنصب في الحالتين على أن آخره منقطع عن أوله والرفع والجزم على المطف على ما قبله ^(٦) ، وكذلك جعل الزجاج معنى (أو) في الآية (حتى) أو (إلا أن) ^(٧) ، ونقل النحاس عنه الرفع على الاستئناف والمعنى : أو هم يسلمون ^(٨) ، وكذلك قال النحاس إن معنى النصب على الجواب أو بمعنى (إلا أن) ^(٩) .

وكذلك أجاز الفراء الرفع والنصب بعد الواو ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ (الكهف ٧١) فقد أجاز نصب

(١) الحجة : ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ ، وانظر أيضاً : الإعتقاد : ٢٤٩/١ - ٢٥٧

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ١١١ وما بعدها .

(٣) المحتسب : ١٩٢/١ ، ١٩٣ (٤) نفسه : ٧٥٢/١ ، ٧٥٣

(٥) معاني القرآن للفراء : ٦٦/٣ ، وانظر : ٢٨٠/١ ، ٢٦/٣

(٦) نفسه : ٧٠/٢ ، ٧١ (٧) معاني القرآن وأعرابه : ٢٤/٥

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٠/٤ (٩) نفسه : ١٣/٢ ، وانظر : ١٨/٤

(وتكتسبوا) على الصرف (١) وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُونَ أَهْلَهُمْ ﴾ (الأعراف ١٢٧) فالنصب عنده على الصرف والرفع على إتياع آخر آخر الكلام أو كونه (٢) ومعنى الصرف عنده هو عكس الإتياع ، ولا يصل به معنى الاستفهام الراجع على الفعل الأول إلى الفعل الثاني ، ولا يُشركه في الحكم بالعطف (٣) .

وكذلك جعل الأختش ما بعد الواو كما بعد الفاء في الرفع والنصب (٤) والرفع عند الزجاج على العطف أو الاستئناف (٥) . والنصب في آية البقرة السابقة على معنى الجمع بين لبس الحق بالباطل وكنهاته في وقت واحد ، والرفع على العطف على أنهما لم يحدّثا في وقت واحد (٦) .

ويقف الزجاج عند قول الله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام ٢٧) حيث قرئت (ولا نكذب) بالرفع والنصب فيحتمل وجهي الرفع والنصب ، والرفع عنده على الاستئناف أو العطف والنصب على الجواب ، والمعنى يتغير في الحالات الثلاث ، كما ينطبع في قوله : « أكثر القراء بالرفع في قوله : ﴿ ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ ويكون المعنى : أنهم قنوا الرد ، وضمنوا أنهم لا يكذبون ، المعنى : يا ليتنا نرد ، ونحن لا نكذب بآيات ربنا ردّدنا أم لم نرد ، ونكون من المؤمنين ، أي : قد عايّنا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً ... ويجوز الرفع على وجه آخر ، على معنى يا ليتنا نرد ، ويا ليتنا لا نكذب بآيات ربنا ، كأنهم قنوا الرد والتوليق للتصديق ... فأما النصب فعلى : يا ليتنا نرد ، وتكون : يا ليتنا نرد ولا نكذب على الجواب بالواو في التمني ، كما تقول : ليتك تصير إلينا ونكرمك ، والمعنى ليت مصيرك يقع

(١) معاني القرآن للقراء : ٢٢١/١ (٢) نفسه : ٢٩١/١

(٣) انظر : معاني القرآن للقراء : ٣٤/١ ، وانظر : هامش التحقيق بنفس الصفحة وهاش : ٢٢١/١

(٤) معاني القرآن للأختش : ٢٧٣/١ (٥) معاني القرآن وأعرابه : ٤٠٦/٢

(٦) نفسه : ٤٣٥/١ ، وانظر هامش المحقق .

واكرامنا ، ويكون المعنى : ليت ردنا وقع ، وأن لا تكذب ، أى إن رددنا لم نكذب » (١) .

فالرفع عنده على وجهين ، أولهما : الاستئناف والمعنى عليه أنهم يمتنون الرد وهم لا يكذبون بعد ، الذى رآه سواء أردوا أم لم يردوا ، والآخر على العطف والمعنى عليه أنهم يمتنون الرد كما يمتنون أن لا يكذبوا بعد ذلك الرد ، أى يمتنون الرد وأن لا يعودوا إلى التكذيب مرة أخرى . أما النصب فمعناه اقتران الرد بعدم التكذيب أى : أن رددنا لم نكذب . والرفع على الاستئناف أو العطف والنصب على الجواب عند النحاس (٢) .

وقد اختار الزجاج رفع (يتوب) من قول الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمُ عَلَيْهِمْ ، وَشَفِ حُذُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ، وَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ (التوبة ١٤ ، ١٥) لأنه ليس بجواب لقوله (قاتلوهم) ولكن مستأنف ، لأن (يتوب) ليس من جنس ما يجاب به (قاتلوهم) (٣) ، وأضاف النحاس : « لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله جل وعز وهو موجب لهم العذاب وغيره » (٤) .

وقد فرق ابن جنى بين معنى النصب على الجواب ، ومعنى الرفع على الاستئناف لى هذه الآية وهو ما بعد شرطاً وافياً لما جاء عند الزجاج والنحاس حيث قال إنه إذا نصب الفعل فالتوبة داخلة فى جواب الشرط معنى ، وإذا رفع - كقراءة الجماعة - فهو استئناف ، ثم قال إن : « الوجه قراءة الجماعة على الاستئناف ، لأنه تم الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ ثم استأنف فقال : ﴿ وَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، فالتوبة منه سبحانه على من

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٢/٢ - ٢٦٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٦١/٢ ، ٦٢ ، وانظر فى وجهي الرفع : ٢٩٩/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٧/٢ ج

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٦٠/٢ ، وانظر : ٨٧/٣ ، ١٧٥

يشاء ، ليست مسببة عن قتالهم . وهذا هو الظاهر . لأن هذه حالة موجودة من الله تعالى قَاتِلُوهُمْ أو لَمْ يَقَاتِلُوهُمْ . فلا وجه لتعليقها بقاتلوهم فإن ذهبت تُعَلِّق هذه التوبة بقتالهم إِيَّاهُمْ كان فيه ضرب من التعسف بالمعنى « (١) . وهكذا يفسر ابن جنى المعنى على النصب وعلى الرفع ويختار القراءة حسب المعنى الذى تدل عليه العلامة الإعرابية .

كما وقف النحاس عند إعراب (وَيُذْهِبْ) وأمثالها فى نفس الآية فأجاز فيها الجزم على المطف . والرفع على القطع من الأول = الامتناف ، والنصب فى الجواب على تقدير (أَنْ) حملاً على المعنى (٢) .

وكما عَطَفَ على مجزوم . فقد عطف على منصوب . والرفع حينئذ على الانقطاع عن الأول وقد جاء مثل ذلك عند الفارسي (٣) .

وإذا اقترن جواب الشرط بالفاء جاز فى الفعل المطفوف على الجواب الرفع والجزم . وقد جعل سبويه الرفع وجه الكلام وأشار إلى قراءة الجزم فى قول الله تعالى : « مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » (الأعراف ١٨٦)

ويُفْهَم من كلامهم أن الرفع على قطع ما بعد الفاء عما قبلها . أما الجزم فلأنه فى موضع الجواب المجزوم (٤) .

وقد أجاز الفراء فى مثل هذه الآية الرفع عطفاً على ما بعد الفاء . والجزم عطفاً على موضع الجواب المجزوم (٥) .

وأجاز الزجاج فى (يَذَرُهُمْ) الجزم والرفع . فقال : « فمن جزم عطف على

(١) المحاسب : ٢٨٥/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) الحجة : ٣٧١/٢ (٤) الكتاب : ٩٠/٣ .

(٥) معانى القرآن للفراء : ١/٢٩٦ ، ٢/١٩٩ . وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٦٥ .

المحاسب : ٢/٩٠ .

موضع الفاء ، المعنى : من يضل الله يلوّثه في طغيانه عامها ، ومن قرأ :
 (ويلزمهم) فهو رفع على الاستئناف ، ثم وقف عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ
 بُنُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ
 عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (البقرة ٢٧١) فقال : إنَّ الرفع في (يكفّر) والجزم
 جائزان ، ثم شرح مذهب سيويه في ذلك ، فالرفع عنده لأن ما بعد الفاء قد
 صار بمنزلة في غير الجزاء ، والجزم على موضع : فهو خير لكم ، لأن المعنى :
 يكن خيراً لكم ، والاختيار عند سيويه الرفع ^(١) .

وقد تبعه النحاس في ذلك وأشار إلى قراءة رُوِيَتْ عن الأعمش بالنصب ، ثم
 قال : إن النصب ضعيف « وهو على إضمار (أن) وجاز على بُعد ، لأن الجزاء
 إنما يجب به الشيء لوجوب غيره فصارح الاستفهام » ^(٢) ، أي أنه إذا جاز
 النصب فلأنما يجوز على الجواب وعلى تشبيه الشرط بالاستفهام . بينما جعل ابن
 خالويه الجزم في هذه الآية على العطف والرفع على الاستئناف حيث يقول : « الحجة
 لن جزم أنه عطفه على قوله (وإن تخفوها) فجعل التكفير مع قبول الصدقات ،
 والحجة لن رفع أن ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع » ^(٣) .

وكذلك يجوز الجزم عطفاً على المجزوم ، والرفع على الاستئناف في مثل قول
 الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ نُنَبِّهِهُمْ الْآخِرِينَ ﴾ (المرسلات ١٦ ، ١٧)
 وقد قال بذلك الفراء ^(٤) ، والرفع عند الأخفش قطعاً من الكلام الأول ^(٥) ،
 وفسر الزجاج المعنى في الآية فقال إنَّ قراءة الرفع « على الاستئناف ويُقرأ
 ثم نُنَبِّهِهُمْ - بالجزم - عطفاً على (تُهْلِكِ) ، ويكون المعنى : أَلَمْ تُهْلِكِ
 الأولين أي : أولاً وآخرأ ، ومن رفع فعلى معنى : ثم نُنَبِّهُ الأول الآخر

(١) نفسه : ٢٥٥/١

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٤/٢

(٢) حجة ابن خالويه ص ٧٩

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٨/١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢٢/٣ ، وانظر : ٢٣/٣

(٤) معاني القرآن للأخفش : ٥٢٢/٢

من كل مجرم « (١) ، لكن معنى الجزم عند ابن جني يحتمل معنى قراءة الرفع ويكون التسكين تخفيفاً ، كما يحتمل معنى المطف فيكون المراد قوماً أهلكهم الله بعد قوم قبلهم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم شيئاً بعد شيء « (٢) ، وكذلك جاء الجزم على المطف والرفع على الاستئناف عند الفارسي (٣) .

وكما عطف على المجزوم بالجزم فكذلك يُبدل منه بالجزم أيضاً ، وهو ما يُمثله قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْثِرُوا ﴾ (المذثر ٦) ، وقد قرئت (تستكثر) بالجزم والرفع ، فاختار الفراء الرفع واستدل عليه بقراءة عبد الله (ولا تمن أن تستكثر) ، لكنه أجاز الجزم أيضاً وجعلها بمعنى واحد (٤) ، ولم يُجز أبو عبيدة إلا الرفع حيث قال : « رفع ، يقول : لا تمن تستكثر صفة ، ليس له ها هنا نهى » (٥) ، وقد تبع الفارسي أبا عبيدة في ذلك فقال إنه لا معنى للجزم في الآية لأن معناها لا تمن مقدراً الاستكثار وليس إن لا تمن تستكثر (٦) ، على معنى الشرط ، وقد جعل ابن هشام الجزم في الآية على البدل (٧) .

وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (الفرقان ٦٨ ، ٦٩) فجعل الجزم الوجه تفسيراً للمجزوم ، حيث فسر (الأثام) ، فقال : « مضاعف له العذاب » ، كما جاز الرفع في غير الآية إذا كان للفعل موقع من الإعراب أو بتعبيره إذا كان فعلاً لما قبله ، أما في الآية فالرفع على إرادة (معنى) الاستئناف (٨) ، ونقل الزجاج قول سيبويه إن الجزم لأن مضاعفة العذاب هو لئني الأثام (٩) ، أما الرفع فهو على تأويل تفسير يلق أثاماً ، كأن قائله قال .. ما لئني الأثام ، فقليل مضاعف للأثم العذاب (١٠) .

- | | |
|---|----------------------------------|
| (١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٧/٥ | (٢) المحاسب : ٣٤٦/٧ |
| (٣) المحجة : ٣٣٧/٧ ، ٣٣٨ | (٤) معاني القرآن للفراء : ١/٣ |
| (٥) مجاز القرآن : ٢٧٥/٢ | (٦) المحجة : ٢٩٢/٧ |
| (٧) شرح قطر الندى ص ١١٣ | (٨) معاني القرآن للفراء : ٢٧٣/٢ |
| (٩) انظر . الكتاب : ٨٧/٣ وهو قول الخطيب | (١٠) معاني القرآن وإعرابه : ٧٦/٤ |

والتفسير في قول الزجاج هو ما يعنيه القراء - فيما سبق - بالاستئناف وهو ما يفهم من تقديره سؤال السائل وقد فرق النحاس بين المعنيين ^(١) ولا وجه للتفريق بينهما .

● النصب والجزم :

يجوز الجزم عطفاً على المجزوم . كما يجوز النصب على الصرف عند القراء في مثل : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ (محمد ٣٥) وقوله سبحانه : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ (آل عمران ١٤٢) ^(٢) ، وقد فسر القراء معنى الصرف بقوله : « والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثُم أو القراء أو أو » وفي أوله الجهد أو استفهام ثم تري ذلك الجهد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّر في العطف فذلك الصرف « ^(٣) ، فالجزم إذن يكون إذا أمكن العطف واشترائه الثاني مع الأول في معنى النفي أو الاستفهام أما إذا كان ممتنعاً أن يحدث في الثاني ما حدث في الأول فليس إلا النصب ^(٤) ، فهو قطع الثاني عن الأول أو استئناف لكن إلى النصب وليس إلى الرفع ومن هنا وجدنا القراء يقولون في : ﴿ أَلَمْ نَسْتَعِذْكُمْ عَلَيْكُمْ وَنَنْفَعْكُمْ ﴾ (النساء ١٤٦) : « جزم ولو نصبت على تأويل الصرف ، كقولك في الكلام : أَلَمْ نَسْتَعِذْ عَلَيْكُمْ وقد منعناكم » ^(٥) فتأويل الصرف عنده - هو تأويل الاستئناف .

ويقف القراء عن قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ٢٥) فيجيز النصب والجزم في (فتكونوا) ويفسر معنى الجزم وهو عنده على العطف ، أما النصب فعلى الجواب ، ويسوي بين الجواب وما قصد به بالنصب على الصرف ، أما الرفع في هذا الأسلوب فلا يجوز إلا على الاستئناف ، يقول القراء : « إن شئت جعلت (فتكونوا) جواباً نصباً ، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزماً ... ومعنى الجزم كأنه تكرير النهي ،

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٨/٣ (٢) انظر : معاني القرآن للقراء : ٤٠٨/١ ، ٦٤/٣

(٣) نفسه : ٧٣٦ ، ٧٣٥/١ (٤) نفسه : ٧٩٢/١

كقول القائل : لا تذهب ولا تعرض لأحد ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة ، فلما عطف حرفاً على غير ما يشاكله وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني نصباً ولا يجوز الرفع في واحد من الوجهين إلا أن ترد الاستئناف ، بخلاف المعنيين كقولك للرجل : لا تركب إلى فلان فيركب إليك تريد لا تركب إليه فإنه سيركب إليك فهذا مخالف للمعنيين لأنه استئناف (١) .

ويجعل الأخفش النصب على الجواب بتقدير (أن) لأن ما قبل حرف العطف مقدر بالاسم وكان التقدير لا يكن منكما قرب الشجرة ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل (أن) لأن (أن) مع الفعل تكون اسماً فيعطف اسماً على اسم (٢) ، أما الجزم فعلى العطف (٣) ، وتقدير (أن) للنصب في هذا التركيب يعني - عنده - أن ما بعد حرف العطف مخالف لما قبله ناقضاً له بقول الأخفش : « وإنما جاز ضمير (أن) في غير الواجب ، لأن غير الواجب يجرى ما بعده على خلاف ما قبله ناقضاً له ، فلما حدث فيه خلاف لأوّل جاز هذا الضمير ، والواجب يكون آخره على أوّله » (٤) .

والجزم - عند الزجاج - على العطف - أما النصب فعلى جواب النهي ، والمعنى في النصب : لا يكن منكم أقرب لهذه الشجرة فتكون من الظالمين (٥) ، وكذلك قال النحاس في مثل ذلك إن الجزم على العطف والنصب على الجواب (٦) ، وفرق ابن جنى بين معنى الجزم ومعنى النصب في قول الله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتَبِثْنُمْ فَلَا تُخَضِّنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي ﴾ (الأحزاب ٢٢) ، وقال إن الجزم على العطف ومعناه نهى لهن وله عن الطمع ، أما النصب فمعناه أن الطمع سبب عن

(١) معاني القرآن للزجاج : ٢٧ ، ٢٦/١ ، (٢) معاني القرآن للأخفش : ٤٩/١

(٣) نفسه : ٦٣/١ ، ٦٤ (٤) نفسه : ٦٥/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٨٣/١ ، وانظر : ٩٤/١ ، ٤٨٦ ، ٣٦ / ٧

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٤/١ ، ٢٢٩ ، ٢٠٩ ، ١٨٤/٢ ، ٣٠٩ ، ١٨١

فعلهن ، وبهذا كان النصب أقوى . قال : « إذا نصب كان معناه أن طمعه إنما هو مُسَبَّب خضوعهن بالقول . فالأصل في ذلك منتهى عنه ، والمنتهى مسبب عن فعلهن وإذا عطفه كان نهياً لهن وله ، وليس فيه دليل على أن الطمع راجع الأصل إليهن ، وواقع من أجلهن » (١) .

فإذا عطف على جواب الطلب المنصوب جاز في المعطوف النصب عطفاً على اللفظ والجزم عطفاً على موضع ما بعد الفاء ، لأنه في موضع جزم لو لم تكن فيه الفاء وكأنها لا وجود لها ، وقد جاء ذلك في قول الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون ١) . قال الفراء : « يقال كيف جزم (وأكن) . وهي مردودة على فعل منصوب ؟ فالجواب في ذلك أن - الفاء - لو لم تكن في (فأصدق) كانت مجزومة ، مُسَبَّبةً رَدَّتْ (وأكن) رَدَّتْ على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء ، ومن أثبت الواو رَدَّ على الفعل الظاهر فنصبه ، وهي في قراءة عبد الله ، ﴿ وأكون من الصالحين ﴾ (٢) ، كما يجوز عنده أن يكون الفعل (أكن) منصوباً مع حذف الواو (٣) وهو ما نقله أبو عبيدة أيضاً عن أبي عمرو بن العلاء ويكون المعنى في النصب على المبالغة والشركة = العطف ، كما نقل الجزم ومعناه على غير مبالغة ولا شركة (٤) ، والجزم عند الأخفش عطفاً على موضع (فأصدق) لأن جواب الاستفهام إذا لم تكن فيه فاء جُزِمَ ، والنصب عطف على ما بعد الفاء (٥) وقد فسّر ابن قتيبة الجزم كذلك (٦) ، وقد أوضح الزجاج معنى الجزم والنصب فقال : « وجزم (وأكن) على موضع فأصدق ، لأنه على معنى : إن أخرتني أصدق وأكن من الصالحين ، ومن قرأ : (وأكون) فهو على لفظ فأصدق وأكون » (٧) ، وقال النحاس إن الجزم عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء ، والنصب على ما بعد الفاء (٨) .

(١) المحاسب : ١٨١/٢ (٢) معاني القرآن للفراء : ١٦٠/٣ . وانظر : ١٦٨/٣

(٣) مجاز القرآن : ٢٥٩/٢ (٤) معاني القرآن للأخفش : ٦٧/١

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ (٦) معاني القرآن وأعرابه : ١٧٨/٥

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٦/٤ ، ٤٣٧ . وقد عرض أنوالهم في الآية .

ج - بعد القول أو ما في معناه :

قال سيبويه : « وتقول : كتبت إليه أن لا تقل ذلك ، وكتبت إليه أن لا يقول ذلك ، وكتبت إليه أن لا تقول ذلك فأما الجزم فعلى الأمر وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذلك ، وأما الرفع فعلى قولك : لأتلك لا تقول ذلك ، أو بأنك لا تقول ذلك تغبره بأن ذا قد وقع من أمره » (١) ، فالجزم على معنى التهي والنصب على معنى التعليل (٢) ، أما الرفع فعلى معنى الخبر .

وإذا كانت (كتبت) بمعنى القول في كلام سيبويه ، فإن معنى الكلمة القول أيضاً عند الفراء - وقد وقف عند قول الله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) فأجاز في (نعبد) وما عطف عليها الرفع « على نية تعالوا نعتقد لا نعبد إلا الله . لأن معنى الكلمة القول ، كأنك حكيت تعالوا نقول لا نعبد إلا الله » كما أجاز الجزم أيضاً فيها عطف عليها على ثبوتهم عدم وجود (أن) والكلام بدونها مجزوم في جوابه الطلب (٣) .

وقد خطأ النحاص القول بالتوهم ، وقال إن الجزم جائز عند سيبويه في (نعبد) وما بعدها على أن تكون (أن) مفسرة (٤) .

* * *

(١) الكتاب : ١٦٦/١

(٢) العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١١

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢/١

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٨٤/١ ، وقد عرضنا قول سيبويه .

خاتمة

تربط هذه الكتب بين المعنى والتحليل النحوى ، وتأخذ ما قرره النحاة فتطبقه وتناقشه وتُسهِمُ فى تطويره اعتماداً على نصر لغوى مؤثق هو القرآن الكريم ، لقد أسهمت فى تفسير هذا النص عدة علوم عُرفت بعلوم القرآن ، عرفها معربو القرآن وظفوها مع إعرابه لكشف المعنى المقصود الذى قد يتعدد بتعدد الإعراب ، كما قد يمتد الإعراب بتعدد .

وقد ظهرت العلاقة بين الجوانب الدلالية والتحليل النحوى فى البحث فى هذه صور رصدها البحث فى جزئياته المختلفة ، وعرض فيها الخلال بين النحاة ومعربى القرآن من جهة ، وبين معربى القرآن بعضهم بعضاً من جهة أخرى ، فعنى مسترى الدلالة الوظيفية للأداة أسهم معربو القرآن فى توسيع مفهوم الأداة ، وإذا كان معنى الرحمة اللغوية لا يتضح - عند السبّاقين المُحدّثين - إلا بالنظر إلى سبّاقها اللغوى والمقامى الذى لا يشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة لحسب ، بل يشمل القطعة كلها والكتاب كله ، كما يشمل ما يتصل بالكلمة من هروف وملايسات وعناصر غير لغوية متعلقة بالمقام ، فإن حاجة الأدوات إلى السياق كانت ماسة ، لأن معانى الأدوات معانٍ وظيفية لا تكتسبها إلا من استعمالها ، ومن هنا وجدنا النحاة يُحدّدون المعانى المختلفة للأداة الواحدة ، حيث يختلف معنى الأداة باختلاف التركيب الذى تُردُّ فيه ، ولقد كان النحاة يعتمدون فى ذلك على شواهد قرآنية ، وغير قرآنية - بعضها مصنوع - ، لكننا نجد معربى القرآن يطبقون ذلك على النصّ القرآنى كاملاً ، فيُرسّون تعدّد معانى الأداة الواحدة على امتداد النصّ ، كما يختلفون حول معنى الأداة فى الآية الواحدة ، مُعتمدين فى جملهم على المعنى المقصود بالآية ، مُستعينين فى ذلك بالسياق اللغوى ، الذى يمتد إلى النصّ القرآنى كله ، وقد يخرُجُ أيضاً إلى السنة النبوية ، وبالسياق المقامى الذى يتمثل فى هروف نزول الآية - أسباب

نزولها أو ترتيب النزول - كما يتمثل في أقوال المفسرين والفقهاء المختلفة ، أو في المعتقد الثابت الذي يظهر في مثل : معرفة ما يجوز على الله (تعالى) في اللغة وما لا يجوز ، واعتقاد عصمة الأنبياء أو غير ذلك ، أو في المعتقد المذهبي كالقول بخلق الأفعال أو العدل الإلهي ... إلخ .

وقد قالوا بتعدد المعنى الوظيفي للأداة الواحدة ، وكان ذلك أكثر وضوحاً في (مَنْ) ، (ما) ، (لا) ، واختلّفوا حول معانيها في الآية الواحدة كما تعددت تلك المعاني عند العرب الواحد ، وأثر ذلك ، وتأثر بالمعنى المقصود للآية المفسرة .

وتناوبت الحروف فجاء أحدها بمعنى الآخر في الآية الواحدة اعتماداً على المعنى المقصود ، واختلف النحاة ومعربو القرآن حول تلك المعاني الوظيفية ، واستعانوا في ذلك بالتأويل المعنوي .

لقد اهتم أصحاب كتب حروف المعاني ، وعلى الأخص صاحب الألفية ، بهذه الظاهرة ، لكننا نجد اهتمام معربو القرآن أوسع من ذلك ، وقد رصد البحث اهتمامهم بتناوب الحروف على اختلافها ، ووظفهم بين الدلالة الوظيفية للأداة ، والمعنى المقصود بالتركيب الذي وردت فيه ، إضافة إلى اعتمادهم على نص كامل بسياقه اللغوي والمقامي ، وقد تأثر معنى الأداة أيضاً بالعمل ، وأثر فيه ، ولقد كانت معاني بعض الأدوات سبياً في عملها .

وكما ظهرت علاقة المعنى بالتحليل النحوي في دلالة الأدوات ، فقد وضح ذلك في العلاقة بين دلالة الأفعال وعملها ، حيث يؤثر معنى الفعل على عمله ، وقد بدأ ذلك واضحاً في كان التامة والناقصة ، وفي أفعال المقاربة والرجاء والشروع ، وقد اختلف معربو القرآن حول تفسير معنى (كَادَ) المنفية ، ولجأوا^{٢٥٦} في ذلك إلى السياقين اللغوي والمقامي ، حيث اعتمدوا على ورودها في النص القرآني في موضع آخر ، كما اعتمدوا على أقوال الفقهاء . وكانت معاني هذه الأفعال هي التي تميزها عن غيرها ، ولجعل لها استعمالها الخاص التي تنفرد به .

وبدا ذلك جلياً في (ظن) وأخواتها حيث يتعدى الفعل إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى ، ويتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى آخر ، كما أن هناك معاني مركزة تكون سبباً في تعدى الفعل إلى مفعولين ، مهما تغير هذا الفعل ، كمعنى الظن ، أو العلم ، أو التحول .

ولقد عني معربو القرآن بمعاني هذه الأفعال ، وربطوا بين معاني بعضها وعمله ، كما وردت عندهم أفعال بمعنى الظن أو العلم دون أن يربطوا بين ذلك وبين العمل ، فكان هدفهم المعنى التفسيري . وهم في ذلك كله يستعينون بالسباقين اللغوي والمقامي في القول بهذا المعنى أو ذاك ، ويختلفون عن النحاة في أنهم قد طبقوا قواعد النحو على نصٍّ حيٍّ هو القرآن الكريم ، لا على أمثلة مصنوعة كثر ورودها في هذا الباب .

وقد ظهرت هذه العلاقة أيضاً في (أعطى) وأخواتها ، وقد تبيّن من البحث أن بعضهم يربط بين معاني تلك الأفعال وعملها ، وبعضهم الآخر يُفسّر معنى الفعل دون الإشارة إلى عمله .

وكانت العلاقة المعنوية بين الفعل والمفعول وراء اختلافهم حول عدة ظواهر ، فقد أوجد التنافر المعنوي بين الفعل والمفعول نوعاً من التأويل المعنوي ، يهدف إلى التخلص من هذا التنافر ، فقد يجعل الفعل بمعنى فعل آخر يتناسب دلالياً مع هذا المفعول ، فيما عُرِف بالتضمن ، وقد أسهم معربو القرآن في خلاف النحاة حول هذه القضية في آيات محددة ، واعتمدوا في خلاصهم على السياق المقامي ، وقد يُقدّر للمفعول فعلاً ناصباً ، كما قد يُقدّر المفعول للفعل المذكور ، وقد يقولون : إن مضافاً يتناسب دلالياً مع الفعل المذكور قد حُلِفَ ، وقام المضاف إليه مقامه وأخذ أحكامه .

وكذلك كانت العلاقة بين الفعل - أو شبهه - وبين الجار والمجرور مجالاً لخلافهم حيث يتعلّق فعل محدد بحرف جر محدد ، وقد أُلْزِمَت هذه العلاقة على المعنى المقصود من التركيب ، وهو ما ظهر في خلاصهم حول آيات محددة متتاليين

فى هذا الخلاف من التحليل النحرى إلى المعنى المقصود أو العكس ، كما أسهمت هذه العلاقة فى تقدير بعض المحفوظات كالجار والمجرور والفعل ، كما كانت وراء كثير مما قالوا فيه بتناوب الحروف .

كذلك اهتم معربو القرآن برصد دلالة الفعل على الزمن التى تأثرت بالسوابق واللاحق ، وعرض النحاس آراء الكوفيين والبصريين فى ذلك . كما نقل تلك الآراء ابن خالويه ، وتعرضوا لتأثير بعض الأدوات والظروف على تلك الدلالة ، كما تعرضوا لتأثير السياقين اللغوي ، والمخارجي - فى مراعاة ظروف النزول - اللذين تحكمهما فى معنى الزمن والمعنى المقصود . وقد اهتموا بتناسب الأزمنة فى الشرط والعطف ، كما اهتموا - مثل النحاة - بالعلاقة بين عمل المشتق وزمنه ، وعرفوا العلاقة بين عمله ومعنى الفعل فيه ، وزمنه . كما قدرُوا معنى المضاف إليه ، وربطوا بين الدلالة على الزمن والتنوين والإضافة وحددوا تلك الدلالة .

واختلفوا حول إعمال صيغ المبالغة اختلاف البصريين والكوفيين ، حيث نجد موقف الكوفيين عند الفراء الذى لم يَجْزِ إعمالها إلا فى الضرورة الشعرية ، ويُحكّم ذلك فى اختبار قراءة دون أخرى ، ويقف النحاس موقف البصريين ، كما يعرض اختلاف سيبويه والمبرد فى عمل بعضها .

واختلفوا فى عمل اسم الفعل اختلاف النحاة فى تضييقه ليقصر على السماعى منه ، أو التوسع فيه قياساً ، ووقفوا عند عمله مقدماً ومؤخراً ومقدراً ، وربطوا بين عمله ومعناه من جهة ، وعمله ومعنى التركيب من جهة أخرى .

وارتبط التحليل النحرى عندهم بالدلالة فى ثلاثة مظاهر للتركيب هى الترتيب والزيادة والحذف ، وقد برزت عندهم ظاهرة إعادة الترتيب للوصول إلى المعنى المقصود ، وشمل ذلك إعادة ترتيب المفردات ، كما شمل إعادة ترتيب الجمل وصولاً إلى المعنى المقصود ، فرتبَت الآية الواحدة ترتيباً جديداً ليُنْفِهم معناها ، وتَحَكَّمَت فى ذلك عدة عوامل منها علاقة السببية بين أجزاء الجملة ، أو إعادة

الترتيب لبيان إشكال معنوي في مثل عود الضمير على متأخر ، ومحاولة لتحديد من يعود عليه هذا الضمير . وقد اختلفوا في إمكان فهم بعض الآيات على ترتيبها ، أو إعادة ترتيبها لفهم معناها ، وبرزت عندهم أيضاً ظاهرة الترخُّص في العلامة والترتيب ، فيما عُرِفَ عند البلاغيين بالقلب ، وقد جاء المصطلح عند الزجاج بالتحديد ، وارتبط ذلك بوضوح المعنى .

وظهرت عندهم صور للترتيب بين أجزاء الجملة الاسمية والفعلية والفضلات والمجرورات ، حيث يُقدِّم جزء الجملة ويكون المعنى على تأخيره ، أو لا يكون كذلك ، فارتبط التقديم والتأخير باختلاف معاني التركيب ، وقد قابل البحث بين أقوال النحاة ومعربى القرآن في ذلك ، لقد أجاز النحاة التقديم والتأخير بين أجزاء الجملة ووطوا بين المعنى وبين بعض أمثلة التقديم ، لكن الأمر يختلف عند معربى القرآن ، فالدافع وراء التقديم والتأخير عندهم هو المعنى المراد دائماً ، وهم يُفرِّقون بين المعنى على ترتيب الجملة ، والمعنى على إعادة ترتيبها مُعتمدين في ذلك على السبائين اللغوي والمقامي .

وكذلك ظهر ارتباط المعنى بالتحليل النحوي عندهم في تقديرهم لترتيب الجمل ، فقد وقفوا عند المطرفات فأعادوا ترتيبها لفهم المعنى أو جعلوها على ترتيبها ، واختلفوا على ذلك فيما بينهم مُستَثنِينَ إلى المعنى وأقوال المفسرين ، وعلى حين يأخذ معربو القرآن بالمعنى الواحد في ذلك ، نجد القراء دونهم يُجيزُ تعدُّد المعاني باعتبار الترتيب .

وقد يهتم معنى لفظة من ألفاظ الجملة في تقدير إعادة الترتيب ، وقد يكون معنى الفعلين المعطوفين واحداً فيُجيزُ ذلك تقدُّمُ أيُّهما على الآخر ، ومثل ذلك أن يرتبط الفعلان بزمن الوقوع ، وقد يمنع من ذلك مانع نحوي ، كوجود الفاء التي تدل على الترتيب ، وبينما تبدو موانع مخالفة الترتيب في الشرط والصلة موانع صناعية عند النحاة ومعربى القرآن ، نجد تلك الموانع معنوية في القسم ، ربما اهتم به معربو القرآن في ذلك - أكثر من غيرهم - الاعتراض

والفصل رقد وقفوا عند الفصل بين المتضايقين ، وبين البطل والمبتدئ منه . وبين المؤكّد والمزكّد وبين المعطوف والمعطوف عليه . وبين النعت والمنعوت . وربطوا تقديرهم لهذه الأنواع من الفصل بالمعنى . بل إنَّها قد جاءت في سجعهم لتفسير المعنى . وقد أنكر الفراء القول بالفصل بين المتضايقين في كتاب الله واعترض على من قرأ به .

وكما ارتبط المعنى بالترتيب عندهم . فقد ارتبط كذلك بالزيادة . وكان الاختلاف قديماً وحديثاً . هل الزائد هو ما لا معنى له ؟ أم أنه ما لم يُؤدَّ وظيفة تركيبية . وموقف مصرى القرآن من مفهوم الزيادة يكاد يكون واحداً . فهم يُقدِّرون المعنى على إسقاط الزائد . ويُعرِّف الزجاج والنحاس الزائد (أو اللغو) بأنه ما يُطرح من الكلام ولا يُخرج عليه . وما لا يفيد معنى . فالزائد عندهم إذن ما لا تأثير له على المعنى المقصود . ولو أدَّى معنى وظيفياً كحروف الجر وغيرها . واختلفوا في زيادة بعض الأسماء . لأن بعضهم يرى أنها تُفيد معنى . والآخر يرى أنها لا معنى لها وقد يتحكم في ذلك السياقات اللفوى والمقامى كما يتحكم فيه الاعتقاد . وقد قالوا بزيادة (كان) دون غيرها من الأنصال . وارتبط ذلك عندهم بالمعنى المقصود وبالسباقين اللفوى والمقامى . وقد وقفنا عند الأنماط التى قالوا بزيادة (كان) فيها . وأوضحنا النافع وراء قولهم بزيادتها وهو دال على معنى تفسيرى في المقام الأول .

لقد وقف مصرى القرآن عند كلمات محدّدة . أسماء وأنصال وحروف حكموا بزيادتها . وقدَّروا المعنى على إسقاطها . أو قالوا إنها لا عمل لها فخرجوها كدخولها في الكلام . لكنهم قد يبحثون للزائد عن معنى . أو فائدة يُضيفها إلى معنى التركيب كالتوكيد أو التعظيم ... إلخ . وربطوا بين القول بالزيادة والتكرار اللفظى والمعنوى . كما ربطوا بينها وبين معنى التوكيد . وكذلك بين الزيادة والمعنى المقصود . واحكموا في ذلك إلى السياقات اللفوى والمقامى .

ويظهر ارتباط المعنى بالتقدير في اشتراط النحاة الدليل على المحذوف . وفي

اعتبارهم لدلالة المحذوف ، وقد اشترط النحاة أن يدل على المحذوف قرينة لفظية أو عقلية ، فيما عُرِفَ عند المحدثين بالسَّيَاقَيْنِ اللَّفْظِي وَغَيْرِ اللَّفْظِي ، وقد تنبّه معربو القرآن إلى هذه القرأتين فاعتبروا القرينة اللفظية ، أو السَّيَاقَ اللَّفْظِي فِي تَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ ، لأنَّ الكلام يدلُّ بمحضه على بعض ، فيُحذف اللفظ تجنُّباً للتكرار ، كما تمثَّلت في وجود علامة إعرابية تدلُّ على المحذوف ، فالنصوب يدلُّ على فعل محذوف قد نصبه ، والفعل المضارع المنصوب يدلُّ على ما نصبه المحذوف ، كما اعتبروا سياق الحال الذي تمثَّل عندهم في القرينة العقلية الاستدلالية ، كدلالة الفعل المتعدي على المفعول المحذوف ، وغير ذلك ، كما تمثَّل في الاعتماد على أقوال المفسرين وأسباب النزول في تقدير المحذوف .

وقد قدَّروا الجملة وجزء الجملة وقدَّروا الأدوات كما قدَّروا المحذوف في التراكيب الوظيفية والإضافية والتوابع ، فقدَّرَ المبتدأ ، أو الفعل في الجملة ، وأرتبط ذلك بالعلامة الإعرابية كما ارتبط بالمعنى المقصود . واختلف المعنى مع تقدير المبتدأ عنه مع تقدير الفعل ، كما ارتبط تقدير المبتدأ بالاستئناف ، وكذلك بمعنى اللفظ في أوائل السور ، واعتمدوا على المعنى المقصود في تعيين المقدَّر .

وإذا كان النحاة يتقدرون الفعل لتبرير العلامة في بعض الأساليب كالمدح والذم والإهراء والاختصاص ، فلأننا نجد أن ذلك لم يَعْذُ عند معربي القرآن تبريراً للعلامة بقَدَّرَ ما هو تفسير لمعنى بُرَأْدُ ، وارتبط تقدير الفعل بالعمل في بعض الحالات كتقدير عامل البذل أو غيره ، كما كانت العلاقة المعنوية بين الفعل والجار والمجرور نسبياً في تقدير الفعل ، وقد اختلفوا مع النحاة في بعض التقديرات ، وجاءت تقديراتهم موافقة للتفسير أو للمعنى المراد ، وقد قُدِّرَ المبتدأ والخبر ، وجوباً وجوازاً ، وارتبط ذلك بالمعنى ، وبما اختلف حوله معربو القرآن القول بحذف الفاعل ، فقد وقفوا عند آيات جاءت على ذلك وقالوا - كالتحريين - إِنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ وَرَاحُوا يَبْحَثُونَ لَهُ عَنْ دَلِيلٍ فِي السِّيَاقَيْنِ اللَّفْظِي وَالْمَقَامِي .

وقد قالوا بحذف المفعول لدلالة المعنى أو الكلام أو لعلم السامع ، واهتموا

بتعيين المفعول المحذوف مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى دلالة السِّيَاقِينَ اللُّغَوِيَّ والمَقَامِيَّ ، وَتَمَثَّلَ السِّيَاقُ اللُّغَوِيُّ فِي اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ لِمَفْعُولٍ مُخْصَرٍ ، وَقَدْ يُعَيَّنُ الْمَحْذُوفُ اخْتِلَافُ الْقَرَاءَاتِ ، كَمَا قَدْ يُعَيَّنَةُ السِّيَاقُ الْمَقَامِيُّ مِنْ مَلَاسِيَتِ وَظُرُوفِ ، وَمَا يَنْفَرِدُ بِهِ مَعْرِى الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ مَحَارَلَتُهُمْ تَقْدِيرَ الْمَفْعُولِ لِلْفِعْلِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ دَلَالَةً عَامَةً ، الَّذِي لَمْ يَقْدَرْ لَهُ النِّهَاةُ مَفْعُولاً . وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْمَفْعُولِ ضَرْوياً لِنَهْمِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، الَّذِي تَقْتَضِيهِ عِلَاقَةُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَصْرُوهَا عَلَى تَقْدِيرِ بَعْضِ الْمُنَافِعِ . وَقَدْ جَاءَتْ عَنْهُمْ صُورُ لِحْذِ الْمَفْعُولِ وَقَفْنَا عَنْهَا وَأَوْضَحْنَا مِلَاقَةَ ذَلِكَ الْحِذِّ بِالْمَعْنَى .

وَاخْتَلَفُوا حَرْلَ حِذِّ الْمُنَادَى أَوْ جَعَلَ (يَا) إِذَا تَبَعَهَا الْفِعْلُ مُفِيدَةً لِلتَّنْهِيَةِ وَأَسْهَمُوا فِي اخْتِلَافِ النِّهَاةِ فِي ذَلِكَ ، كَمَا حَكَّمُوا ذَلِكَ فِي الْقَرَاءَةِ ، وَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ الْمَعْنَى يَطْلُبُ الْمُنَادَى الْقَدْرَ فِي الْآيَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدُوا بِهَا . وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ بِحِذِّ خَيْرٍ كَانَ أَوْ أَنَّهَا تَامَةٌ ، وَأَجَازُوا الْحِذِّ - خِلَافاً لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ النِّهَاةِ - مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى الشَّرَاحِ الْفَرَّانِيَّةِ الَّتِي تَطْلُبُ تَقْدِيرَ الْمَحْذُوفِ ، وَارْتَبَطَ هَذَا الْحِذِّ بِمَعْنَى الْفِعْلِ النَّاقِصِ . وَقَدْ جَاءَ تَقْدِيرُ التَّجْيِيزِ عِنْدَ الزَّجَاجِ فِي مِثَالٍ وَحِيدٍ .

وَلَمْ يَجِدْ عِنْدَ مَعْرِى الْقُرْآنِ اهْتِمَاماً ذَا بِأَلْ بِحِذِّ جُمْلَةِ الشَّرْطِ أَوْ الْقِسْمِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، لَكِنَّهُمْ اِهْتَمَوْا بِالْبَحْثِ عَنْ الْجَوَابِ وَتَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ مِنْهُ ، فَحَدَّ قَدَرُوا الْجَوَابَ مُسْتَدْلِينَ عَلَيْهِ بِالدَّلِيلِ اللفْظِيِّ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ ، سِوَا تَقْدِيمِ هَذَا الدَّلِيلِ أَمْ تَأَخُّرِ ، فِي السِّيَاقِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي اِسْتَدَّ عَنْهُمْ إِلَى سَائِرِ النُّصُ الْقُرْآنِيَّةِ ، وَهِيَ يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْ الْجَوَابِ وَحِذِّهِ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الدَّلِيلُ مَعْنَوياً أَوْ عَقْلِيّاً ، وَقَدْ يَسْتَدْلُونَ بِالدَّلِيلَيْنِ مَعاً وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالتَّقْدِيمِ لَا بِالْحِذِّ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ .

وَهُنَاكَ مَوَاضِعٌ يَكُونُ الْجَوَابُ فِيهَا ظَاهِراً ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِمَنْعٍ صِنَاعِيٍّ نَحْوِيٍّ ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ هَلْ الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ أَمْ أَنَّهُ الْمَذْكُورُ مَعَ وَجُودِ الْمَنْعِ النَّحْوِيِّ ؟

وَاشْتَرَطَ النِّهَاةُ لِحْذِ الْحَرْفِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، وَقَدْ أَجَازَ

معربو القرآن الحذف في حروف الجر ، وجعلوا دخول بعضها وخروجه بمعنى واحد ، واستدلوا على ذلك بالسياق اللغوي من القرآن لورود الحرف في آية وعدم وروده في أخرى ، كما قدرُوا معناه مع حذفه واستدلوا على حذفه بعمله ، كما قدرُوا لعمل النصب على تزج الحافض ، أو لأن الفعل يرتبط به .

وقد ارتبط هنا الحذف بمعنى الأداة ، وهو ما يتضح أكثر في (إلى) التي ارتبطت بالفاية المكانية في أمثالهم ، وكذلك جعلهم المعنى بقدرُون حروف العطف وهمزة الاستفهام ، و (قد) ، ولا الناقية التي تفرق بين تركيبَي النفي والإثبات ، ويُسْتَدَلُّ على حذفها بالسياقين اللغوي والمقامي ، وقد وقفنا عند الألفاظ التي جاءت فيها وحللتناها ، وقد أسهم معربو القرآن في الاختلاف حول تقديرها ، وتوسَّع الفراء في ذلك مُعْتَمِداً على تقدير المعنى ، وعلى قرائن لفظية شكلية .

وقدَر النحاة (أَنْ) لعمل النصب في المضارع أو لوقوع الفعل موقع الاسم ، لكننا نجد معربى القرآن يقدرونها للمعنى سواء أكان المضارع بعدها منصوباً أم مرفوعاً . وهو ما يوضِّح اهتمامهم بالمعنى قبل الصناعة النحوية ، وقدرُوا حرف النداء وتوسَّعوا في ذلك ودرَّسوه بالمعنى المقصود .

وقد حُطِفَ الجار والمجرور لدلالة السياق اللغوي عليه في العطف وغيره محاشياً للتكرار ، وقد جعلتهم العلاقة المعنوية بين الجار والمجرور والفعل يقدرون الجار والمجرور ، كما قدرُوا الفعل للتعليق ، وقد أسهم معربو القرآن في الخلاف الذي دار حول هذا التقدير ، وهل المقَرُّ المجرور وحده أم الجار والمجرور ؟

وكذلك كَثُرَ تقديرهم للمضاف المحذوف اعتماداً على السياق ، وقد ظهر السياق اللغوي في دلالة اللفظ على المحذوف ، حيث حُطِفَ المضاف لِمَنَعَ التكرار ، ويدخل في ذلك الاستدلال باختلاف القراءات . كما استدلوا بالسياق الخارجي المتِمِّل في أقوال المفسرين على المحذوف . وارتبط الحذف هنا بالعلاقات المعنوية بين عناصر الجملة ، كما ارتبط بالعلاقة بين اللفظ المنطوق والرائع

الخارجي ، أي : بالسياقين اللغوي والمقامي وتظهر العلاقة المعنوية بين عناصر الجملة في علاقة الفعل بفعوله ، فإذا لم يتناسب المفعول مع الفعل معنوياً ، فإنهم يقدرون مضافاً محذوفاً يتناسب معنوياً مع الفعل ، وكذلك الفعل والمكان والزمان والحدث المفهوم من المصغر ، وكذلك العلاقة المعنوية بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وشروطهما .

كما ارتبط ذلك بالواقع الخارجي أو المقام ، الذي تمثل في اقتضاء الحكم الشرعي لهذا التقدير ، أو بما يتصل بالذات الإلهية وعصمة الأنبياء ، ولا يخلو ما جاء عندهم في ذلك من مبالغة وتكلف .

وكذلك قُدِّرَ المضاف إليه بعد كلمات تُلَازِمُ الإضافة ، حيث قالوا إن هذه الكلمات لا تُقَرَّدُ إلا والمضاف إليه مُقَدَّرٌ أو معروض عنه ، واعتبروا المعنى في تعيينهم للمحذوف .

وقد جاء التقدير عندهم في تراكيب التوابع ، فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وقد جاء ذلك عندهم تفسيراً للمعنى ، حيث قُدِّرُوا الموصوف واختلفوا في المقدَّر بحسب ما يقصده كلُّ منهم من معنى ، مما يجعلنا نقول بحاجة المعنى إلى هذا المحذوف دون القول بأنه موصوف والمهم عندهم هو وجود الدليل على المحذوف . وقد كَثُرَ هذا النوع من الحذف عند النحاس ، فقُدِّرَ المحذوف دون أن يُنْتَهَ إلى أنه الموصوف ، وقُدِّرَ مع التنبيه عليه ، وتَمَسَّفَ في تقديره في بعض المواضع ، واستدلوا على حذفه بمجيئه في آيات أخرى ، وباختلاف القراءات ، أما حذف النعت فلم نجد منه عندهم إلا ما جاء عند النحاس من تقديره له قليلاً . وقد جاء الحذف في سياق العطف ، فحُذِفَتْ جمل كاملة اسمية أو فعلية بدلالة السياقين في القصص القرآني والمعنى على تقديرها . وقد اهتم بذلك أبو عبيدة والزجاج .

وحُدِّدَ النحاة لكل علامة إعرابية معنى ، وكذلك فعل بعض المحذِّين ، ولا نُنْكِرُ أن للعلامة الإعرابية معنى لكنه من الأولى ألا تُحدَّدَ الرفع بالإسناد أو

الفاعلية ، ولا النصب بالفعولية أو الفعلة ، ولا الجر بالإضافة أو غير ذلك ، ولكن هذه العلامات قد تُسهم في التمييز بين الأبواب النحوية إلى جانب الترتيب والقرائن اللفظية والمعنوية الأخرى .

ولا نجد عند معرّي القرآن - في تحديد معنى واحد للعلامة - إلا إشارات قليلة ومقتضبة ، وتمتد محاولة البحث عن معنى للعلامة عندهم إلى المبنيّات ، حيث بحثوا لعلامات البناء عن معانٍ تضيفها إلى دلالة التركيب ، وكذلك قد يكون موقع المبني الذي يحتله في الجملة دلالة ، لكن هذه المبنيّات لا تُحدّد دلالتها إلا الظروف والملازمات .

وقد تخلّت العلامة عن معناها في عدة صور كالتقاء الساكنين والإتباع ، والتسكين في بعض القراءات ، وقد وقفنا مع معرّي القرآن والمحدّثين وناقشنا كل ذلك ، وخرجنا من هذه المناقشة بنتيجة هي أن هذه الظواهر قد عرفها القدماء ، وحلّوها ، وهي من التقليل الشاذ الذي لا يُحكّم في الكثرة الغالبة (المطرودة) للتعبير اللغوي ، كما فعل إبراهيم أنيس فيما جعله نصّاً للإعراب .

وقد قدر معرّي القرآن المحل الإعرابي للمفرد والجملة وقدرها معه العلامة الإعرابية ، وارتبط ذلك بالمعنى في أمثلة كثيرة ، ولاحظوا كذلك العلاقة بين المعنى المعجمي للفظة وإعرابها ، واختلاف ذلك الإعراب باختلاف معنى اللفظة المعربة .

وقد وقفنا عند ما أسماه عبد القاهر بعد ذلك بمعاني النحر أو معاني أبواب النحر ، فوقفنا عند تلك الأبواب التي وقف عندها معرّي القرآن ، ورصدنا العلاقات الدلالية النحوية في تلك الأبواب - في تعريف الباب وشروطه وغير ذلك - فوجدنا النحاة يشترطون أن يكون المبتدأ هو الخير في المعنى ، ويحكم معرّي القرآن هذه المقولة في كل ما هو مبتدأ أو خير ، كما اشترط النحاة شروطاً معنوية أخرى مترتبة على هذا الشرط ، فالتفقروا مع النحاة في بعضها ،

واختلفوا في بعضها ، فقد أجاز القراء وأبو عبيدة مثلاً أن يُخَيَّرَ عن المعنى بالعين .

وقد ربطت فكرة الإسناد بين المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل . أما المنصوبات ، فهي وإن اشتركت في علامة إعرابية واحدة هي علامة النصب ، إلا أنها تتمايز فيما بينها لفظياً ومعنوياً . وقد فرّقوا بين معنى الفاعلية ومعنى المفعولية بعلاقة كل منهما بالفعل ، وكان المعنى هو المَخَيَّرُ للمفعول به عند غياب العلامة الإعرابية ، حيث حدّد المحل الإعرابي للأسماء المبنية والمصدر المؤول ، والجملة التي تقع مفعولاً به والجار والجرور ، مما نستنتج منه أن موقع المفعولية - أو غيرها - لا يتعلق بالعلامة الإعرابية وحدها ، فقد تختلف العلامة أو تتخلف ومع ذلك يُرَاعَى المحل الإعرابي الذي يرتبط بالمعنى .

وكما حدّدت علاقة الفعل الفاعل والمفعول ، فكذلك حدّدت المفعول المطلق الذي ارتبط لفظياً ومعنوياً بالفعل العامل فيه ، وقد عبّر المفعول المطلق عن معنى التوكيد بما فيه من تكرار لفظي أو معنوي للفعل .

وقد ظهر المعنى أيضاً في مصطلح الطرف الذي يعنى الوعاء ، كما ظهر في تقديرهم (في) محذوفة ، ولم يختلف معربو القرآن عن النحاة في ذلك ، وأجازوا في بعض الآيات مجيء الاسم ظرفاً وغير ظرف ، واختلف المعنى في الحالين ، وارتبط ذلك عند النحاة بشروط معنوية اختلف فيها البصريون والكوفيون ، ولحمد معربى القرآن ينقسمون بحسب هذه المذاهب أيضاً . وقد فرّق النحاة بين الطرف والمنصوب على السعة بتقدير (في) مع الظرفية ، وهو ما جاء عند النحاس من معربى القرآن . ومعنى التعليل في المفعول له هو أهم خصائصه ، وقد عرف معربو القرآن ذلك ، وأتضح في تقديرهم اللام أو الباء أو (كراهة) محذوفة ، لأن في كل ذلك معنى العلة . ويؤيّد باب المفعول معه على معنى الراو ، حيث يُنصَب ما بعدها على المفعول معه إذا تخلف عنها معنى العطف ، وقد اتفق القراء مع سيبويه في ذلك ، وإذا كان معنى الرفع هو إشراك

ما بعد الواو (العاطفة) في حَكْم ما قبلها ، فإن معنى النصب في المفعول معه هو مخالفته لما قبله في الحكم . أو خروجه عن تلك الشراكة ، وهو ما اتضح في قول الكوفيين إنه منصوب على الخلاف .

وقد ظهرت علاقة التمييز بالمعنى عندهم في تعدد مصطلحاته المرتبطة بالمعنى ، وفي كونه مَبِيناً للإبهام ، وفي شروطه من تنكير ، أو تقدير (مِنْ) ، أو تمييزه للجنس ، وهم في ذلك يتفقون مع النحاة ، إلا أنهم يَفْصَلُونَ في بيان هذه الشروط ، ويختلفون حول إعراب بعض الآيات التي تضمنت تمييزاً مخالفاً لشروط من الشروط ، ويتبع هذا الاختلاف الإعرابي اختلاف تفسيرى حول المعنى المقصود .

وكذلك عرف معربو القرآن معنى الحال ، وشروطها ، ووقفوا عند آيات خالفت الحال فيها بعض الشروط ، فأوّلوها تأويلاً معنوياً جعلهم يعربونها حالاً ، وإذا بدا بعض هذه الشروط لفظياً ، فإن النحاة في تأويلهم يلجأون إلى المعنى ، وارتبطت الحال بالزمن فكان من شروطها ألا تكون إلا لزمن الحال ، ولا تكون للاستقبال إلا بالشروع ولا للمضي إلا بتقدير (قد) .

لقد رصد معربو القرآن العلاقة بين الاستثناء والمعنى ، وظهر ذلك في حالات إعرابه المختلفة وفي أنواع المستثنى ، حيث حَكَمُوا عوامل معنوية مثل الإثبات والنفي ، والتعريف والتنكير ووجود المستثنى أو تمام الكلام ، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا ، ومحكّم ذلك كله - إضافة إلى السباقيين اللغوي والمقامي - في المعنى المقصود بالآيات التي تضمنت تركيب الاستثناء ، كما كان وراء اختلافهم في تفسير بعض الآيات الوازعُ العقدي الذي يختلف باختلاف مذاهبهم العقديّة ، وهو ما ظهر في اختلاف الفراء والزجاج عند بعض الآيات .

وقد أسهم معربو القرآن بنصيب وافر في تَجَلِيّة العلاقات المعنوية بين المضاف والمضاف إليه مع اختلاف نوعيّ الإضافة اللفظيّة والمعنويّة (المحضة) . وكذلك في إضافة الصفة إلى الموصوف ، والاسم إلى مرادفيه وأثر في آرائهم تلك

انتماؤهم المذْهَبِي إلى مدرسة نحوية بِعَيْنِهَا ، مما جعلنا لا نستطيع الفصل بين أقوالهم وأقوال النحاة ، وتبدو الإضافة الحقيقية في تحديد الفروق الدلالية بين القراءة بالإضافة والقراءة بالانفصال في بعض الآيات ، وهو ما ظهر جلياً عند الفراء والأخفش والزجاج .

وقد عرف النحاة البديل معنى يتحكم في إعرابه ، وهو ما طبقه معربو القرآن في الإعراب ، حيث قدرُوا بعض الآيات بالاستغناء عن البديل منه ، لأن البديل هو المقصود بالتحكم ، كما ظهر ذلك في مصطلحات البديل عندهم ، وفي أقسامه ، أما شرط التعريف والتشكيك فلم يشترطه سيوريه والمبرد وكذلك لم يشترطه الفراء ، وهو مخالف للمتقول عن الكوفيين .

وكذلك ارتبط - عندهم - النعت بالمعنى في مصطلحاته ، وفي الغرض منه ، وفي ملاحظة العلاقة المعنوية بين النعت والمنعوت ، حيث يكون كأنه هو على المبالغة .

وارتبط التوكيد بالزيادة عن المعنى المقصود - كما قدمنا - فوقف معربو القرآن عند بعض الكلمات في آيات مختلفة يبحثون لها عن إضافة تُضَيِّقُهَا إلى المعنى ، فإذا وَجِدَتِ الإضافة أو الفائدة لم تكن تلك الكلمة توكيداً ، ويخرج عن ذلك التَحْلِيَّةُ ، كالتقوية أو الإبلاغ ، أو رفع المجاز ، فإنها أغراض للتوكيد زائدة عن الفائدة . ولا ارتباط التوكيد بالزيادة كان بعضهم يَتَحَقَّقُ من القول به ، وهو ما ظهر في بحثهم عن الفائدة أو الغرض .

وقد جاءت عند النحاة ومعربى القرآن قوانين للمعطف ، فإذا حُوِّلَ أحدُ هذه القوانين ، فإن التأويل المعنوي يلعب دوره في رأي صَدِّقِ القاعدة ، وقد اختلفوا حول عطف الاسم على مرادفه أو ما في معناه ، واحتكموا في ذلك إلى السياق المقامي من أقوال المفسرين ، واختلفوا كذلك حول مراعاة التسلسل الزمني للمعطوفات ، واحتكموا إلى السياق المقامي ، وإلى قواعد معنوية ولفظية للمعطف ، واختلفوا حول المعطوف عليه وارتبط ذلك باختلاف دلالى وفقهى ،

وراعوا أيضاً ما عُرفَ بالمعطف على المعنى ، أو الموضع ، وجاءت عندهم أمثلة كثيرة لذلك أتضح فيها اعتبارهم للمعنى ، بل إنَّ المعنى قد يجعلهم يُقدِّرون معنواً يُعطفُ عليه اللفظ حتى يتسق التركيب اللفظي والمعنى المقصود .

وتظهر أهمية ارتباط المعنى بالتحليل النحوي في تعدُّد أوجه الإعراب ، فهل يتَّبَعُ التعدُّدُ الإعرابي تعدُّدٌ دلالي ؟ أم أن تغيير العلامة أو الموضع الإعرابي لا انعكاس له على المعنى ؟

لقد تعددت أوجه إعراب الأسماء والأفعال ، وارتبط ذلك - في أكثر صورهِ - بالمعنى ، ففي الأسماء تعددت أوجه الإعراب مع اتحاد العلامة في الرفع الذي ارتبط التعدد فيه بغيبة العلامة ، وبتقدير المحذوف وبالوقف والابتداء . ولم يُشرِ معرِّبو القرآن في ذلك إلى اختلاف دلالي لتوجيه الرفع ، إلا إشارات نادرة ، مما يمكننا معه القول إنَّ اختلاف توجيه الرفع لا يترتب عليه اختلاف في المعنى - عندهم - إلا في أمثلة نادرة .

أما المنصوبات فقد تشابهت ، فيما عرضناه ، ومحمَّكُ الشكل والمعنى معاً في إبراز هذا التعدُّد كما أسهم في ذلك تعدُّد القراءات ، وارتبط ذلك بمعنى الفعل ولفظه ، وبمعنى المنصوب معاً ، كما أثَّرت بنية اللفظ على تجهيز إعرابين أو اختيار أحدهما .

لقد احتملت بعض أوجه النصب اختلافات دلالية ترتبت على اختلاف التوجيه الإعرابي ، وكان التكلف واضحاً في بعضها الآخر ولم يرتبط بالمعنى .

وقد جاء التعدُّد مع اختلاف العلامة ، فجاز الرفع والنصب ، وارتبط ذلك بالاستئناف أو الإتياع ، كما احتملت بعض الآيات الرفع على الخبر أو النصب على الحال ، وأخرى النصب على الحال أو الرفع على النعت كما جاز رفع ونصب المصدر حسب تقدير الفعل أو المبتدأ ، وكذلك كان قطع النعت سبباً من أسباب التعدُّد ، وقد جاءت حالات كثيرة لاحتمال الرفع والنصب ، عرضناها في موضعها ، كما أثَّرت في ذلك أعمال الأدوات وإعمالها .

وقد كان للإتياع دورٌ كبير في تعدُّد تلك الأوجه ، واختلف المعنى في أكثر

الأمثلة باختلاف العلامة ، كما قرّر ذلك معربو القرآن وعرضناه في موضعه .
وقد حكموا السياقين اللغوي والمقامي في الترجيح بين وجه وآخر وظهر ذلك في
ذكرهم لأحاديث تدل على ترتيب نزول بعض الآيات .

وقد وقف معربو القرآن عند الاستثناف والعطف وأثرهما في توجيه الإعراب ،
سواء أكان ما بعد حرف العطف اسماً أم فعلاً ، فإذا اتّصلت اللفظة بما قبلها
فإنها تتصل بمعناه ، كما تأخذ حكمه الإعرابي بالعطف وإذا انقطعت عما قبلها
دخلت جملة مستأنفة لها معناها المستقل ولها حكمها الإعرابي المستقل ، ومن
هنا اختلف التوجيه الإعرابي لما بعد حرف العطف ، وارتبط الاستثناف برفع
الفعل أيضاً ، لأنه يقع بالاستثناف موقع الاسم ، كما ارتبط برفع الاسم وإن
اختلف توجيهه سواء أجعل مبتدأ أم خبراً لمبتدأ معطوف أم فاعلاً لفعل مقتر .
وكذلك أثر ارتباط المعطوف بالمعطوف عليه في تعدد أوجه الإعراب أو اختصار
وجه دون آخر ، وارتبط ذلك بالمعنى كما أوضحنا في موضعه ، وارتبط في
بعض الآيات بالتشريع الفقهي ، وأثر ارتباط النعت بالمنعوت نفس التأثير .

وكما تعددت أوجه إعراب الاسم ، فقد تعددت أوجه إعراب الفعل المضارع ،
فجازت فيه عدة صور إعرابية هي : الرفع أو النصب ، الرفع أو الجزم ، النصب
أو الجزم ، الرفع أو النصب أو الجزم ، وارتبط ذلك بالمعنى أشد ارتباطاً ، ولم نلق
عند هذه الصور إثباتاً لها ، وإنما حاولنا أن نفهم عند الأسباب التي كانت وراء
ذلك التعدد ، وكانت كما يلي :

١ - التجرد من الأدوات ومعنى الابتداء ، فقد ارتبط رفع الفعل المضارع
بتجرده عن أدوات النصب والجزم ، ووقعه موقع الأسماء وبالاستثناف ، أو
ابتداء الكلام .

٢ - إلغاء العامل وقد جاز إعمال بعض الأدوات أو إهمالها بحسب الشروط
التي حددها النحاة سواء أكانت تلك الشروط معنوية أم لفظية . كذلك أثر معنى
الأداة في إعمالها أو إهمالها ، كما أثر المعنى المقصود على اختلاف العلامة

وتأثر به ، ومن ذلك تحكيهم لمعنى الشرط في اختيار العلامة الإعرابية ، وهو يرتبط بالمعنى المقصود ، كما أثر الإتيان ، أو القطع أيضاً في تعدد العلامة الإعرابية ، على ما أوضحنا .

لقد عرف معربو القرآن ما قرره النحاة فتناقشوه وطبقوه على النص القرآني كاملاً ، بسياقه اللغوي والمقامي ، على اتساعهما ، ولم يقفوا عند حدود الجملة ، بل تعدى اهتمامهم ذلك إلى النظر إلى الجمل القرآنية متجاورة ومتباعدة ، وإلى النص القرآني وما يحيط به من ظروف خاصة ، وظهر اهتمامهم بنحو النص في تقديرهم لمعاني الأدوات - السباقية - ، وبحثهم عن الجواب المندرج في القرآن كله وإعادة ترتيب الجمل لفهم المعنى ، واهتمامهم بالفصل بين الجمل وبالاقتراض ، كما عرفوا علاقات الاستئناف والتبعية بين الجمل ، وربطوا كل ذلك بالمعنى المقصود من التركيب ، فاختلَفوا في كل ذلك - إضافة إلى اختلافاتهم الجزئية - عن النحاة ، واستحقوا أن يقرَّروا بأبحاث خاصة ، هذا أحدها ، وأرجو أن أتبعه بأبحاث أخرى .

وبعد فأرجو أن أكون قد وثقت في عرض الموضوع ، وإن كان ذلك لا يفي بحال عن قراءته كاملاً ، حيث تميَّز هذا البحث بأنه عمل تطبيقي من الصعب الإحاطة بجزئياته ، أو استخلاص نتائج في هذا الحيز الضيق كما أرجو أن أكون قد وثقت إلى إضافة - ولو ضئيلة - إلى صرح الدراسات النحوية واللغوية ، وإن كنت قد قصرت في شيء فمرَّدة إلى وحدي ، وذلك مبني من العلم ، وكُلِّي أذن واهية لمن أراد أن يسند إلى النصيحة ، والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى سواء السبيل ، وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير ...

* * *

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر :

- ١ - الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١١ هـ)
- معانى القرآن ، تحقيق فائز فارس الحمد ، الكويت ١٩٧٩ م .
- ٢ - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت سنة ٣٧ هـ) .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تصحيح السيد عبد الرحيم محمود ،
دار الكتب المصرية ١٩٤١ م
- ٣ - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت سنة ٢١ هـ) .
- معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي طبعة بيروت سنة
١٩٧٢ م فى مجلدين ، وهى ناقصة وقد رمزت لها بـ (ق) طبعة عالم الكتب ،
فى خمسة مجلدات ، ١٩٨٨ ورمزت لها بـ (ج) .
- ٤ - أبو عبيدة (معمر بن المثنى ت سنة ٢١ هـ) .
- مجاز القرآن ، تحقيق محمد فزاد سزكين ، الخالجي ١٩٥٥ - ١٩٦٢ م .
- ٥ - الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي ت ٧٠ هـ) .
- معانى القرآن :
الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجباتى ومحمد على النجار الهيئة العامة
للكتاب ١٩٨٠ م .
الجزء الثانى : تحقيق محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د . ت)
الجزء الثالث : تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة على النجدي
ناصف ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ م
- ٦ - النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٢٢٨ هـ) .

- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب والنهضة العربية
١٩٨٥ ط ٢ .

* * *

ثانياً - كتب التراث النحوي والبلاغي والتفسير :

- ١ - الأمدى (أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى ت سنة ٢٧٠ هـ) .
- الموازنة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المسيرة بيروت (د
ت)
٢ - ابن الأثير (ضياء الدين) .
- المثل السائر ، تحقيق الدكتور / أحمد الحرفي ، والدكتور / بدرى طبانة ،
نهضة مصر (د . ت) .
- الأزهرى (الشيخ خالد الأزهرى ت سنة ٩٠٥ هـ) .
- شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية الشيخ بس العلي
عيسى الباهي الحلبي (د . ت) .
- العوامل المائة النحوية (شرح عوامل عبد القاهر) تحقيق الدكتور البدرى
زهران ، دار المعارف ط ١ ، ١٩٨٣ م
- أبو الأسود الدؤلى
- دهران أبى الأسود ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، المعارف ، بغداد
١٣٨٤ هـ .
- الأشعرى (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)
- منازل الهدى فى بيان الوقف والابتداء ، مصطفى الباهي الحلبي ط ٢ ،
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م
- الأشعرى (نور الدين على بن محمد بن عيسى ت سنة ٩٢٩ هـ) .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م
- الأعشى (ميمون بن قيس)
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد حسين ، مكتبة الآداب (د . ت)
- ابن الأثير (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٤٧٧ هـ) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية (د . ت) .
- البغدادى (عبد القادر بن عمر ١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) .
- خزائن الأدب ، طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ
- ١٠ - البيضاوى (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر ت سنة ٧٩١ هـ) .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، مصطفى الباهي الحلبي ، ط ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٨ م .
- ١١ - التفتازانى (سعد الدين) وآخرون .
- شروح التلخيص ، مطبعة السعادة ١٣٤٢ هـ
- ١٢ - ابن تيمية (أحمد بن تيمية)
- مقدمة في أصول التفسير ، تحقيق محمود محمد محمود نصار ، مكتبة التراث الإسلامى (د . ت) .
- ١٣ - الثعالبي (أبو منصور الثعالبي ت سنة ٤٣٠ هـ)
- فقه اللغة وأسرار العربية ، مكتبة الحياة - بيروت (د . ت)
- ١٤ - ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى ت سنة ٢٩١ هـ) .

- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القسم الأول : دار المعارف ١٩٦٩ م ط ٣ ، القسم الثاني : دار المعارف ١٩٨٠ م ط ٤ .
- ١٥ - الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٤٧٤ هـ) .
- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، الخانجي ١٩٨٤ م
- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢ م .
- ١٦ - ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ت سنة ٨٣٢ هـ)
- النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د . ت)
- ١٧ - ابن جني (أبو الفتح عثمان ت سنة ٣٩٢ هـ)
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت (د . ت)
- عن طبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية .
- اللبح في العربية ، تحقيق د. حسين شرف ، عالم الكتب ١٩٧٩ م ط ١
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ .
- ١٨ - ابن الحاجب (أبو عمر عثمان بن عمر ت سنة ٦٤٦ هـ) .
- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى بنأي العليلى ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٣ م .
- الكافية في النحو تحقيق طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء بجدة ١٩٨٦ م ط ١ .
- ١٩ - أبو حيان الغرناطي (أنير الدين محمد بن يوسف ت سنة ٧٤٥ هـ) .
- ارتشاف الضرب عن لسان العرب ، تحقيق مصطفى النماس ، الخانجي ١٩٨٤ م ط ١ .

- البحر المحيط ، دار الفكر ١٩٨٣ م ط ٢ .
- ٢٠ - الخبيرة اليمنى (على بن سليمان ت سنة ٥٩٩ هـ)
- كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطية مطر ، طبعة وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٤ م .
- ٢١ - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت سنة ٢٧٠ هـ) .
- الحجة ، تحقيق عبد الحامد سالم مكرم ، دار الشروق ١٩٧١ م ط ١
- مختصر من شواذ القراءات ، نشر برحشتراسر المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ م
- ٢٢ - الرضى الاسترأبادي (نجم الدين محمد بن الحسن ت سنة ٦٨٦ هـ)
- شرح الكافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢ م ط ٣
- ٢٣ - الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت سنة ٣٨٤ هـ)
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (للرماني ، والمخططي ، وعبد القاهر) ، تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ١٩٧٦ م .
- ٢٤ - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت سنة ٣١٠ هـ)
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢ م ط ٢ .
- ٢٥ - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت سنة ٣٤٠ هـ)
- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٧٣ م
- الجمل في النحو تحقيق علي توفيق الحمد ، دار الرسالة بيروت ، والأمل بالأردن ١٩٨٤ م ط ١ .
- حروف المعاني ، تحقيق علي توفيق الحمد ، دار الرسالة ، والأمل ١٩٨٦ م ط ٢ .

- مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ١٩٦٢ م .

٢٦ - الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ت سنة ٧٩٤ هـ)

- البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار الجبل بيروت ١٩٨٨ م .

٢٧ - الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

- الكشف ، البابى الحلبي ١٢٩٢ هـ .

- المفصل ، التلخيص ، ١٢٢٣ هـ .

٢٨ - ابن السراج (أبو بكر محمد بن السرى ت سنة ٣١٦ هـ)

- الأصول فى النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، الرسالة ١٩٨٥ م ط ١ .

٢٩ - السكاكى (أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر ت سنة ٩٢٦ هـ)

- مفتاح العلوم ، مصطفى البابى الحلبي ١٢٥٦ هـ ط ١ .

٣ - السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١ هـ)

- نتائج الفكر فى النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة فاروس ليبيا ١٩٧٨ م

٣١ - سيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت سنة ١٨٠ هـ) .

- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م .

٣٢ - السيراقى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المزبان ت سنة ٣٦٨ هـ) .

- شرح السيراقى على كتاب سيويه ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨٢ .

- ٣٣ - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت سنة ٩١١ هـ) .
- الإتيان في علوم القرآن ، الباهي الحلبي (د . ت) .
- مع الهوامع ، لتحقيق عيد العال سالم مكرم ، وعبد السلام هارون ، دار
البحرث العلمية ، الكويت ١٩٧٧ - ١٩٨٠ م .
- ٣٤ - الشكوكين (أبو علي عمر بن محمد ت سنة ٦٤٥ هـ) .
- التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي بالقاهرة ١٩٧٣ م
- ٣٥ - الشنيطي (أحمد بن الأمين) .
- الدرر اللوامع على مع الهوامع ، مطبعة كردستان بالقاهرة (الجزء الأول) ،
والجمالية (الجزء الثاني) ١٣٢٨ هـ .
- ٣٦ - الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير ت سنة ٣١٠ هـ) .
- جامع البيان في تفسير القرآن ، طبعة دار الشعب (د . ت) .
- ٣٧ - عز الدين بن عبد السلام (أبو محمد عز الدين عبد العزيز) .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، المطبعة العامرة ١٣١٣ هـ .
- ٣٨ - العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) .
- كتاب الصنائع ، حققه على محمد الجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،
عيسى الباهي الحلبي ١٩٧١ م ط ٢ .
- ٣٩ - ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن ت سنة ٦٦٩ هـ) .
- المقرب تحقيق أحمد عبد الستار الجاوي ، وعبد الله الجبوري مطبعة
العاني ببنغازي ١٩٧١ م ، ١٩٧٢ م
- ٤٠ - ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ت سنة ٧٦٩ هـ) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ،
نشر دار التراث بالقاهرة ١٩٨٠ م ط ٢ .

- ٤١ - المكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت سنة ٦١٦ هـ) .
- الثبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوى ، عيسى البابى (د . ت) .
- ٤٢ - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت سنة ٣٩٥ هـ)
- الصحاح ، تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى البابى (د . ت) .
- ٤٣ - الفارسي (أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت سنة ٣٧٧ هـ) .
- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٦٩٩ تفسير .
- الحجة فى علل القراءات السبع ، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م ، الجزء ١ ، ٢
- ٤٤ - الفهرودآبادى (أبو طاهر محمد بن يعقوب ت سنة ٨١٧ هـ) .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، مصطفى البابى ١٩٥١ م ط ٢ .
- ٤٥ - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت سنة ٢٧٠ هـ) .
- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨١ م ط ٣ .
- ٤٦ - قدامة (أبو جعفر قدامة بن جعفر ت سنة ٢٢٧ هـ) .
- نقد الشعر ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٠ م ط ١ .
- ٤٧ - القرطبي (شمس الدين عبد الله بن محمد ت سنة ٦٧١ هـ) .
- الجامع لأحكام القرآن ، طبعة دار الفند العربى ١٩٨٩ م
- ٤٨ - القزوينى (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)
- الإيضاح ، مطبعة محمد على صبيح ١٩٨٢ م

- ٤٩ - القيسي (مكى بن أبى طالب ت سنة ٤٣٧ هـ) .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق معيسى الدين رمضان دار الرسالة ١٩٨٤ م .
- مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥ م .
- ٥٠ - ابن القيم الجوزية (الإمام شمس الدين محمد بن أبى بكر ت سنة ٧٥١ هـ) .
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، مكتبة التنوير بالقاهرة (د . ت) .
- ٥١ - ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن كثير ت سنة ٧٧٤ هـ) .
- تفسير القرآن العظيم ، عيسى الباهي (د . ت) .
- ٥٢ - ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ت سنة ٦٧٢ هـ) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ م .
- ٥٣ - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت سنة ٢١٠ - ٢٨٥ هـ) .
- المنتخب ، تحقيق محمد عبد الحالى عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ١٩٧٩ م ط ٢ .
- ٥٤ - ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ت سنة ٣٢٤ هـ) .
- كتاب السبعة فى القراءات ، تحقيق شوقي خليف ، دار المعارف ١٩٨٠ ط ٢ .
- ٥٥ - المرادى (الحسن بن أم قاسم ت سنة ٧٤٩ هـ) .
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٧ م .
- الجسى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
- ٥٦ - ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت سنة ٥٩٢ هـ) .

- الرد على النعاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ١٩٨٢ م ط ٢ .
- ٥٧ - مقاتل بن سليمان البلخي (ت سنة ١٥ هـ) .
- الأشياء والنظائر في القرآن الكريم ، تحقيق عبد الله محمود شحاتة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
- ٥٨ - الناهضة الجمدي
- ديوانه ، لتحقيق عبد العزيز رباح ، نشر المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ
- ٥٩ - الناهضة النيباني
- ديوانه ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ١٩٨٥ م ط ٢
- ٦٠ - الهروي (علي بن محمد ت سنة ٤١٥ هـ)
- كتاب الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المين الملوحى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ م .
- ٦١ - ابن هشام (جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى ت سنة ٧٦١ هـ) .
- شرح قطر الندى .
- مفنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محبى الدين عبد الحميد مطبعة محمد علي صبيح (د . ت) .
- ٦٢ - ابن وهب الكاتب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان)
- البرهان في وجوه البيان ، تحقيق حفنى محمد شرف ، مكتبة الشباب ١٩٦٩ م .
- ٦٣ - ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت سنة ٦٤٣ هـ) .
- شرح ابن يعيش على المفضل للزمخشري ، عالم الكتب بيروت ، والمكتبي (د . ت) .

* * *

ثالثاً - المراجع الحديثة والمترجمة :

- ١ - إبراهيم إبراهيم بركات (الدكتور) .
- الحملة العربية ، الخالجي ، ١٩٨٢ م
- العلاقة بين العلامة الإغريقية والمعنى في كتاب سيوريه ، الخالجي ، ١٩٨٢ م .
- ٢ - إبراهيم أنيس (الدكتور)
- من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو ١٩٨٤ م ط ٥
٣ - إبراهيم السامرائي (الدكتور)
- الفعل زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م ط ٤ .
- ٤ - إبراهيم مصطفى
- إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٣٧ م .
٥ - أحمد أحمد بدوي
- من بلاغة القرآن ، دار نهضة مصر (د : ت) .
- ٦ - أحمد سليمان باقون (دكتور)
- في علم اللغة التقابلي ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٥ م
٧ - أولمان (ستيفن)
- دور الكلمة في اللغة ترجمة د . كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ١٩٨٨ م .
- ٨ - بالمر (ف ، ر)
- علم الدلالة (إطار جديد) ترجمة د . صبرى إبراهيم السيد ، دار نظرى
ابن الفجاعة ، الدوحة قطر ١٩٨٦ م .
- ٩ - بروكلمان (كارل)
- فقه اللغات السامية ، ترجمة د . رمضان عبد التواب ، الرياض ١٩٧٧ م

١٠ - قام حسان (الدكتور)

- اللغة بين الوصفية والمعبارية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء - ١٩٨٠ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- مقالات في اللغة والأدب ، منشورات معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٩٨٥ م .

- مناهج البحث في اللغة والأدب ، دار الثقافة ، الدار البيضاء - ١٩٧٩ م .

١١ - جولد تسيهر (أجتس)

- مذاهب التفسير الإسلامي ، ترجمة د . عبد الخليم النجار ، دار اقرأ ، بيروت ١٩٨٥ م .

١٢ - حلمي خليل (الدكتور) .

- العربية والغموض ، دراسة لغوية في دلالة المبنى على بالمعنى ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٨ م ط ١ .

١٣ - داود عبده (الدكتور) .

- أبحاث في اللغة ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٣ م .

١٤ - دهاب عبد الجواد عطا (الدكتور) .

- حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي ، دار المنار بالقاهرة ١٩٨٥ م .

١٥ - رمضان عبد التواب (الدكتور) .

- فصول في فقه العربية ، الخانجي والرفاعي ١٩٨٣ م .

١٦ - صبرى إبراهيم السيد (دكتور)

- تشومسكى (فكره اللغوى وآراء النقاد فيه) ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٩ م .

- ١٧ - طاهر سليمان حمودة (الدكتور) .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ١٩٨٢ م
- دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ، ١٩٨٢ م
- ١٨ - عائد كريم علوان الحريري (الدكتور) .
- فلسفة النصوصيات في النحو العربي ، دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، دار العلوم ١٩٧٥ م .
- ١٩ - عبد السلام هارون
- معجم شواهد العربية ، الخانجي ١٩٧٢ م ، ١٩٧٣ م
- ٢٠ - عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر (الدكتوران)
- معجم القراءات القرآنية ، جامعة الكويت ١٩٨٢ - ١٩٨٥ م .
- ٢١ - عبد القادر حسين (الدكتور) .
- أثر النحاة في البحث البلاغي ، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م .
- فن البلاغة ، مكتبة الآداب ١٩٧٧ م .
- ٢٢ - عبد الله بو خلخال
- التعبير الزمني عند النحاة العرب ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨١ م .
- ٢٣ - عبد الهادي الفضلي (الدكتور)
- اللامات ، دار القلم بيروت ، ١٩٨٠ م ط ١
- ٢٤ - عبده الراجحي (الدكتور)
- النحو العربي والدرس الحديث ، النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف ١٩٦٨ م .

- ٢٥ - عز الدين علي السبد (الدكتور)
- التكرير بين المثير والتأثير ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ١٩٧٨ م .
- ٢٦ - عصام نور الدين (الدكتور)
- الفعل والزمن ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٤ م ط ١ .
- ٢٧ - علي النجدي ناصف
- من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر (د . ت) .
- ٢٨ - فندريس (ج)
- اللغة ، تحرير عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ، الأنجلو ١٩٥٠ م .
- ٢٩ - كاظم إبراهيم كاظم (الدكتور)
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي ، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ م .
- ٣٠ - كمال محمد بشر (الدكتور)
- دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، ١٩٧١ م ط ٢
- ٣١ - ليونز (ج)
- اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، وزارة الثقافة العراقية ، ١٩٨٧ م ط ١ .
- نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة د . حلي خليل ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٨٥ م ط ١ .
- ٣٢ - مراجع عبد القادر الطليحي
- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، منشورات جامعة قاريونس
بنى غازى ليبيا (د . ت) .

- ٣٣ - محمد حماسة عبد اللطيف (الدكتور)
- تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية ، مقالة بالجزء الثاني من دراسات
عربية وإسلامية ، مكتبة الزهراء ١٩٨٤ م .
- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، مطبعة المدينة
١٩٨٣ م .
- ٣٤ - محمد صلاح الدين بكر (الدكتور)
- نظرة في قرينة الإعراب ، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت ، المجلد
الخامسة ١٩٨٤ م .
- ٣٥ - محمد عبد الخالق عضيمة
- دراسات لأسلوب القرآن ، مطبعة السعادة ١٩٧٢ ط ١ .
- ٣٦ - محمد السيد شيخون (الدكتور)
- أسرار التكرار في لغة القرآن ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٣ م .
- ٣٧ - محمود فهمي حجازي (الدكتور) .
- اللغة العربية عبر القرون ، طبعة دار الكتاب العربي ١٩٦٨ م
- ٣٨ - مصطفى النحاس (الدكتور)
- دراسات في الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت
١٩٨٦ م ط ٢ .
- ٣٩ - مهدي المخزومي (الدكتور)
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مصطفى البابي الحلبي
١٩٥٨ م .

٤ - ميشال زكريا (الدكتور)

- الألسنية التوليدية والتعويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ م ط ٢ .

٤١ - نايف خرما (الدكتور) .

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة الكويت
سبتمبر ١٩٧٨ م رقم ٩ .

٤٢ - ولفنسون (إسرائيل)

- تاريخ اللغات السامية ، مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٢٩ م ط ١

٤٣ - يوهان فلك

- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ، ترجمة د . عبد
الحليم النجار ، دار الكتاب العربي (د . ت) .

* * *

المستوى

٢	مقدمة
١٠	مدخل - العلامة والمعنى :
١٢	أولاً : غياب العلامة الإعرابية
٢١	ثانياً : العلامة والإعرابان المحلي والتقديرى
٢٦	ثالثاً : معنى اللفظة وإعرابها
٢٩	الفصل الأول - معانى أبواب النحر
٣١	أولاً - معانى المرفوعات :
٣١	١ - المبتدأ والخبر
٣٦	٢ - الفاعل
٤٢	ثانياً - معانى المنصوبات
٤٣	١ - المفعول به
٤٦	٢ - المفعول المطلق
٥١	٣ - المفعول فيه
٥٦	٤ - المفعول له
٥٨	٥ - المفعول معه
٦٠	٦ - التمييز
٦٤	٧ - الحال
٧١	٨ - الاستثناء

- ٨٥ ثالثاً - المجردات والتوابع وغيرها
- ٨٥ ١ - الإضافة والمعنى
- ٩٢ ٢ - البديل والمعنى
- ٩٦ ٣ - النعت والمعنى
- ٩٨ ٤ - التوكيد
- ١٠٠ ٥ - العطف
- ١١٣ الفصل الثاني - تعدد أوجه الإعراب والمعنى
- ١١٥ أولاً - تعدد الأوجه والعلامة واحدة
- ١١٥ ١ - تعدد الأوجه والعلامة واحدة
- ١١٥ أ - تعدد أوجه الرفع
- ١١٨ ب - تعدد أوجه النصب
- ١٣٠ ٢ - تعدد الأوجه بتمدد العلامة
- ١٣٠ أ - الرفع والنصب
- ١٥١ ب - الرفع والجر
- ١٥٤ ج - النصب والجر
- ١٥٩ د - الرفع والنصب والجر
- ١٦٠ ٣ - أسباب تعدد أوجه الإعراب
- ١٦٩ ثانياً - تعدد إعراب الفعل والمعنى
- ١٦٩ ١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء
- ١٧٠ ٢ - إلقاء العامل

١٧٢	٣ - معنى الأداة
١٨٠	٤ - المعنى المقصود
١٨٠	أ - معنى الشرط
١٨٥	ب - الإتياع
١٩٩	ج - بعد القول أو ما في معناه
٢٠٠	خاتمة
٢١٧	مصادر البحث ومراجعته
٢٣٢	فهرس المحتوى
